المجاهد محند واعمر بن الحاج



التمويل المالي لجبهة التحرير الوطني خلال ثورة التحرير 1954-1962

المجتهدون

المجاهد محند واعمر بن الحاج

التمويل المالي

لجبهة التحرير الوطني

خلال ثورة التحرير 1954-1962

المجتهدون

المقدمة

إن الكتابة عن ذاكرة الثورة التحريرية المجيدة اليوم، وأنا على أبواب مغادرة هذه الحياة الفانية، والإلتحاق بأخواننا الذين سبقوني للشهادة وهم اليوم ينعمون في جنة الخلود، أبيت بعد طول الإنتظار إلا أن اخوض في تحرير بعض الأسطر عن الثورة الجزائرية العظيمة، وهي عظمية بنسائها ورجالها الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل استقلال الجزائر، وكان لهم ذلك في نهاية المطاف، وقمنا بطرد العدو الفرنسي، من هذه الأرض الطاهرة بفضل الله أولا، وعزيمة الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار,

نعم لقد تم طرد الجيش الفرنسي ومعه أولئك الذين قدموا من أجل الاستطان على هذه الأرض، والذين قتلونا وعذبونا واحرقونا وجهلونا والبقية منا التي قاومت، تم طردها من اراضيها واملاكها، واستقروا هم في الأخير مكاننا.

واعتقدوا بعد مرور قرن من الزمن، بأنهم أصبحوا الملاك الأصليين لأرضنا الطاهرة، ولكن بعزيمة الجزائريين كلهم من تبسة الى تلمسان ومن تيزي وزو الى تمنراست، تم تفجير الثورة ليلية

الإثنين الفاتح من نوفمبر عام 1954، واستطعنا لم الشمل وطرد العدو ومن قدم معه...

قلت، لقد حاولت منذ سنوات الغوص في عملية التواصل مع الأجيال الشابة، وخاصة الشباب الذين يعيشون في العالم الرقمي، والذين يتحكمون في شبكات التواصل الإجتماعي، ودخلت هذا العالم الرقمي من أجل الحديث عن الذاكرة مع هؤلاء الشباب، لأنه بدون ذاكرة لا يكون لنا ماضي ولا حاضر ولا مستقبل.

نعم، لقد انجزت قناة على اليوتوب، وأيضا صفحة على الفايسبوك واخرى على التويتر والذي اصبح اليوم يحمل اسم "أكس"، والحمد الله فأنا اتواصل مع مجموعة كبيرة من الشباب، عبر قناتي على اليوتوب.

ولكن اليوم اردت أن احرر على الأقل كتاب أو اكثر، وهاهو كتابي الأول حول الثورة التحريرية المباركة، والذي يحمل عنوان : « التمويل المالي لجبهة التحرير الوطني 1954-1962 »، وهو كتاب فيه نوع من المعلومات القيمة، واخدت مدة في البحث والتدقيق، وكان للمؤسسة الناشئة المجتهدون دورا كبير في عملية التدقيق والبحث، وهم مشكورون على ذلك.

يقال دائما بأن : المال هو عصب الحياة، وبدون مال لا تستطيع القيام بأي عمل، فكيف لجبهة التحرير الوطني والتي أنشأت أياما فقط قبل الفاتح من نوفمبر 1954، أن تخوض هذه الثورة المسلحة بدون مال ومن العدم؟

فهذا الكتاب المتواضع يرد على كل هذه الأسئلة ، ويوضح بأن ذكاء وذهاء الثورة الجزائرية نابع من وجدان هذا الشعب الأبي، واليوم نتمنى من الفصائل الفلسطينية كلها والتي تخوض اليوم حرب وجود ضد الكيان الصهيوني أن تكون نورتنا التحريرية المباركة البوصلة والقدوة لتحرير فلسطين كل فلسطين.

تحيا فلسطين.

تحيا الجزائر.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

المجاهد محند واعمر بن الحاج

الجزائر 1 اوت 2024

المدخل

في 1 نوفمبر 1954، دخلت الجزائر في ثورة شاملة من أجل استقلالها وهذا بعد السلسلة الطويلة من الهجمات التي قامت بها حركة جديدة مناهضة للإستعمار، تطالب بتحرير الجزائر كل الجزائر، من تبسة الى تلمسان ومن تيزي وزو الى تمنراست، وهذا عبر بيان أول نوفمبر، وما أدراك ما بيان أول نوفمبر والذي تَمَّ إمضائه من طرف حركة جديدة تعرف بإسم جبهة التحرير الوطني (**FLN**).

الحرب ضد السلطات الفرنسية ستستمر سبعة سنوات ونصف. وكان الهدف والمطلب الوحيد منذ اليوم الأول هو الاستقلال، دون تنازلات أو شروط مسبقة. وتعتزم جبهة التحرير الوطني استخدام جميع الوسائل اللازمة. والمال ليس أقله. إنه «عصب الحرب»، وبدونه لا يمكن متابعة الكفاح المسلح لتحقيق الهدف الذي حددته جبهة التحرير الوطني

لنفسها. فمسألة تمويل جبهة التحرير الوطني، أي: الموارد المتاحة لها ولأصولها، ومعالجة هذه الأموال واستخدامها وفقا لاحتياجات الكفاح واحتياجات الجبهة، لها أهمية كبيرة، ويبدو أن دراسة تمويل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية تمثل زاوية جديدة لتحليل الصراع القائم بين الجزائريين أصحاب الأرض من جهة، والدولة الفرنسية المحتلة لهذه الأرض الطاهرة.

ويكشف هذا الكتاب البعد المالي لهذه الثورة، من خلال دراسة موارد ونفقات جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري جيش التحرير الوطني، ودوافعها وأولوياتها ودعمها، وكذلك خصوماتها السياسية.

لقد أنشئ التنظيم السياسي والإداري والمالي لجبهة التحرير الوطني منذ انطلاق الثورة التحريرية المباركة في الفاتح من نوفمبر 1954، وتكيّف مع احتياجات الكفاح المسلح ومع تطورات الحالة على أرض الواقع.

ولمعرفة بشكل دقيق نشأة جبهة التحرير الوطني، علينا اليوم أن ندرس الخلفية التاريخية. ففي 5 جويلية 1830، وقعت الجزائر

العاصمة والتي كانت تسمى (بدار السلطان) في أيدي الفرنسيين الذين أرسلهم شارل العاشر. لكن الأمر استغرق ما يقرب من اربعين عامًا حتى يتم غزو البلاد بأكملها بعد العديد من المعارك الكبيرة والطويلة والباسلة من طرف الشعب الجزائري.

ففي عام 1871، كانت هذه المقاومة المسلحة الكبيرة التي قادها الشيخ المقراني في منطقة القبائل والتي تم قمعها بشدة. ومنذ هذا التاريخ، تم ضم واستيعاب الجزائر في فرنسا ويجب أن تصبح امتدادًا لها عبر البحر الأبيض المتوسط. إنها بداية عهد المستوطنين والاستعمار الإستطاني. يُعتبر السكان الأصليون «رعايا» في خدمة المستعمر الفرنسي .

وبين ينوات 1920 و 1935، حيث أصبحت الجزائر فرنسية، أراد الإستعمار الفرنسي تمجيد ماضيه، وفضائل الاستعمار في الجزائر بدلاً من التشكيك في مستقبلها. في الوقت نفسه، تستيقظ الوطنية الجزائرية بعدة وجوه :

* تدافع حركة العلماء في المقام الأول عن الهوية الثقافية للمسلمين وتدعو إلى المساواة في الحقوق للجميع.

* تطالب حركة الشباب الجزائرية التي يجسدها فرحات عباس بحقوق متساوية في إطار السيادة الفرنسية. خاب أمله من موقف

الحكومات الفرنسية المتعاقبة، ومع ذلك سعى إلى حل سلمي حتى إندلاع الثورة الجزائرية في 1 نوفمبر 1954.

* يحتفظ الحزب الشيوعي الجزائري بقاعدة أوروبية في الأساس ويرفض الاستقلال. ومع ذلك، انضم العديد من أعضاء الحزب إلى جبهة التحرير الوطني بشكل فردي في عام 1956.

* أول تيار قومي حقيقي هو نجم شمال إفريقيا (ENA) للمصالي الحاج، والذي يطالب بوضوح باستقلال الجزائر كما هو الحال في دول شمال إفريقيا الأخرى. تم حل الحركة مرتين بسبب الدعاية التخريبية ضد فرنسا، وولدت من جديد في ظل جبهة التحرير الوطني.

* اسم آخر بعد عام 1937. إنه حزب الشعب الجزائري، وشعاراته الثلاثة هي: «الاقتراع العام، البرلمان الجزائري، الاستقلال». وقد تم حظر الحزب في عام 1939.

* الحرب العالمية الثانية تعجل بالأحداث. في ماي 1943، نشر فرحات عباس بيانًا يدعو إلى وضع جديد للجزائر. عندما استضافت الجزائر العاصمة لجنة التحرير الوطنية الفرنسية CFLN في نفس العام، توقعت إصلاحات كبيرة من ديغول. ما هو مقترح يعتبر غير كاف وعفا عليه الزمن.

* في مارس 1944، ولدت حركة جديدة تدمج نظريًا التيارات المختلفة للقومية الجزائرية ؛ هم أصدقاء البيان والحرية (AML). ساد اتجاه حزب الشعب الجزائري إلى حد كبير في عام 1945 ودعا إلى الاستقلال الكامل للجزائر. وبهذا المعنى، سار آلاف المسلمين في المدن الجزائرية الكبيرة عام 1945، ملوحين بلافتات يمكن للمرء أن يقرأ فيها: «تسقط الفاشية والاستعمار». هذه بداية انتفاضات عفوية مهمة بشكل خاص في سطيف وخراطة وقالمة.

بعد القمع الدموي لأعمال الشغب في سطيف (حوالي 45000 قتيلًا وفقًا للمصادر)، يدخل جيل جديد من حزب الشعب الجزائري المشهد، وسيجعل الكفاح المسلح مبدأ مطلقًا للحصول على الاستقلال، في مواجهة فشل الحلول السياسية

بينما أسس مسالي حاج حزبًا قانونيًا جديدًا بنفس المطالبة بالاستقلال الفوري (حركة انتصار الحريات الديمقراطية، المعروفة باسم MTLD)، لا يزال فرحات عباس يريد الإيمان بـ «التطور الديمقراطي للجزائر في فيدرالية مع فرنسا الجديدة» وأنشأ بهذا المعنى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA).

وكان رمز MTLD لمسالي حاج هو فقط العرض الرسمي لحركته. وفي الواقع، يواصل حزب الشعب الجزائري التصرف سراً، و المنظمة الخاصة (OS) ذراعه المسلح.

بينما في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، انقسم حزب مسالي الحالي (MTLD)، قامت مجموعة والتي يقودها محمد بوضياف في مارس 1954، بفكرة إنشاء قوة جديدة من أجل الخروج من هذا الشلل. ثم تم إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA)، التي تجمع بين الفرقة الثالثة المصممين على التصرف من خلال لم شمل الحزب .

لقد مر جميع المؤسسين لجبهة التحرير الوطني المستقبلية والمطالبين والمؤيدين للكفاح المسلح بحزب الشعب الجزائري، والمنظمة الخاصة.

بعد انفجار حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD في جويلية 1954، سعى النشطاء إلى تجنيد مؤيدين للتصرف بسرعة، لأن القوات الفرنسية لا تزال قليلة في الجزائر، لأنها منشغلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالحرب في الهند الصينية (الفيتنام تحديداً). وقد تم تحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية بالفاتح من نوفمبر، وتعقد الاجتماعات النهائية بين الـ10 و 24 أكتوبر 1954. وهكذا تم

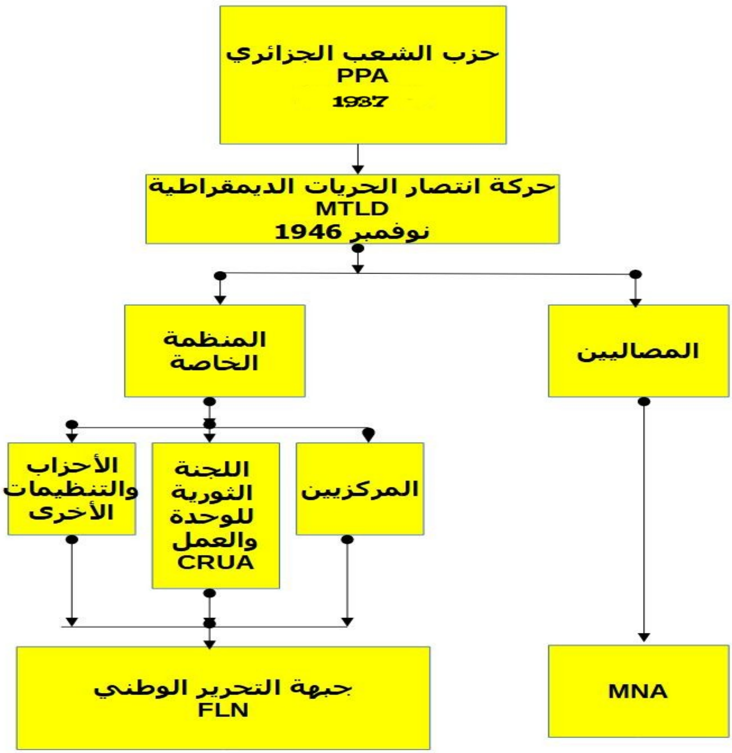
استبدال CRUA بحركة سياسية، هي جبهة التحرير الوطني (FLN)، وجناحها العسكري جيش التحرير الوطني (ALN)، ولجنة الـ 22 التي أنشئت بعد فشل اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA، والتحاق الوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وهم أحمد بن بلة، ومحمد خيضر وحسين آيت احمد، وكريم بلقاسم ممثل عن منطقة القبائل.

كانت انتفاضة 1 نوفمبر 1954 بداية النضال المسلح من أجل الاستقلال وظهور جبهة التحرير الوطني. إنه ينبع أساسًا من إرادة عدد قليل من الرجال المصممين والمقتنعين بضرورة اللجوء إلى العمل المسلح. تأمل «القاعدة الشعبية» هذا الحل وتفضله. وخير دليل على ذلك، أنه بعد الفاتح من نوفمبر 1954، بدأ الشعب الجزائري، يخرط في جبهة التحرير الوطني، ويقدم النفس والنفيس من أجل الوصول تحرير الجزائر كل الجزائر، من تبسة الى تلمسان ومن تيزي وزو الى تمنراست. حيث أنطلقت الشرارة الأولى في كل الجزائر، شرقا وغربا وشمالا وجنوبا.

وتقدم لنا اللوحة رقم 1، مخطط شامل يبين كيف التف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني وكيف بدأ الانخراط

فيها، بتقديم الرجال، والمال، وكل ما يلزم لإنجاح ثورة نوفمبر المباركة.

وتنطلق الثورة في الجزائر.



لوحة رقم 1 : نشأت جبهة التحرير الوطني.

حرب الجزائر

بين 1 نوفمبر 1954 و 19 مارس 1962، صراع طويل ودموي بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني التي تقاتل من أجل استقلال الجزائر وتحرير شعبها من الإستبداد والاحتلال.

لطالما اعتبرت الحكومات الفرنسية المتتالية هذا الصراع الدموي مع جبهة التحرير الوطني، كفاحا مشروعا للحفاظ على النظام في منطقة فرنسية ابتليت بالتمرد الإرهابي. من أجل فهم مسألة تمويل جبهة التحرير الوطني بشكل صحيح، يجب أن يكون مفهومًا أنها حرب حقيقية تهز فرنسا والجزائر معاً ولمدة سبعة سنوات ونصف. إن تقاعس الحكومات الفرنسية،ومحاولت تشويه الأمور، وعدم تسميتها بالحرب بينها وبين الشعب الجزائري، وتسميتها بمصطلحات غربية ومتعددة، ففرنسا لم تعترف بالحرب إلا في عهد الرئيس جاك شيراك، وهذا في عام 1999. وبالاضافة الى محاولاتها لإجراء إصلاحات متأخرة ومحدودة في مواجهة مطالب الوطنيين الجزائريين يفسر تمرد 1 نوفمبر والحرب الدموية التي تلت ذلك.

لقدتصدت جبهة التحرير الوطني للكفاح دون تنظيم سياسي محدد بوضوح، باستثناء هياكلها العسكرية، و قواتها ولكنها عازمة

على النجاح والنصر، ووسائلها المالية كانت في البداية ضعيفة وسلاحها يكاد يكون معدوم.

خلال العامين الأولين من الصراع، نظمت جبهة التحرير الوطني نفسها بشكل ممتاز، وطورت إنشائها في كل من الجزائر وفرنسا وبدأت ديبلوماسيتها تنتشر في جميع أنحاء العالم.

واليكم التسلسل الزمني لهذه الحرب الفرانكو-جزائرية بعجالة :

1954

ليلة من 31 أكتوبر إلى 1 نوفمبر: اندلاع الشرارة الأولى لثورة التحرير، حيث تم ارتكاب 70 هجومًا في 30 موقعًا، وتوزع منشورات جبهة التحرير الوطني التي تطلب الاستقلال.

5 نوفمبر: تم حل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD.

وبدأت فرنسا في ارسال تعزيزات عسكرية الى الجزائر.

1955

26 يناير: جاك سوستيل **Jacques Soustelle**، الحاكم العام للجزائر، يدعو إلى الحوار والإصلاح.

31 مارس: صدور مرسوم حالة الطوارئ في الجزائر.

19 ماي: التذكير الأول بتوافر التعزيزات العسكرية وإرسالها للجزائر.
20 أوت: معركة هجوم الشمال القسنطيني وقتل حوالي 71 أوروبياً وخاصة في سكيكدة وضواحيها. وبحسب جبهة التحرير الوطني، رد فعل الجيش الفرنسي و بشكل عشوائي قتل والتنكيل بـ 12000 شهيد والالاف من الجرحى الجزائريين. وهكذا أصبحت الآراء أكثر راديكالية من كلا الجانبين. وأصبح جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير حركة مقاومة منظمة وانتشرت بشكل كبير.

<u>1956</u>

6 فبراير: غي مولي Guy Mollet الذي يزور الجزائر يشعر بعداء المستوطنين. يقرر إرسال جنود الإحتياط le contingent للدفاع عن مواطنيه.
2 و 20 مارس: اعترفت فرنسا باستقلال المغرب وتونس.
11 أبريل: يتم استدعاء جنود الإحتياط للمرة الثانية. وتم حل الجمعية الجزائرية.
22 أبريل: إنضام فرحات عباس، أحمد فرانسيس (UDMA) وتوفيق المدني (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) إلى جبهة التحرير الوطني.

20 أوت -10 سبتمبر: مؤتمر الصومام يجمع لأول مرة قادة جبهة التحرير الوطني من الداخل. وهي تحدد الخطوط العريضة لسياستها.

16 أكتوبر: البحرية الفرنسية توقف السفينة المصرية آثوس *Athos* حاملة أسلحة إلى قاعدة جيش التحرير الوطني بالمغرب.

22 أكتوبر: اختطف الجيش الفرنسي الطائرة التي تقل الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني (أحمد بن بلة ومحمد بوضياف وحسين آيت أحمد ومحمد خيدر ومعهم الكاتب مصطفى الأشرف) إلى تونس.

15 نوفمبر: وضعت الأمم المتحدة المسألة الجزائرية على جدول أعمالها.

على الرغم من الوجود الفرنسي القوي (350000 عسكري)، تمكنت جبهة التحرير الوطني و وجناحها العسكري جيش التحرير الوطني من إكمال إنتشارهم في جميع أنحاء الأراضي الجزائرية وحمل حرب العصابات في جميع المدن.

1957

28 يناير: شنت جبهة التحرير الوطني إضرابًا لمدة ثمانية أيام استعدادًا لمناقشة الأمم المتحدة على الجزائر. هذه الضربة تمثل بداية «معركة الجزائر» الموكلة إلى الجنرال ماسو **Massu**.

28 مارس: احتج الجنرال دي بولارديير de Bollardière على الأساليب القمعية والتعذيب التي استخدمها الجيش الفرنسي في الجزائر العاصمة ضد الجزائريات والجزائريين.

4 جويلية: حافظت جبهة التحرير الوطني على الاعتراف باستقلال الجزائر كشرط أساسي للتفاوض.

24 سبتمبر: اعتقل زعيم جبهة التحرير الوطني في منطقة الجزائر العاصمة ياسف سعدي ومعه زهرة ظريف. تم تفكيك الشبكات. ولم يستطيع الجيش الفرنسي من وقف العمليات الفدائية في الجزائر العاصمة، رغم التعذيب الوحشي وفقدان أكثر من 4000 جزائري خلال «معركة الجزائر».

يبدأ بناء خط موريس من البحر إلى الصحراء شرقا لمنع جنود جيش التحرير الوطني الجزائري من عبور الحدود بين الجزائر وتونس.

1958

18 يناير: الجيش الفرنسي يوقف السفينة اليوغوسلافية سلوفينيا *Slovenija* قبالة شواطئ وهران، حاملة شحنة أسلحة يدعى الجيش الفرنسي أنها مخصصة لجنود جيش التحرير الوطني.

31 يناير: حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA.

8 فبراير: القوات الجوية الفرنسية تقصف قرية ساقية سيدي يوسف التونسية ردا على هجمات جيش التحرير الوطني على بكتيبة فرنسية على الحدود، حيث قتل 69 عسكريا فرنسا وجرح 130.

27-30 أبريل: مؤتمر مغاربي في طنجة. حيث يلتزم حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري الجديد التونسي بزيادة الدعم للجبهة التحرير الوطني.

13 ماي: تحت ضغط بعض المستوطنين الفرنسيين، يتم إنشاء لجنة الإنقاذ الجمهوري برئاسة الجنرال ماسو Massu. وجرى توجيه نداء إلى الجنرال ديغول Gaulle .

الأول من جوان: الجمعية الوطنية تنادي الجنرال ديغول. وزار الجزائر عدة مرات: من 4 إلى 7 جوان، ومن 1 إلى 3جويلية، ومن 27 إلى 29 أوت، ومن 2 إلى 5 أكتوبر.

19 سبتمبر: زعماء جبهة التحرير الوطني يشكلون في تونس أول «حكومة جزائرية حرة» تحت رئاسة فرحات عباس.

28 سبتمبر: تمت الموافقة على الدستور الفرنسي الجديد بشكل كبير.

21 ديسمبر: انتخب ديغول رئيسا للجمهورية والجالية.

1959

16 سبتمبر: أعلن ديغول حق الجزائريين في تقرير المصير.

20 نوفمبر: رفض ديغول بدء محادثات مع احمد بن بلة، ورفض جبهة التحرير الوطني إلقاء أسلحتها.
تنفيذ خطة شال: مضاعفة خط موريس وتشييد سد على الحدود المغربية، وتثبيت السلاسل الجبلية، وتكثيف تجنيد "الحركة" (الخونة الجزائريين)، والدفاع عن النفس في العديد من القرى. وهذا كله من أجل حصار جنود جيش التحرير الوطني.

1960

24 يناير: أسبوع الحواجز. نشطاءالأقدام السود الجزائريون يتجمهرون في قلب الجزائر العاصمة احتجاجا على استدعاء الجنرال ماسو.
25-29 جوان: فشلت محادثات ميلون Melunالأولى.
19 ديسمبر: اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال.

1961

8 يناير: تمت الموافقة على السياسة الجزائرية للجنرال ديغول عن طريق الاستفتاء.
22-25 أبريل: انقلاب الجنرالات. استولى شال Challe وجوهود Jouhaud و زيلر Zeller مع سالان Salan على السلطة في

الجزائر العاصمة ليلة 21-22 أبريل، عندما تم الإعلان عن افتتاح مؤتمر في إيفيان**Evian** .

23 أبريل: ديغول يدين «الجنرالات المتقاعدين الاربعة»، ويناشد جنود الاحتياط ويتولى التفويض الكامل.

20 ماي: افتتاح مؤتمر إيفيان **Evian**. أعلن جوكس **Joxe** هدنة أحادية الجانب وأطلق سراح 6000 سجين ومعتقل.

13 جوان: تعليق مؤتمر إيفيان.

14 جويلية: عودة ظهور هجمات منظمة الجيش السري OAS في الجزائر وفرنسا .

27 أوت: بن يوسف بن خدة يحل محل فرحات عباس كرئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

17-18 أكتوبر: تظاهر 20 ألف جزائري في باريس ضد حظر التجول. هناك 12000 اعتقال و 500 إلى 1000 حالة وفاة وفقًا للتقديرات الفرنسية، في حين العدد كبير جدا.

14-19 ديسمبر: اللجنة السياسية للأمم المتحدة تشجع فرنسا والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA على استئناف المفاوضات.

1962

8 فبراير: مظاهرات مناهضة للمنظمة الجيش السري نظمتها نقابات العمال الفرنسيين حيث سقط (8 قتلى و 150 جريحا في مترو شارون).

10 فبراير: اجتماع سري في روس Rousses بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

7 مارس: المفاوضات مفتوحة رسميا في إيفيان.

18 مارس: توقيع وقف إطلاق النار.

تم إطلاق سراح احمد بن بلة. ديغول يعلن الاستفتاء.

19 مارس: أعلن وقف إطلاق النار في الساعة 12 في الجزائر العاصمة. يستجيب شعار «الحقيبة أو التابوت» لسياسة الأرض المحروقة التي اتبعتها المنظمة العسكرية السرية.

1-17 جوان: مفاوضات سرية بين جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لإنهاء الهجمات والتدمير.

1 جويلية: استفتاء بين السكان الجزائريين: 99.72٪ من الأصوات المدلى بها توافق على الاستقلال.

3 جويلية: نزول الحكومة المؤقتة الجزائرية بقيادة بن خدة في الجزائر العاصمة. إعلان الاستقلال.

يدور كفاح جبهة التحرير الوطني من أجل استقلال الجزائر على عدة جبهات. تم تنفيذ القتال لأول مرة في الجزائر حيث قام مقاتلو جيش التحرير الوطني، يجب أن يواجه بسرعة جيش فرنسي موجود في كل مكان. يجب تنظيم جمع التبرعات لتمكين المجاهدين من مقاومة القوات الفرنسية، والحفاظ على مناخ من انعدام الأمن الدائم، ومضايقة الحكومة الفرنسية، وبالتالي إقناعها بمنح الاستقلال.

يجب علينا بعد ذلك تمديد النضال إلى العاصمة وتوجيه الضربات إلى قلب فرنسا. وأدى ذلك إلى إنشاء شبكات سرية تجمع الأموال من خلال إجراءات في الإقليم وتدعم حرب التحرير. تخضع جميع بلدان أوروبا لقيادة لفيدرالية فرنسا.

كما تم تنظيم بلدين آخرين في الفيدرالية. وهما المغرب وتونس، اللتان تمثلان رصيدا للجزائر. تم إنشاء مجتمعات جزائرية كبيرة في هذين البلدين، والتي تعمل أيضًا كقواعد خلفية لقوات جيش التحرير الوطني.

أما فيما يتعلق بإنشاء جبهة التحرير الوطني في بلدان العالم العربي أو آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو الكتلة الشرقية أو

الغرب، فإن لها مهمتين رئيسيتين: توعية العالم بأسره بقضيته وإيجاد مصادر جديدة للدخل.

مؤتمر الصومام و تنظيم جبهة التحرير الوطني

التنظيم المركزي (من CRUA إلى GPRA)

تشكيل عفوي من من خلال الإرث الوطني، حيث تشارك جبهة التحرير الوطني في القتال بأسلحة غير متكافئة: معارضة فرنسا التي لديها هيكل جاهز بالفعل للقتال، فجبهة التحرير الوطني، على جميع المستويات، مازالت في طور البداية. إذا أدرك ذلك منذ بداية الحرب، فإن ضرورات معركة طويلة وصعبة ومكلفة هي التي ستحفزها على التنظيم. وبدون الموارد المالية، لا يمكن مواصلة الكفاح لأنه لم يعد هناك وسائل لإنجاحه وتجهيزه. وفي الوقت نفسه، بدون تنظيم صارم ودقيق، من الصعب جمع الموارد. وبالتالي، فإن الحاجة إلى إيجاد أموال للاضطلاع بكفاح التحرير الوطني بفعالية ستؤدي إلى إنشاء تنظيم مركزي صارم، ودقيق.

التنظيم المركزي لجبهة التحرير الوطني: 1954-1958

تم تصميمه في البداية على غرار هيا كل اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA. سيتم تعديل لجنتها المركزية، المكونة من 22 عضواً في جوان 1954، عدة مرات ليصبح تسعة فقط عشية اندلاع الشرارة الأولى للثورة التحريرية المباركة. وسيكون هؤلاء القادة التسعة التاريخيين المؤسسين لجبهة التحرير الوطني.

وفي أكتوبر 1954، تم استبدال رسميا اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA بـ FLN-ALN. حيث أصبحت جبهة التحرير الوطني هي المنظمة السياسية والإدارية للحركة، جيش التحرير الوطني، جناحها العسكري.

والى غاية عام 1956، انتشرت الثورة بسرعة ولكن دون تنسيق كبير بين مختلف قادة جبهة التحرير الوطني - وجيش التحرير الوطني. لا يوجد هيكل حقيقي. الإدارة نظرية أكثر من امتلاك سلطات حقيقية للسيطرة. بحلول عام 1955، خاصة بعد الهجوم الشمال القسنطيني 20 أوت، كانت قد شهدت بالفعل تحولًا عميقًا.

لقد تم القضاء على ثلاثة من القادة التاريخيين التسعة (مراد ديدوش ومصطفى بن بولعيد استشهدا، ورابح بيطاط القي القبض عليه) وسرعان ما أثبت كل من كريم بلقاسم وعبان رمضان ومحمد العربي بن مهيدي وقادة اخرون، كشخصيات مهيمنة في جبهة

التحرير الوطني. إنهم مدفوعين بالإرادة لتحويل ثورة الفاتح من نوفمبر المولود الجديد إلى حركة تحرير وطني واسعة، مما يعني ضمنياً تنظيم وتطوير جبهة التحرير الوطني - جيش التحرير الوطني إلى هيكل متماسك وفعال يسترشد بخط سياسي. وأثناء إقامة هذه العلاقات المميزة مع بعضهم البعض ودخول بعض الشخصيات الأخرى مثل زيغود يوسف وعمر اوعمران وسعد دحلب وبن يوسف بن خدة وأخرين، أنشأ طاقمًا قيمًا في الجزائر العاصمة، يميز بين «السياسيين» و «العسكريين». في الوقت نفسه، يحاول فرض جبهة التحرير الوطني كممثل حصري للوطنية الجزائرية، وحشد الأحزاب السابقة، بصرف النظر عن فوضى الحركة الوطنية الجزائرية MNA والتي ستخوض معركة بلا رحمة مع جبهة التحرير الوطني طوال حرب التحرير من أجل قيادة نضال الاستقلال. وفي الوقت نفسه، تحاول المنظمة المركزية لجبهة التحرير الوطني تعبئة جميع فئات الشعب الجزائري وإنشاء تنظيمات ونقابات:

-الإتحاد العام لطلبة المسلمون الجزائريون (UGEMA) في جويلية **1955**،

- الاتحاد العام العمال الجزائريون (UGTA) في فبراير **1956**

- والاتحاد العام للتجار الجزائريين (UGCA) في سبتمبر **1956**.

من 1956-1958 CNRA-CRUA

لقد كان مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956، الذي جمع قادة الداخل، هو الذي شكل تقدمًا حقيقيًا في تنظيم جبهة التحرير الوطني - جيش التحرير الوطني. وكان هدفه هو وضع حد للفوضى والارتجال مراكز صنع القرار، والذي كان يسود المجال العسكري في الوقت الذي يكثف فيه الجيش الفرنسي جهوده، من أجل القضاء على جبهة التحرير وجيش التحرير...

لقد تم إعادة تنظيم الهياكل السياسية والعسكرية، مع أولوية السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج. ففي المجال السياسي، كان لجبهة التحرير الوطني اتجاه مزدوج: المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) ولجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) الذين يتم فيهما إدخال قاعدة الحكم الجماعي. إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو سلطة تشريعية، والذي يمثل السيادة الوطنية. ولديه السلطة الوحيدة لإصدار أمر بوقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات مع فرنسا. وهو تتألف من 34 عضوا ويجتمعون عادة مرة في السنة. في غضون ذلك، تتولى جماعة لجنة التنسيق والتنفيذ

CCE، وهي موجودة في الجزائر العاصمة. إنها هيئة تنفيذية مصغرة مكونة من خمسة أعضاء (عبان رمضان، كريم بلقاسم، محمد العربي بن مهيدي، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب)، حيث يقدم كل منهم مهاراته لتنظيم الكفاح بشكل أكثر صرامة. إنه مسؤول أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA ولكنها مع ذلك تمتلك حقيقة القوة.

مبدأ آخر تم تأكيده في هذا المؤتمر هو أولوية الداخل على الخارج. في الواقع، تمت دعوة قادة جبهة التحرير الوطني من الخارج - احمد بن بلة، ومحمد خيضر وحسين آيت احمد -، لكن لإسباب عديدة وقاهرة، لم يشاركوا في مؤتمر الصومام.

علاوة على ذلك، أصبح جيش التحرير الوطني المعاد تنظيمه، أكثر قوة وتنظيم من أي وقت مضى، مع مبدأ تفوق السياسي على العسكري، أداة نضال جبهة التحرير الوطني من أجل الاستقلال التام، والتي سيتم اكتسابها في المقام الأول من خلال الكفاح المسلح (وثانياً من خلال العمل الدبلوماسي).

<u>الترتيبات الجديدة عام CCE:1957 الثاني :</u> لقد وضعت «معركة الجزائر»، التي بدأت في يناير 1957، لجنة التنسيق والتنفيذ

CCE في موقف محرج للغاية، حيث أرغمت لجنة التنسيق والتنفيذ في جوان 1957، مغادرة الجزائر العاصمة والذهاب الى تونس، وعقد اجتماع طارئ للمجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA في القاهرة في 20 أوت 1957. حيث يؤكه المجلس الوطني للثورة الجزائرية في بيانه الختامي أسبقية الداخل على الخارج. هذا القرار جعل قادة جبهة التحرير الوطني في الخارج ينتقمون من عبان رمضان، ومنهم من صرح بصريح العبارة عدم اعترافه بمؤتمر الصومام وقراراته. أما بالنسبة لمؤتمر الصومام، يجب أولا أن يشن الكفاح من أجل الاستقلال بأسلحة مختلفة، منها الدبلوماسية والاعلامية والثقافية وحتى الرياضية. بدأت نقطة تحول في سياسة جبهة التحرير الوطني، بالوسائل التي تنفذها سعياً لتحقيق هدفها.

من ناحية أخرى، هل يعني هذا المنفى أن قادة جيش التحرير الوطني لديهم تفويض مطلق داخل الجزائر ؟ ومع ذلك، فإن قيادة الثورة تبتعد عن أرض الكفاح المسلح. مسافة ستزداد بمرور الوقت، لأنها لن تعود إلى الجزائر حتى عام 1962.

بعد المداولات، قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA زيادة عضويته إلى 54 وعضوية لجنة التنسيق والتنفيذ CCE إلى 14. وتضم خمسة جنود وأربعة سياسيين ورمزيا القادة

التاريخيين الخمسة المسجونين في باريس بمن فيهم بن بلة. هيكلها يبشر بحكومة حقيقية تعمل على جميع الجبهات: العسكرية والدبلوماسية والمالية.

فلجنة التنسيق والتنفيذCCE، التي أوقف نشاطها عندما توفي عبان رمضان في 27 ديسمبر 1957، لم تستأنف حتى أفريل 1958. ثم ينطلق كريم بلقاسم بقيادة قسم الحرب ويؤكد نفسه أكثر فأكثر كقائد للكفاح المسلح. ليصبح عمر أوعمران مسؤول عن التسلح والإمدادات، وعبدالحفيظ بوصوف للاتصالات. لامين دباغين بالعلاقات الخارجية وبن طوبال بالداخلية وعبدالحميد مهري للشؤون الاجتماعية وفرحات عباس بالإعلام. محمود الشريف يدير الميزانية. ويجري تدريجيا إنشاء منظمة مالية حقيقية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للحرب. ومع ذلك، تم تغيير رئيس القيادة المسلحة في أبريل 1958، بناء على اقتراح كريم، قيادة العمليات العسكرية (COM) تم إنشاؤه لقيادة الكفاح المسلح في الجزائر من الحدود الشرقية والغربية، من تونس والمغرب، الدول الشقيقة لجبهة التحرير الوطني والداعمين النشطين. تم تكليف قيادة العمليات العسكرية الغربية COM OUEST للعقيد هواري بومدين، وقيادة العمليات العسركية الشرقية COM EST إلى العقيد محمدي

السعيد. يجب على هذه الهيئة الجديدة تنسيق الأنشطة العسكرية ومساعدة الداخل على التكيف مع ضرورات الحرب.

في نفس الوقت الذي يبدو فيه أن هناك انفصالًا بين السياسة والجيش، هناك تحول في التنظيم المركزي من الجزائر نحو الخارج، والتشريد الحتمي في مواجهة عمل القوات الفرنسية ولكن أيضًا في الوقت المناسب في مواجهة المخاطر التي يمثلها الخارج.

والحقيقة أنه خارج الجزائر وجدت جبهة التحرير الوطني المزيد والمزيد من المصالح الدبلوماسية والمالية، بفضل مساعدة مختلف البلدان والمنظمات الدولية. هذه المساعدات موجودة بالفعل، ولكن يجب زيادتها لتلبية احتياجات جبهة التحرير الوطني - جيش التحرير الوطني، ولهذا يجب على جبهة التحرير الوطني أن تؤكد نفسها ككتلة متماسكة وموحدة ومعترف بها رسميًا. تريد جبهة التحرير الوطني ان تضع نفسها «على مستوى وجود الدولة دوليا». لهذا الغرض أعلن عباس في مؤتمر صحفي في القاهرة في **19** سبتمبر **1958** حل لجنة التنسيق والتنفيذ CCE، وتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA.

الحكومة المؤقتة

للجمهورية الجزائرية: 1958-1962

<u>الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الأولى :</u> ويظهر تكوينها توازنا بين السياسي والعسكري. الآن تقوم جبهة التحرير الوطني بتطوير النضال السياسي المناسب وتؤكد أولوية الخارج على الداخل. ثم يتم هيكلة المنظمة المركزية في ثلاثة فروع.

- يتألف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي اصبح يتكون من 65 عضوا.

- تم إنشاء اللجنة الدائمة للثورة، والمكونة من لجنة التنسيق والتنفيد CCE السابقة الثانية.

- يقع مقر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA في تونس. وتعود رئاستها إلى فرحات عباس والذي يملك كريزمة وشخصية معروفة، مما يزيد بشكل كبير من الائتمان الدولي لجبهة التحرير الوطني، حيث يبدو أنه محاور ممتاز، ويساعده نائبان للرئيس (كريم بلقاسم و الثاني أحمد بن بلة الموجود في السجن في فرنسا). يتم تقديم الإدارات حقًا هنا. وهو مصمم كمبدأ لتحسين كفاءة التنظيم

الإداري، وهو في الواقع يكرس استقلالية كل وزير في إدارته. ومن الضروري استعراض مهامهم لأنها ستساعد في المستقبل على فهم احتياجاتهم المالية والنفقات التي ينطوي عليها ذلك.

ويشمل الاتفاق الوزارات التالية: القوات المسلحة، والداخلية، والإعلام، والشؤون الاجتماعية والثقافية، والأسلحة، والإمدادات العامة، والمالية، والشؤون الخارجية، وشؤون شمال أفريقيا. وتبين مهاراتهم أهمية البعد المالي للقتال. ويتوقف عمل الجيش التحرير الوطني ، وبالتالي جبهة التحرير الوطني، على ذلك.

- وزارة القوات المسلحة **MDFA** مسؤولة عن شن الحرب. في الواقع، سلطتها ليست باهظة، لأن وزارة الداخلية ووزارة الروابط العامة والاتصالات (MLGC) يتمتعان في بعض الأحيان بسلطات مماثلة. وتحت قيادته، تمتلك وزارة القوات المسلحة جميع الحدود والمناطق الحدودية وبالتالي القوات المتمركزة هناك. كريم بلقاسم هو المسؤول عن ذلك.

- تقوم وزارة الداخلية بمراقبة الروابط بين الداخل، وبالتالي بين الولاية والإقليم. تعتمد فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني سياسيا وإداريا على ذلك. كما أنها مسؤولة عن الإشراف على الجزائريين

المقيمين في تونس والمغرب. هذه الوزارة برئاسة لخضر بن طوبال ولها فروعا في القاهرة وطرابلس.

- تتعدى MLGC على أنشطة كريم وبن طوبال. بقيادة عبدالحفيظ بوصوف، وهي مسؤولة عن البث والإذاعة والروابط البريدية لجبهة التحرير الوطني – وجيش التحرير الوطني. كما تعتمد عليها الإذاعة الجزائرية وخدمات التجسس ومكافحة التجسس.

لا يزال واقع السلطة بين يدي هذا الثلاثي كريم بلقاسم، ولخضر بن طوبال وعبدالحفيظ بوصوف الذين يسيطرون على الثورة بفضل الوظائف التي يشغلونها داخل التنظيم المركزي.

- هناك أيضا وزارة إعلام في تونس ويتولى امحمد يزيد المسؤولية. يتعامل بشكل أساسي مع دعاية الجبهة، بما في ذلك صحيفة المجاهد.

- وتتولى وزارة التسلح والإمدادات العامة أيضا إدارة الاستثمارات.

- يوجد مقر وزارة الخارجية في القاهرة. وهي الجهاز الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، وتعتمد على التمثيل الدائم أو غير الدائم في الخارج.

- يوجد مقر وزارة شؤون شمال أفريقيا في الرباط.

- وزارة الشؤون الثقافية تتعامل مع الطلاب الجزائريين في الخارج من القاهرة.

- فيما يتعلق بالشؤون الاجتماعية، بقيادة بن خدة، تعتمد المنظمة الإنسانية للهلال الأحمر الجزائري (CRA) على مساعدة اللاجئين الجزائريين من المغرب وتونس. والوزارة مسؤولة أيضا عن أسر الأفراد العسكريين المقيمين خارج البلد.

- تدير وزارة المالية، من قبل أحمد فرنسيس في القاهرة، جزءًا من أموال جبهة التحرير الوطني وتغذي مختلف بنود الإنفاق في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA.

من الواضح أن كل هذه الوزارات لديها إدارتها الخاصة. الزعماء التاريخيون الخمسة المحتجزون في فرنسا يحملون لقب وزير فخري. إنها وسيلة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الذي يجسد الآن جبهة التحرير الوطني، لضمان الشرعية لممثليها والاستمرار في النضال من أجل الاستقلال، الذي يظل هدفها.

وتبين المهام المسندة إلى هذه المنظمة المركزية، من ناحية، أهمية البعد المالي في كفاح جبهة التحرير الوطنية - جيش التحرير

الوطني من أجل الاستقلال، ومن ناحية أخرى، تجعل من الممكن فهم جانب واحد من جوانب الهياكل المالية لجبهة التحرير الوطني.

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثانية : منذ عام 1958، تعمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائريةGPRA بجد ودون كلل من أجل مواجهة الحكومة الإستعمارية الفرنسية. وقد شكل كل من كريم بلقاسم وعبدالحفيظ بوصوف و لخضر بن طوبال «لجنة العشرة» - والتي تضم عشرة عقداء - حيث حددت الخطوط العريضة لاستراتيجية النضال وتكوين المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA المقبل. لأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يجتمع منذ أوت 1957، الى غاية ديسمبر 1959.

ومن مداولات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في يناير 1960 نشأ تعديل وزاري. إذا أعيد انتخاب مرة ثانية فرحات عباس، ولكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA الجديدة قلصت من عدد الوزراء. وبالتالي، فإن وزارة التسلح والاتصال العام تجمع بين MARG و MLGC، ويقودها عبدالحفيظ بوصوف. وجد مهري نفسه في الشؤون الاجتماعية والثقافية بعد بن خدة، الذي تم نقله إلى منصب مستشار سياسي

حكومي. حصل كريم بلقاسم على الشؤون الخارجية، على حساب القوات المسلحة. وقد تم في هذه الحكومة، إقامة نوع من التوازن بين العسكري والسياسي.

كما تم تجديد الألقاب الفخرية لأحمد بن بلة ورفاقه كنائب للرئيس الأول، ووزراء دولة للآخرين (حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، والأربعة جميعهم معتقلون في فرنسا).

علاوة على ذلك، أنشأ المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA لجنة حرب مشتركة بين الوزارات (CIG) تضم كل من لخضربن طوبال وكريم بلقاسم وعبدالحفيظ بوصوف. وتعتمد وزارة الداخلية اعتمادا مباشرا على ذلك. وهذه لجنة الحرب المشتركة بين الوزارات CIG يشرف على الجيش من خلال هيئة أركان عامة (EMG)، تحت مسؤولية العقيد هواري بومدين، لضمان تنسيق أفضل ووحدة القيادة داخل جيش التحرير الوطني. ويتفق فريق الإدارة البيئية أيضا مع الرغبة في إعطاء زخم جديد للكفاح المسلح للاقتراب من المفاوضات في موقع قوة. ثم تم تشكيل جيش حدودي حقيقي، لتدريب وتكوين الجنود والضباط لتقوية وتمويل الولايات في الداخل، وأيضا مواجهة الجيش الاستعماري الفرنسي

على الحدود الشرقية والغربية، حيث أثبت أنه قوة عسكرية بمقاييس عالمية.

<u>الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثالثة :</u> أثار اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA في أوت **1961** تعديلاً وزارياً نهائيًا. تم تعيين بن يوسف بن خدة رئيسًا للمجلس ويحل محل احمد فرانسيس في المالية، ينتقل كريم بلقاسم إلى وزارة الداخلية، وتعود الشؤون الخارجية إلى سعد دحلب. تحصي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA ثلاثة نواب للرئيس (كريم بلقاسم واحمد بن بلة و محمد بوضياف) وخمسة وزراء دولة (من بينهم وزيران جديدان هما حسين آيت أحمد و لخضر بن طوبال).

هيكلت الجبهة نفسها تدريجياً لتصبح منظمة متماسكة وفعالة وعلى هذا الأساس يتم تنظيم الآلة المالية لجبهة التحرير الوطني.

التنظيم السياسي و الإداري والعسكري

في الجزائر عام 1954، ساد مبدآن في إنشاء جبهة التحرير الوطني:

- اللامركزية، بسبب اتساع الأراضي الجزائرية.
- أسبقية الداخل على الخارج، أي الكفاح المسلح على الأراضي الوطنية.

ففي نوفمبر 1954، تم تقسيم الجزائر إلى مقاطعات عسكرية تسمى الولاية، برئاسة الأعضاء المؤسسين لجبهة التحرير الوطني.

الولاية الأولى = الأوراس . على رأسها مصطفى بن بوليد.

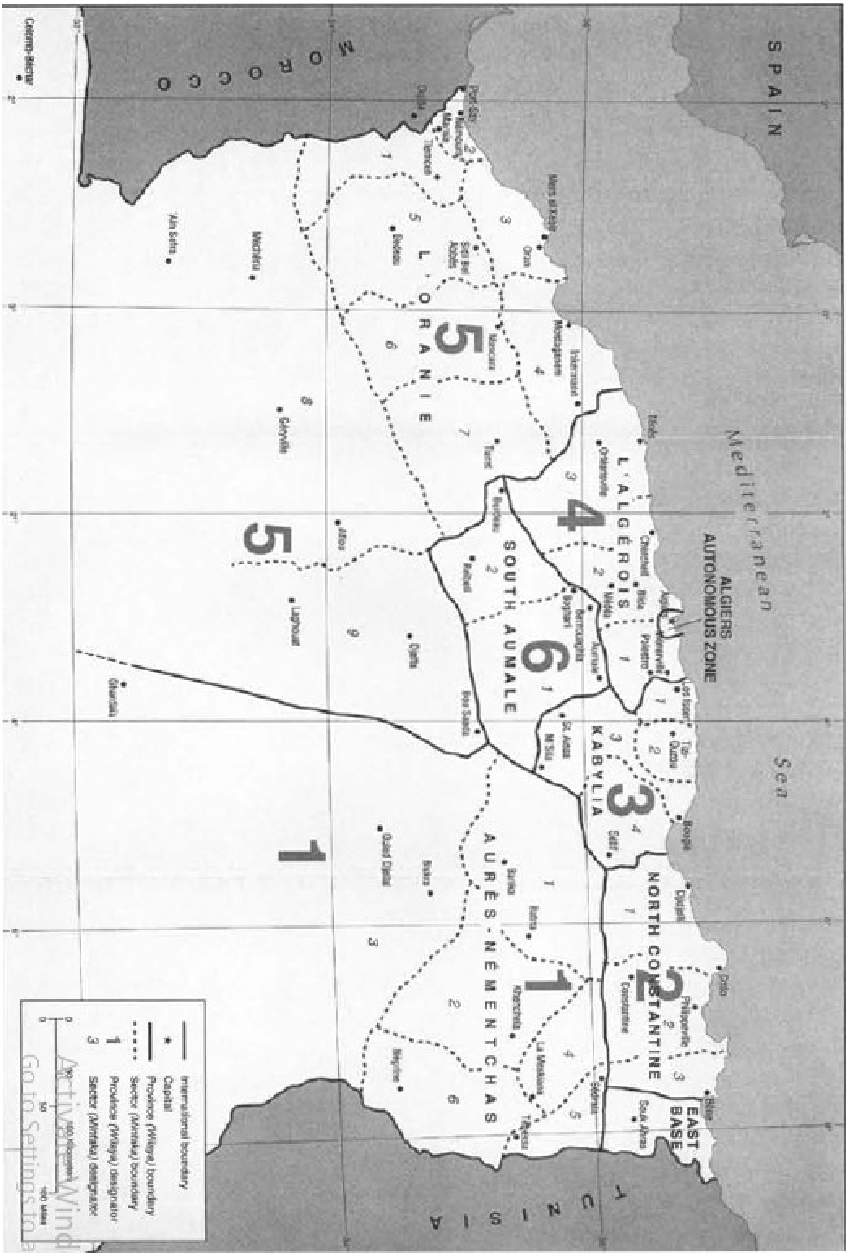
الولاية الثانية = الشمال القسنطيني. على رأسها مراد ديدوش.

الولاية الثالثة =القبائل . على رأسها كريم بلقاسم.

الولاية الرابعة = الجزائر. على رأسها رابح بيطاط.

الولاية الخامسة =وهران. على رأسها العربي بن مهيدي.

تبقى الصحراء التي سيتم تشييدها لاحقًا كولاية بعد مؤتمر الصومام.


SPAIN
Mediterranean
Sea
ALGIERS
AUTONOMOUS ZONE
MOROCCO
TUNISIA
L'ORANIE
L'ALGÉROIS
KABYLIA
NORTH CONSTANTINE
EAST
BASE
SOUTH AUMALE
AURÈS-NÉMENTCHAS
International boundary
Capital
Province (Wilaya) boundary
Sector (Mintaka) boundary
Province (Wilaya) designator
Sector (Mintaka) designator

فالجزائريون الذين انخرطوا في جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني في البداية كان عددهم قليل، بيد أنه لوحظ في الفترة ما بين 1 نوفمبر 1954 وصيف عام 1956 إنتشار جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني في كل أنحاء البلاد.

ولم يتم تغير التقسيم الأول والذي قسم الجزائر إلى ست ولايات، باستثناء بعض عمليات إعادة التوزيع التي تتم داخل كل ولاية نفسها من أجل تحقيق التوازن بين مجموعاتها الفرعية مالياً وعسكرياً. تمتع العاصمة الجزائر فقط بمركز خاص حيث تم إنشاؤها كمنطقة حكم ذاتي (ZAA)، وأيضا القاعدة الشرقية والتي انشأت على الحدود مع تونس.

لقد تم حل جميع القضايا الإقليمية الرئيسية خلال فترة مؤتمر الصومام في أوت 1956.

وأنشأت جبهة التحرير الوطني تقسيم دقيق ومعقد ويعتبر الجزائر كيانا كاملا. من الناحية النظرية، لكل مستوى إداري وعسكري (ستخدم المجموعات الفردية القادة السياسيين والعسكريين) ثلاث مجموعات فرعية على النحو التالي:

-الولاية = 3 مناطق

-المنطقة = 3 نواحي

- الناحية = 3 قسمات

- القسمة = 3 دواوير

- الدوار = 3 مشاتي

هناك أحيانًا خطوة وسيطة إضافية إلى جانب الدوار والمشتة: إنه الكسر.

بيد أن هذا الانقسام، الذي يواجه متطلبات الحرب، لا يحترم دائما احتراما صارما، ويتعين عليه أن يتكيف مع الحقائق على أرض الواقع. وعلى سبيل المثال، لوحظ في عام 1961 وجود عدد كبير من المناطق داخل الولايات.

- الولاية الأولى = 6 مناطق

- الولاية الثانية = 5 مناطق

- الولاية الثالثة = 4 مناطق

- الولاية الرابعة = 6 مناطق

- الولاية الخامسة = 9 مناطق

- الولاية السادسة = 3 مناطق

وينطبق الشيء نفسه على التسلسل القيادي والرسوم البيانية التنظيمية التي وضعها المثقفون الجزائريون، الذين كثيرا ما يكونون

بعيدين عن الواقع على أرض الواقع. وبالتالي، فإن المخطط المقدم (الذي وضعه ضباط فرنسيون على أساس الوثائق المضبوطة) يظل «مثاليا قياسيا». ومع ذلك، فإن هذا يجعل من الممكن إنشاء «النموذج» الذي بموجبه يتعين على التنظيم السياسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني أن يعمل.

وتسود الزمالة على جميع المستويات من القرية (المشتة) إلى المقاطعة (الولاية). يحمل الزعيم السياسي العسكري رتبة عسكرية، مما يدل بوضوح على أهمية الكفاح المسلح في النضال من أجل الاستقلال. ويساعد هذا الضابط ثلاثة نواب، أحدهم عسكري والآخر مسؤول عن الاتصال والاستخبارات وآخر جهاز سياسي.

ترى أنه يجوز لها في بعض الحالات أن تحدد بحجية المهام التي يتعين الاضطلاع بها، ومن ثم فهي غير راضية عن نظام الديمقراطية الشعبية هذا.

غير أن النظام لا يزال يعهد به إلى حد كبير إلى الأشخاص المكلفين من قبل السكان. أما بالنسبة للجيش الفرنسي، فإن اجتماعات هذه الجمعيات تيسر مهمته وتسمح له بالتدخل لإلقاء القبض على المسؤولين الذين جاءوا للحوار مع مؤيديهم أو لاستعادة الأموال التي تم جمعها وجمعها في يوم الاجتماع هذا.

وبالتالي، فإن التنظيم السياسي - الإداري لجبهة التحرير الوطني - جيش التحرير الوطني هو منظمة هرمية، وشاقولية، وتعمل أيضا بطريقة سرية ومجزأة. في كل مستوى، كل رجل يعرف من حيث المبدأ فقط قائده والنائبين الآخرين. ولا يعرف أي مسؤول سوى رجاله ورئيسه الذي يقدمون إليه تقاريرهم بانتظام.

الفيدراليات

تم تنظيم ثلاث مناطق على شكل فيدراليات: فيدرالية فرنسا التي تراقب جميع السكان الجزائريين في فرنسا وأوروبا و فيدرالية تونس والثالثة فيدرالية المغرب.

فيدرالية فرنسا :

من أجل تنظيم فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، حيث كان في عام 1954 أكثر من 200.000 مهاجر جزائري ؛ ولذلك فهي تمثل تحديا حقيقيا لجبهة التحرير الوطني في كفاحها من أجل الاستقلال. تسعى جبهة التحرير الوطني إلى توسيع مناخ انعدام الأمن في الجزائر من أجل الضغط على السكان والحكومة الفرنسية، وإنشاء شبكات دعم قوية هناك، من جهة، لسحب الأموال اللأزمة لتمويل الثورة، ولكن أيضا لإقناع جزء من السكان بصحة القضية الجزائري والحصول على الدعم.

عندما اندلعت «ثورة التحرير المباركة»، كان الحركة الوطنية MNA راسخة في فرنسا ويتمتع مصالي الحاج Messali Hadj بشعبية كبيرة داخل مجتمع المهاجرين الجزائريين.

إن إنشاء فيدرالية فرنسا هو عمل فريق يشرف عليه محمد بوضياف. في بداية عام 1955، جمعت في دولة لوكسمبورغ المديرين التنفيذيين لشرق فرنسا الذين كانوا مصممين على التصرف.

وكان مراد طربوش هو من قام بجمع هؤلاء الرجال المستعدين للقتال من أجل استقلال الجزائر.

وكان أول فوج تم تكوينه من المجاهدين في جبهة التحرير الوطني في فرنسا في المنطقة الشرقية في ربيع عام 1955، ويشرف عليه كل من المجاهد احمد دوم والمجاهد نورالدين بن سالم، حيث جند مراد طربوش حوالي 2000 مجاهد.

لقد تم تشكيل فيدرالية فرنسا ببطء. حيث يجب أن تعمل على جبهة مزدوجة. يجب عليه أولاً إقناع العديد من أنصار مصالي الحاج بأنه جبهة التحرير الوطني هي التي فجرت الكفاح المسلح. لأنه في الواقع، كان يعتقد الكثيرون، الذين ما زالوا مخلصين لمصالي الحاج، أن جبهة التحرير الوطني هي حركة جديدة تسعى إلى تقسيم حركتهم.

وقد سعى نشطاء جبهة التحرير الوطني في المقاهي والمنازل التي يهيمن عليها تيار مصالي الحاج، الى إقناع عدد كبير من المهاجرين بالمسألة الوطنية. كما قاموا بإرسال بعض المهاجرين إلى

الجزائر حتى يتمكنوا من الحكم على شرعية خطابهم بشأن عمل جبهة التحرير الوطني في الجزائر والحكم عليهم عند عودتهم.

لقد تسبب هذا النضال بين المناصرين لجبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية التي يقودها مصالي الحاج، من أجل احتكار الكفاح المسلح الجزائري في العديد من الضحايا: حيث تم تسجيل **12000** اعتداء و **4000** حالة وفاة و **9000** إصابة بين عامي **1954** و **1962** في وسط المهاجرين، حسب احصائيات الشرطة الفرنسية.

و بسبب هذه الهجمات العنيفة وبعد التصفية من قبل الحركة الوطنية الجزائرية **MNA** لـ **82** من اطارات جبهة التحرير الوطني في عام **1956**، تم تقسيم فيدرالية فرنسا إلى فرعين. الأول يتعلق بالتنظيم السياسي، والثاني يتعلق بالعمل المسلح. وفي نهاية عام **1957**، تم القضاء نهائيا على الحركة الوطنية الجزائرية MNA وأصبحت فرنسا في قبضة جبهة التحرير الوطني.

كذلك يجب على فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا أيضًا التعامل مع قمع الشرطة الفرنسية، وتحسين الأداء لتجنب الكثير من الاعتقالات. حتى فبراير **1957**، كان أعضاء إدارة فيدرالية جبهة التحرير الوطني يقعون في كمائن الشرطة والجندرمة

الفرنسية بشكل متكرر. أول شخص مسؤول اعتقل في ربيع 1955 هو مراد طربوش. كما تم تفكيك المديرية الجماعية التي كانت تعمل معه في الخريف 1956.

لقد سقطت اللجنة الفيدرالية الجديدة بقيادة محمد لبجاوي في ضباب في فبراير 1957. وفي تلك الفترة كان عدد النشطاء 20000 مناضل، ويجمعون حوالي 23 مليون فرنك شهريا.

ومع ذلك، فإن لجنة التفيذ والتنسيق CCE مصممة على إضفاء الطابع المهني والتخطيط لعمل فديردلية فرنسا ، وتم ارسال المجاهد عمر بوداود، الذي سيقوم بتنسيق جبهة التحرير الوطني مع عمل الشبكات الفرنسية وخاصة شبكتي فرنسيس جونسن Francis Jeanson, وهنري كورييل Henri Curiel. هذه الشبكات الفرنسية مسؤولة عن مركزية وتحويل الأموال التي يجمعها أعضاء جبهة التحرير الوطني. ففي عام 1959، تم وضع هذا النظام الجديد، حيث يتم جمع 400 مليون فرنك كل شهر. لكن في عام 1960، بدأت اعتقالات «حمالين الحقائب» الفرنسيين في تعطيل النظام التي تم إنشاؤه على هذا النحو، بحيث انقسمت الفيدرالية خلال الشتاء 1960-1961.

ففي سنة 1961 وهو عام الهيكلة الإقليمية: تظهر العديد من الهياكل الإقليمية الصغيرة. ومع ذلك، فإن تحصيل المال مستمر ولا يزال يتم جمع ونقل الأموال إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA، كما يتضح في يناير 1962 من جمع مبلغ 600 مليون فرنك.

بالإضافة إلى ذلك، فإن فيدرالية فرنسا تشرف على جميع الجزائريون الذين هاجروا إلى أوروبا. العديد من المناطق المجاورة تم تنظيمها على شكل جهات والحاقها بفيدرالية فرنسا. حيث توجد جهة واحدة في سويسرا Suisse وواحدة في سار protectorat de la Sarre وثلاثة في ألمانيا Allemagne واثنان في بلجيكا Belgique.

لقد تطورت التقسيمات الإدارية لفيدرالية فرنسا مع زيادة عدد خلايا جبهة التحرير الوطني. ويراعي القسم كثافة تركيز العمال الجزائريين. يمكن تمييز أربع فترات. حتى عام 1957 كانت هناك ثلاث ولايات: باريس والضواحي، الوسط والجنوب، الشمال الشرقي. في عام 1958، أضيفت واحدة جديدة إلى الثلاثة السابقة، وفي 1960/1959، كان هناك ستة:

- الولاية الأولى = باريس مركز - الولاية الثانية = محيط باريس

- الولاية الثالثة = ليون مركز - الولاية الثالثة مكررا = الجنوب (مرسيليا) - الولاية الرابعة = الشمال الشرقي - الولاية الرابعة - أ = الشمال والغرب.

في عام 1962/1961، تم إنشاء ولاية إضافية، مما أدى إلى إعادة توزيع:

- الولاية الأولى = محيط باريس - الولاية الأولى مكررا = الشمال الغربي

- الولاية الثانية = باريس مركز - الولاية الثالثة = وسط فرنسا

- الولاية الثالثة (أ) = الجنوب - الولاية الرابعة = الشمال

- الولاية IVa = الشمال الشرقي

ويبدو أن أسماء مختلف الولايات مختلفة في فبراير 1962: فالولايتان الرابعة والرابعة مكرر تستبدلان بالولايتين 2 أ و 2 ب.

التنظيم المسلح

في السابق تنافست كل من القاهرة والجزائر العاصمة على فيدرالية فرنسا، وفي الأخير تم إلحاق اتحاد فرنسا بالجزائر العاصمة بعد اختطاف الطائرة التي كانت تقل الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في أكتوبر 1956 والذي كان متجه من المملكة المغربية الى تونس.

وعلى رأس اللجنة الفيدرالية التي يرأسها رئيس الفيدرالية، تضاف إليه مديرية جماعية. ففي عام 1955، خلفت أربع لجان فيدرالية بعضها البعض.

والمخطط التنظيمي مماثل للمخطط التنظيمي في الجزائر. الكيان الأساسي هي الخلية والتي تتكون من عدد قليل من الرجال وليس القرية كما في الجزائر. ومع ذلك، هناك خطوة إضافية بين الولاية والمنطقة تسمى عمالة.

ولتوضيح أكثر، يمكننا أن نعطي مثالا على تشكيل وسلطات اللجنة الفيدرالية لعام 1961:

المناضلون - الدائمون

ينقسم المهاجرون الجزائريون إلى ثلاث فئات:

- المتعاطف: كل جزائري يحضر اجتماعات جبهة التحرير الوطني،
- العضو: كل جزائري يحضر الاجتماعات ويوافق على مساعدة جبهة التحرير الوطني إذا لزم الأمر،
- الناشط: كل جزائري يكرس حياته للنضال من أجل الاستقلال.

الفئة المتعاطفة هي الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها قبل الاستثمار أكثر في القضية. يتم تأطير المؤيدين والأعضاء والناشطين من خلال هيكل دقيق يتبع التقسيمات الإدارية والإقليمية. فقط الهيكل المحيط بالنشطاء يختلف إلى حد ما.

لضمان التقسيم الجيد، يعرف كل ناشط فقط قائده وعضوين من رتبه. وبالتالي، إذا تم القبض عليه، فلن يكون لديه الكثير من المعلومات ليقدمها الى الشرطة التي تلجئ الى طرق التعذيب الوحشية عند الاستنتاق. وبالإضافة إلى ذلك، يصعب تحديد الأفواج الصغيرة في الاجتماعات. داخل المناضلين، هناك أعضاء دائمون. وهم رؤساء النواحي والمنطقة ولعمالة والولاية والمسؤولون المراقبون وأعضاء اللجنة الفيدرالية. ويشتركون في أنهم لا يستطيعون العمل خارج نطاق أنشطتهم لصالح جبهة التحرير

الوطني، وبالتالي يتقاضون أجرا من جبهة التحرير الوطني. في عام 1955 حصلوا على 23000 فرنك شهريًا، مقارنة بـ 60.000 فرنك شهريًا عشية وقف إطلاق النار في مارس 1962.

التقارير

تنظيم جبهة التحرير الوطني في فرنسا، كما هو الحال في الجزائر، عمودي. وتقوم مختلف المستويات بنقل توجيهات اللجنة الفيدرالية إلى القواعد الشعبية. وتقدم التقارير المكتوبة شهريا من القاعدة إلى القمة، من خطوة إلى أخرى. وهي تتألف من عنصرين: تنظيمي ومالي.

الفرع المسلح للفيديرالية

لا توجد منظمة مسلحة كبيرة في فرنسا كما هو الحال في الجزائر والمغرب وتونس، حيث يتم تدريب حوالي 25000 مجاهد. ومع ذلك، هناك نوعان من الأفواج العسكرية. «الخاصة spéciale» هي فرقة العمل التي تنفذ العمليات المقررة، مثل الهجمات على مستودعات الجيش أو مراكز الشرطة بعد إعادة عدد من الحركيين harkis إلى أوطانهم. تهدف مجموعات الصدمة

groupes de choc إلى الحفاظ على النظام الداخلي، أي التحكم على الجزائريين الذين يعيشون في فرنسا. كانت مكافحة الحركة الوطنية الجزائرية MNA هي الدور الأساسي المنوط بهذه المجموعات.

تونس والمغرب

هذه «الدول الشقيقة» انشأت فيها فيدراليات مثل فرنسا. عمل نظام الفيدرالية بشكل كامل بعد استقلالهم في عام **1956**. بسبب موقعها الجغرافي، تلعب تونس والمغرب دورًا خاصًا في تنظيم جبهة التحرير الوطني. وحتى قبل عام **1954**، أنشئت جاليات جزائرية في هذين البلدين المتجاورين. مع انتشار الصراع في جميع أنحاء الجزائر، يتزايد تدفق اللاجئين المستقرين في المناطق الحدودية. لقد بلغ عدد اللاجئين حوالي **200000** في **1958**.

تم تصميم الهياكل الدقيقة للمنظمة السياسية العسكرية والتقسيمات الإقليمية على غرار فيدرالية فرنسا التابع لجبهة التحرير الوطني، الذي يحمل الجزائر كمثال.

وهكذا فإن ثلاثة بلدان فقط، باستثناء الجزائر، تستفيد من منظمة حقيقية تشرف عليها جبهة التحرير الوطني وهي فرنسا والمغرب وتونس. وفي هذا الإطار يتطور الهيكل المالي للجبهة خلال الحرب.

التنظيم الخارجي

وكما ذكرنا آنفا، فإن الكفاح من أجل الاستقلال سيتجاوز حدود الجزائر بسرعة، ليتخذ بعدا دوليا.

التوجيهات الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني

تهدف السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني إلى كسب أقصى قدر من الدعم، وخاصة الدعم المالي والدبلوماسي من الدول الأجنبية. كانت المساعدة الدبلوماسية تؤكد نفسها بشكل متزايد خلال الحرب كوسيلة أساسية للضغط على فرنسا والحصول على الاستقلال. وأخيرا، هناك حاجة إلى المساعدة المالية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للجبهة. والدبلوماسية والتمويل مرتبطان ارتباطا وثيقا ببعضهما البعض.

وقد لجأت جبهة التحرير الوطني أولاً إلى البلدان العربية، التي غالبًا ما تستجيب بشكل إيجابي. لكن الحرب الجزائرية بدأت في سياق الحرب الباردة وكان على جبهة التحرير الوطني أن تأخذها في الاعتبار. تدرك الجزائر مصلحة المنافسة الشرسة بين الأنظمة

الرأسمالية والاشتراكية، وتختار سياسة خفية لعدم الانحياز ودبلوماسية متأرجحة بين الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي ورفع المزاد للحصول على المساعدة والمرافقة. علاوة على ذلك، فإن أي دعم، خاصة من الولايات المتحدة والدول الغربية، سيخلق ضغوطًا على فرنسا.

وهكذا، حتى عام **1958**، ركزت جبهة التحرير الوطني جهودها على الولايات المتحدة، التي ترتبط بها فرنسا ارتباطًا وثيقًا. لقد دفع وصول الجنرال شارل ديغول إلى السلطة وسياسته في الانفصال عن الأمريكيين جبهة التحرير الوطني إلى اللجوء إلى الدول الاشتراكية. لكن المسألة الجزائرية أصبحت دولية. بعض المبادرات الفرنسية مثل اختطاف الطائرة التي تقل القادة التاريخيين لجبهة التحرير الوطني أو بعثة السويس في عام **1956** ساهمت في ذلك، من خلال جعل المجتمع الدولي يتفاعل. فمنذ عام **1955** ومؤتمر باندونغ الذي جمع كتلة أفرو آسيوية من عدم الانحياز، تم عقد العديد من المؤتمرات الأفريقية الآسيوية أو الأفريقية، وصوتت في كل مرة اقتراحات تطالب بالاعتراف الفوري باستقلال الجزائر. ومع ذلك، فإن القوى الغربية حريصة على الحفاظ على علاقات جيدة مع الدول المشاركة. من ناحية أخرى، فإنهم يقدمون بانتظام

المسألة الجزائرية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهذا يثير وعي جزء كبير من الرأي العام الدولي ومن ثم وعي عدد كبير من الدول. وهكذا، في ديسمبر 1958، كانت هناك حاجة إلى صوت واحد للاعتراف «بحق الشعب الجزائري في الاستقلال». صوتت 35 دولة لصالحه، وثمانية عشر ضد وامتنعت 28 عن التصويت، بما في ذلك الأرجنتين والنمسا والدنمارك وإسبانيا واليابان وفنلندا والمكسيك وبيرو وتركيا والولايات المتحدة.

في الوقت نفسه، منذ إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA في عام 1958، إذا لم تعترف بها أي دولة محايدة أو غربية على عكس العديد من الحكومات الأفرو-آسيوية وأيضا العربية، فإن استضافة مكاتب دائمة لجبهة التحرير الوطني في عاصمتها هو بمثابة اعتراف غير رسمي، على الأقل بادرة تعاطف. هذه المكاتب موجودة في طوكيو باليابان، وهلسنكي، و ستوكهولم، مونترو، مدريد، روما، بون، لندن، نيويورك.

وقد فتحت جبهة التحرير الوطني مكاتب لها في الدول الإشتراكية، وسرعان ما اعترفت الصين بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

في وقت مبكر من 1958-1960، سمع العالم بأسره عن القضية الجزائرية، وبدا أن العديد من البلدان على دراية بها وبالتالي من المرجح أن تساعد هذه الدول جبهة التحرير الوطني.

ولتنفيذ هذه السياسة الخارجية، أنشأت الجبهة تدريجيا هياكل مختصة.

التطورات المؤسسية في المنظمة الخارجية

منذ بداية الحرب، تمتع جبهة التحرير الوطني بتمثيل خارجي للحصول على المساعدة الدبلوماسية والمالية الأجنبية.

وقد أصبح احمد بن بلة الممثل الخارجي لجبهة التحرير الوطني (حتى اعتقاله في عام 1956). انتقل إلى القاهرة في عام 1954، وربما اجتذبته «لجنة تحرير المغرب العربي» التي أنشأها المجاهد الكبير المغربي الشيخ محمد عبد الكريم الخطابي عام 1946، ولكن قبل كل شيء بسبب نفوذ مصر على الساحة الدولية.

والواقع أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يعترفان بمصر كدولة قائدة للعالم العربي. علاوة على ذلك، لها تأثير كبير داخل العالم العربي والإسلامي، ولا سيما من خلال جامعة الدول العربية. فهي الى جانب يوغوسلافيا والهند، تعتبر مصر واحدة من

القوى الثلاث الكبرى لحركة عدم الانحياز. لذلك فإن ضمانها وحمايتها هما عاملان مساعدان للقضية الجزائرية في العالم ويسمحان لجبهة التحرير الوطني بتوسيع اتصالاتها مع العالم الخارجي.

وبعدما تم تشكيل وفد القاهرة. بدأ اتصالاته مع العالم الخارجي وبلدان المغرب العربي أولا. وانطلق في شراء ونقل السلاح للكفاح المسلح داخل الجزائر، وتلقى تذاكر الطيران وجوازات السفر والأموال من الدولة المصرية. دورها ضروري في مركزية الدخل من الخارج وفي السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني. غير أن الوفد اندمج تدريجيا في المنظمة المركزية. في عام 1956، «أصبحت إدارة الشؤون الخارجية داخل CCE وأمين صندوق للمنظمة بأكملها تولى وظيفتها المالية من عام 1957».

في نفس السنة، انتقلت جزء من الإدارة إلى تونس. ثم أصبحت المنظمة المركزية وأيضًا المنظمة الخارجية للثورة. وبلغت هذه الحالة ذروتها في عام 1958 بتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA.

بعد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA لوزارة الخارجية في القاهرة، فإن الدور الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني يركز بالفعل على هذا الدور.

فالاعتراف الدولي لجبهة التحرير الوطني آخذ في الازدياد، وفي مساعدة العمل العسكري في الداخل، يبدو أن العمل الدبلوماسي في الخارج والعسكري في الداخل هما اللذان سيؤديان إلى الاستقلال.

ومع ذلك، فإن مركزية الأموال في الداخل والخارج تسير بحكمة وهي مسندة إلى إدارة مالية.

ووزارة الشؤون الخارجية جزء أساسي من المنظمة الخارجية. في عام 1960، كان لديها 200 موظف دائم ومؤقت، معظمهم بين البعثات الدبلوماسية والوفود.

في عام 1960، يوجد ثمانية وثلاثون مكتباً لجبهة التحرير الوطني في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك 14 مكتباً في أوروبا. ومن بين البلدان التي قبلتها المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وسويسرا وإسبانيا ويوغوسلافيا. وتقع سبعة في أفريقيا، وثلاثة عشر في آسيا، وأربعة في أمريكا (كندا والأرجنتين والبرازيل).

ففي الولايات المتحدة حيث وفد نيويورك، مع تشاندرلي، هو الأكبر). في عام 1961، كانت هذه التمثيلات موجودة في ألمانيا والسويد وفنلندا، الأردن، إيران، بلجيكا، السودان، سارلاند،

العراق، مصر، المملكة العربية السعودية ، ليبيا، باكستان، فيتنام الشمالية، اليابان، سوريا، لبنان، ألبانيا، الهند. و آخرون.

في عام 1962 في بلغاريا وتركيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وشيلي والنمسا وفي الأمم المتحدة. بعضها يسبق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA، مثل تلك التي تأسست في عام 1956 في البلدان العربية.

ومن الناحية المالية، يتمثل الهدف في الحصول على مساعدة مباشرة من الدول أو الرابطات والسكان الأجانب.

بالتوازي مع تدويل المشكلة الجزائرية، تم نشر تنظيم جبهة التحرير الوطني خارج الجزائر، في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، لا يزال مركز التنظيم الخارجي للقوة الوطنية للتحرير طوال الفترة في القاهرة.

يتطور هيكل جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني FLN/ALN أولاً أفقيًا، في اتجاه الانفتاح على العالم، ثم عموديًا بهدف زيادة الكفاءة.

الموارد المالية لجبهة التحرير الوطني

تمثل الأموال التي تمتلكها لجبهة التحرير الوطني عشية الثورة التحريرية المباركة للفاتح من نوفمبر 1954، قضية رئيسية لاندلاع الثورة. مرة أخرى، «يأتي فحص هذه المشكلة ضد فقر المصادر»، ولكن من المعروف أن الجبهة قد تلقت أموالًا من اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA. «من الصعب تحديد مساهمة هذا التمويل في خزانة الحرب لجبهة التحرير الوطني، لكن لا شك في أنها يمكن أن تصل إلى مليون فرنك قديم».

وشكلت مصادر أخرى مساهمة أكبر في المراحل الأولى من الكفاح. "لقد رهن مصطفى بن بولعيد جزءًا كبير من ممتلكاته لصالح جبهة التحرير الوطني، وديدوش مراد قدم ميراثه. وجمع حاج بن علة 1500000 فرنك في الظهرة.

و في الشرق (عمالة قسنطينة) تم تقسيم مساهمة الناشطين لحركة أنصار الحريات الديمقراطية MTLD (...) بشكل متناسب مع الميول «داخل الحركة».

أما في منطقة القبائل، احتفظ كريم بمساهمات واشتراكات الحزب(...). عموما من الناحية المالية، لم يكن لدى جبهة التحرير الوطني الوليدة الكثير لضمان عملها اليومي. وبحسب محضر الاجتماع في مؤتمر الصومام، بدأ الصراع بقيمة إجمالية تبلغ بضع مئات الآلاف من الفرنكات.

في البداية، انضمت مختلف الأحزاب الجزائرية إلى الجبهة ولكن فرادا، ومن المرجح أن يكون قد جلبوا معهم أموالهم، لكنها لا تزال غير كافية. ولذلك، فإن المسألة هي كيفية استغلال الإمكانات المالية في الجزائر، في المجتمعات المحلية الجزائرية في البلدان الحدودية والعاصمة، وفي نفس الوقت الذي يمكن فيه تقديم المساعدة من منظمات وبلدان أجنبية. يتم وضع نظام تدريجياً. ويتضمن النظام الأساسي للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية (المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) لعام **1958** الفصل الثامن، ويتناول "الموارد المالية والمادية لجبهة التحرير الوطني": "المادة التاسعة والثلاثون. تتكون الموارد المالية والمادية لجبهة التحرير الوطني من المساهمات

والاشتراكات والهبات والمنح وجميع الإيرادات الأخرى. موارد جبهة التحرير الوطني هي ملكية وطنية.

الموارد المالية في الداخل و في الفيدراليات

من الناحية المنطقية، تقرر جبهة التحرير الوطني في المقام الأول فرض من تريد تحريرهم من النير الاستعماري لأنه يجب عليهم بطبيعة الحال التضامن مع هذا النضال، وهم مسلموا الجزائر ثم المهاجرين في فرنسا وتونس والمغرب.

في الجزائر، بدأت جبهة التحرير الوطني في تنظيم مجموعات، للحث الشعب الجزائري على التبرع لصالح جبهة التحرير الوطني، وفرض غرامات منذ بداية الحرب في سرية تامة عن العدو الفرنسي، لأن السلطات الفرنسية ستحاول منعها بجميع الوسائل.

إن جبهة التحرير الوطني، طورت عملية انتشارها عبر كل الجزائر، حيث تقوم تدريجيا بوضع نظام ضريبي لمصلحتها، مما يزيد من فعاليتها وتماسكها خلال الصراع القائم مع المستعمر الفرنسي.

أ- في الداخل

هناك القليل من المعلومات حول هذه القضية. إنهم يأتون بشكل حصري تقريباً من الشهادات التي قدمها الجزائريون، وأيضا من المصلحة التاريخية لجيش البري الفرنسي (SHAT)، وهناك العديد من الفجوات، لأنه بكل صراحة لم تعتمد الثورة التحريرية على التواصل بالوثائق وحفظها، فهذا يمثل خطر عل الثورة وعلى المجاهدين. وهو الحال بصفة خاصة فيما يتعلق بمختلف أنواع الموارد، والمعلومات الوحيدة التي لدينا تحصلنا عليه بهذه الطريقة.

ويسمح لنا تحليل هذه المعلومات بتحديد أربع مجموعات:

- جبايات وضرائب ورسوم مختلفة،
- التبرعات الطوعية أو القسرية،
- الغرامات،
- مصادر خاصة.

هناك خطر الخلط بين العناوين المختلفة. لمزيد من المعلومات، يجب أن يكون لديك إمكانية الوصول إلى الأرشيف الخاص لقادة الولايات و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائريةGPRA.

فمثلا في منطقة القبائل، أثناء حرب التحرير تقول بعض المعلومات حول متوسط الأجر وتكلفة المعيشة في ذلك الوقت، وتسمح لنا بقياس المبالغ المحصلة من السكان. يحصل معلم على

راتب قدره **15000** فرنك شهريًا واشتراكه في جبهة التحرير الوطني هو **200** فرنكًا شهريا، وهو الاشتراك القاعدي.

المساهمات والضرائب والجبايات

ويتعلق هذا العنوان من حيث المبدأ بالمبالغ التي يدفعها الأفراد من أجل المساهمة في نفقات مشتركة، والتي يتطلبها المجتمع بموجب مبدأ التضامن الوطني، لتغطية نفقات المصلحة العامة ومصاريف الدولة.

وهنا يتعلق الأمر بمبالغ تطالب بها جبهة التحرير الوطني التي تريد أن تجسد المجتمع الوطني الجزائري تضامنا في النضال من أجل الاستقلال، وتمثله، وهذا في شكل دولة حقيقية منذ عام **1958**. الضريبة مبررة من خلال العبء الواقع على جبهة التحرير الوطني – وجيش التحرير الوطني لقيادة القتال، ومبدأ الزكاة الإسلامي. وهو يمثل جزءاً ضئيلاً من المبلغ الذي يدفعه كل مسلم في خزائن الدولة لتلبية احتياجات المحتاجين على سبيل المثال. يخضع جميع السكان المسلمين الذين تزيد أعمارهم عن **18** عامًا للقانون. وبالتالي، فإن هؤلاء السكان هم بطبيعة الحال أول المساهمين في الضرائب

والجبايات، والضرائب التي تفرضها جبهة التحرير الوطني، محسوبة وفقًا لوسائل كل منهم.

أولاً، هناك ضرائب فردية يتم فرضها على أساس شهري.

من سبتمبر 1955 في منطقة بجاية، وفي مارس 1956 في برج منايل، ظهر نظام ضريبي متماسك، بمساهمات شهرية تتراوح بين 200 فرنك للفقراء و 5000 أو 10000 فرنك للأثرياء. ونفس التعريفات تقريبا سارية في جوان 1956 في منطقة القالة على الحدود التونسية شرقا، وكذلك في ديسمبر 1956 بالقرب من بوغار في الوسط. وأيضا في منجم الحديد بالونزة، زادت المساهمات الشهرية من 1 مارس 1957 إلى 3000 فرنك لجميع العمال.

يتم حساب هذه الضرائب بطرق مختلفة، على سبيل المثال وفقًا للدخل. ثم نصل إلى سحب من 200 إلى 10000 فرنك لكل شخص. سيدفع العامل البسيط 200 فرنك والتاجر 5000 فرنك.

في المدن، يتم حساب الضريبة على أساس حجم الأعمال ويمكن أن تصل إلى مبالغ كبيرة تصل إلى 500000 فرنك أو أكثر. يدفع الموظف عُشر مرتبه. تدفع المهن الحرة، الأطباء والمحامون، مبلغًا مقطوعًا وتقدم «خدمات مجانية».

وهناك طريقة أخرى للحساب يمكن أن تستند إلى حقيقة حيازتها أو عدم حيازتها. وهنا، لا تقدم بيانات المصالح التاريخية للجيش البري الفرنسي SHAT دائمًا نفس المبالغ. وثيقة من ماي 1957 تتحدث عن رسوم من 200 إلى 20000 فرنك.

كما يمكن أن يستند إلى المركز المهني للفرد (سواء كان عاملاً أم لا) وحالته الأسرية. ففي منطقة القبائل يدفع رب الأسرة مبلغ اشتراك بين 500 إلى 1000 فرنك لأسرة متوسطة. وفيما يتعلق بهذه النقطة، يجب أن نلاحظ وجود اختلاف إقليمي يبدو أنه مستمر طوال فترة الحرب، بالنظر إلى استقلالية الإدارة المالية لكل ولاية,

تشير وثيقة من نوفمبر 1957 إلى أن مقدار الضرائب يبدو أنه تم تحديده من قبل قيادة الجبهة في وقت أرادت فيه زيادة قبضتها على السكان وزيادة دخلها. ومع ذلك، يبدو أن هذا لم يتم احترامه، وظل نتيجة للمبادرات المحلية. يبدو أن الرؤساء يريدون أن تكون الضريبة أكثر تكيفًا مع الدخل المختلف للضرائب. لكن هذه مشكلة عندما تطلق جبهة التحرير الوطني حملة مالية استثنائية ضخمة. الجهد المالي للشعب مستمر.

"البعض يتبرعون بدمائهم، والبعض الآخر يضطر إلى إحضار أموالهم... تحت طائلة عقوبة الإعدام ". يعترف أحد سكان قرية من قرى القبائل، بأن «جبهة التحرير الوطني لم تهدد، حتى لو كان هناك عنف في بعض الأحيان، فإنها أصرت على أن يقوم الجزائريون بواجبهم». لذلك كان على كل جزائري جيد أن يشيد بجبهة التحرير الوطني.

لقد تحدثنا هنا عن الضرائب العادية على الناس، ولكن هناك أيضًا المزيد من الضرائب الدقيقة.

يتم فرض رسوم على الأرباح، على سبيل المثال على مواقع البناء (السدود والطرق)، ويعطي العمال يومياً لجامعي الضرائب 100 فرنك على أرباحهم. كما يتم فرض ضرائب على العمال الموسميين.

ثم هناك ضرائب على السلع والماشية والمحاصيل، والتي قد تختلف تردداتها ومعدلاتها حسب المنطقة.

في منطقة الجلفة في يناير 1957، يتم دفع 5000 فرنك لكل جمل و 1000 فرنك لكل حمار أو ماعز و 2000 فرنك لكل خروف سنوياً. لا تخضع الخيول والجمال المستخدمة في النقل للضريبة. في أماكن أخرى، يتم احتساب 5000 فرنك سنويًا لكل

محراث. جنوب البويرة في أبريل 1956، يتم دفع 150 فرنكًا إلى جبهة التحرير الوطني لكل قنطار من القمح المباع لتعاونية سيدي عيسى. وثيقة من ماي 1957 تتعلق بالسكان الرحل الذين يدفعون 200 فرنك لكل ماعز، و 300 لكل خروف، و 500 لكل حمار، و 1000 لكل ماشية كل عام. في منطقة أخرى، وثيقة عام 1960 تتحدث عن ضريبة 50 فرنك لكل ماعز، 100 فرنك لكل خروف و 300 فرنك لكل بقرة. قد يعني هذا إما اختلافًا مكانيًا في الضرائب، مرتبطًا بالتأكيد بالفرق في الثروة بين المناطق، أو حتى انخفاضًا في معدلات الضرائب قد يتوافق مع انخفاض الضغط على السكان الداخليين مع نهاية الحرب و زيادة حصة الدخل الخارجي في الشؤون المالية لجبهة التحرير الوطني.

وبالإضافة إلى ذلك، يشار إلى الضرائب العينية. في ماي 1957، تم الإبلاغ عن ضريبة شهرية قدرها 3000 فرنك سويسري إلى 25000 فرنك سويسري على صغار التجار وأصحاب الأغذية، و 10٪ في الحبوب على بعض المزارعين. كما تم ذكر مساهمة عينية من 3 أغنام. تحتاج جبهة التحرير الوطني إلى الغذاء لقواتها، وتشكل هذه العينات مخزونات. جاء في مذكرة بتاريخ أبريل

1958 كتبتها منطقة الولاية الرابعة أن "فرنسا تريد تقليص شعبنا إلى المجاعة. يتطلب تسليم المحاصيل إلى إدارتها.

يجب تخزين القمح والشعير والعدس والحمص وما إلى ذلك. يجب بناء احتياطيات كبيرة ". ويبدو أن هناك زيادة في المساهمات العينية من بعض المصادر تشير إلى عُشر المحاصيل التي تمت في عام 1956 وإلى السبع في عام 1957. لذلك، فإن رفض دفع جميع هذه الاشتراكات يمكن أن يؤدي إلى عقوبة الإعدام.

<u>ثم يتم فرض ضرائب مختلفة.</u>

تقيم وثائق من عام 1957 الضريبة على المركبات بمبلغ ملصق الضرائب الفرنسي.

وفي سبتمبر 1956، سمحت جبهة التحرير الوطني للجزائريين بالاستهلاك في المقاهي، حتى في المقاهي الاوروبيةا، إذا تبرعوا بـ 500 فرنك في كل مرة يطلب منهم التبرع.

هناك غرامة بـ 3000 فرنك ضد أي شخص يقدم شكوى إلى إحدى المحاكم الفرنسية.

يفرض ضرائب على سندات التوثيق بنسبة 5.٪، والميراث بنسبة 2 إلى 5.٪ والشراء على الممتلكات الفرنسية بنسبة 20.٪ من قيمتها.

في فبراير 1957، وفقًا لتوجيه من لجنة التسنيق والتنفيذ CCE ، حصلت جبهة التحرير الوطني على 20.٪ من المعاملات التجارية للجزائريين المسلمين.

وتحاول مراقبة جميع تحركات الأموال بشكل صارم من أجل جمع حصة تتراوح بين ثلث ونصف قيمة هذه التحركات. وتشمل هذه العلاوات العائلية ومعاشات المحاربين القدامى والمساعدة لأرامل الهركيس التي تدفعها فرنسا.

يخضع الجزائريون العاملون في فرنسا لضرائب بمبلغ متغير من المال، ففي عام 1957 فإن الأموال التي يرسلها العمال الجزائريون الى اهلهم في الجزائر، على شكل حوالات، هي أحد مصادر الدخل ا الهامة. غالبًا ما تأخذ جبهة التحرير الوطني نسبة منها على المستوى المحلي.

بعد ذلك، يتم فرض ضريبة لتعويض الضريبة المدفوعة لسلطات الضرائب الفرنسية، والتي يعادل مبلغها تلك الضريبة. وهكذا يدفع السكان الجزائريون ضعف هذا المبلغ: للمرة الأولى

لفرنسا ومرة ثانية لجبهة التحرير الوطني. هذا الوضع من الازدواج الضريبي متكرر. السيطرة الكاملة لأحد المعسكرين على منطقة واحدة هي الطريقة الوحيدة لتجنبها.

هناك أيضًا ضرائب تفيد جبهة التحرير الوطني بشكل مباشر إلى حد ما.

ففي عام 1957، مثلا ساهمت نقابة اتحاد المحامين الجزائريين عن مكمل بنسبة 10٪ وأضافوا أن الحصة الممنوحة له تجاوزتها أحيانًا ويمكن أن تمثل 30 من الأموال التي تم جمعها. ويتوافق ذلك، على سبيل المثال، في سبتمبر 1956، مع 300 فرنك لكل نقابي في الغرب الجزائري ا و 900 فرنك لعامل الترامواي في الجزائر العاصمة. يدفع أعضاء النقابة هذا بالإضافة إلى الضرائب الشخصية والمساهمات في التحصيل.

جميع الرسوم المذكورة أعلاه تتعلق بالجزائريين المسلمين، ولكن السكان غير المسلمين يشاركون في بعض الأحيان أيضًا، مثل المستوطنين والتجار الأوروبيين.

ووفقاً للمبادئ التوجيهية لجبهة التحرير الوطني، يجب أن تكون المبالغ المطالب بها سنوياً بعد ذلك تعادل عُشر قيمة ممتلكاتها. غالبًا ما تكون الضرائب المفروضة على التجار هامة وحسب نوع

التجارة الممارسة. وهناك في الجزائر العاصمة، مجموعة من عشرة إلى اثني عشر متجراً تدفع 165000 فرنك شهرياً من جويلية 1956 إلى يناير 1957.

في جوان 1956، أمرت جبهة التحرير الوطني المالكين الأوروبيين بدفع مبلغ 1000 فرنك للهكتار المزروع قبل فتح الحصاد، وإلا فإن محاصيلهم ستحرق. وافق مستوطن أوروبي في منطقة جنوب البويرة على دفع ضريبة 30 إلى 500000 فرنك . في مكان آخر، تحمل وثيقة المحاسبة دفعة قدرها 600000 فرنك من قبل المستوطن. لا تزال مثل هذه الحقائق نادرة في عام 1957 نظراً للعديد من المزارع المحروقة أو المنهوبة. في البداية، كان الأوروبيون والإسرائيليون على الأرجح يتمتعون بحماية أفضل من قبل القوات الفرنسية. ومع ذلك، في أكتوبر 1957، تم الإبلاغ عن وفيات في منطقة بون (عنابة) لرفضها الدفع، وبدأ العديد من مالكي الأراضي، من أجل مزيد من الأمن، في دفع رسوم، لجبهة التحرير الوطني. في الواقع، غالباً ما تذكر مراسلات جبهة التحرير الوطني اتصالات مثمرة مع المزارعين الأوروبيين.

من المؤكد أنه تم الاتصال بالأغنياء الأوروبيين والإسرائيليين. الخوف من المستقبل، الأعمال الانتقامية، يعني أن

هناك القليل من الإدانات، ورسائل التهديد، وبالتالي القليل من المعلومات المقدمة إلى السلطات وأن العديد منها قد قبل الشروط التي اقترحتها جبهة التحرير الوطني. وهكذا، في نهاية عام 1957، يبدو أن 50.٪ من هؤلاء الأشخاص اتصلوا بالدفع واستمروا في إسكاته لضمان سلامتهم. وبالتالي، يمكن أن تصبح المدفوعات الأولى وسيلة لإظهار وبسط سيطرة جبهة التحرير الوطني على الإقليم، يبدو أن المزيد والمزيد من هؤلاء السكان يتعرضون لإرهاب جبهة التحرير الوطني وبالتالي يتعين عليهم الدفع. وفي مارس 1959، أفيد بأن بعض المستوطنين «عقود» التأمين، التي يسهل إلغاؤها، بل إن بعضها يحمل بطاقة «صديق الجبهة»».

ويتعين أيضا على الشركات والمؤسسات)، ومعظمها أضعف الشركات بسبب أنشطتها، أن تدفع ثمنا يصل في بعض الأحيان إلى عدة ملايين من الفرنكات ولكنه يعادل التأمين ضد الانتهاكات العديدة التي ترتكبها جبهة التحرير الوطني. على سبيل المثال، شركات الوقود هي التي تشترك، مثل شركة النفط الجزائرية، ومصنعي التبغ في الجزائر، والشركة الإنجليزية Invereskpaper Limited، والخدمة الهيدروليكية في الجزائر، أو شركات النقل. وهكذا، في أكتوبر 1955، دفعت شركتا نقل في تيزي وزو 3

ملايين فرنك سويسري، وفي سبتمبر 1956، دفعت خمس شركات شاحنات أو عربات خطوط تشغيل من قسنطينة ضرائبها.

وتسيطر جبهة التحرير الوطني على دخول وخروج البضائع من مصانع النفط وفقا لمذكرة مؤرخة يناير 1958. ويفرض ضريبة قدرها أربعة أعشار كميتها.

من الصعب تحديد تكلفة الشركات إما كضرائب أو كهدية. في المجموع، وفقًا لبيانات يبدو أن المساهمات والضرائب تمثل 50٪ من موارد جبهة التحرير الوطني داخل الجزائر.

التبرعات الطوعية أو القسرية

بشكل عام، من الصعب التمييز بين الهدايا والضرائب، وكلاهما مسجل بشكل عام تحت عنوان «الدفع» أو ببساطة «الهدية»، وفقًا لمعلومات مؤرخة في ماي 1957. بادئ ذي بدء، يمكن سداد المدفوعات طواعية، وربما أحيانًا بدافع المصلحة.

ولم يتم جمع سوى القليل من المعلومات عن التبرعات الطوعية التي قدمها بعض الأثرياء المسلمين. في عين عمارة، في منطقة قالمة، كان مثل هذا المالك الثري للأراضي سيوفر جنود جيش التحرير الوطني مجانًا وكان سيوفر 3.5 مليون فرنك للجبهة في

أبريل 1956. وبحسب ما ورد دفع نائب مسلم سابق من منطقة معسكر لجبهة التحرير الوطني 10 مليون فرنك على ثلاث دفعات، وآخر من الشلف (اورليفيل) 2 مليون فرنك. كما لوحظت حركة التصاق البرجوازية المسلمة من هذا الوقت، فمن المحتمل أن الهدايا من هذا النوع قد تضاعفت بعد ذلك.

على أي حال، من الصعب معرفة ما إذا كانت التبرعات تعكس التزامًا حقيقيًا للشعب الجزائري بجبهة التحرير الوطني أو ما إذا كان مجبرًا على القيام بذلك. من الواضح أن السكان فقراء ويتعرضون بالفعل لضغوط من قبل سلطات الضرائب الفرنسية.

قد لا يمنع هذا الناس من التبرع الطوعي بالمال، ولكن من المحتمل أن يتم تقديمها في الغالب من قبل نخبة ثرية وأحيانًا مهتمة ؛ ويمكن أن يكون التعاون مع جبهة التحرير الوطني مثمرا في المستقبل، على سبيل المثال في مواقع المسؤولية في الجزائر المستقلة بقيادة جبهة التحرير الوطني. وثانيا، قد يكون الدافع وراء هذا النوع من الدفع هو الوطنية الراسخة في قلوب هؤلاء المساهمين لإنجاح الثورة والوصول الى تحرير الجزائر والاستقلال.

وهذا يتعلق بالاثرياء المسلمين أو غيرهم، في نهاية مارس 1957، تلقى خمسة وعشرون من زعماء أو قادة الجلفة المسلمين رسائل تهديد تأمرهم بدفع ما بين 10000 و 2 مليون فرنك. الأعيان أو قدماء الأعيان «مدعوون» إلى تبرعات عدة بملايين في بعض الأحيان. وتميز هذه المشاركات أيضا بعض السكان الأوروبيين.

تمثل هذه التبرعات، وفقًا للأمثلة المذكورة، مبالغ كبيرة من المال وتنفيذها في شكل نقود محفوفة بالمخاطر، ولهذا السبب غالبًا ما يستخدم المانحون طرق سرية لإصال المال الى جبهة التحرير الوطني.

تختلف التبرعات الطوعية أو القسرية حسب الوقت والمنطقة، اعتمادًا على ما تطلبه جبهة التحرير الوطني، ومن الواضح أن هناك المزيد منها حيث تكون الجبهة أكثر حضورا، وبالتالي فإنها تزداد خلال الحرب.

الغرامات

جبهة التحرير الوطني، التي تؤكد بأن الجانب الأخلاقي والتربوي والعادل للقضية الجزائرية من أجل التحرر من المستعمر الفرنسي الغاشم، تعطي تعليمات صارمة، يعاقب على جرائمها بشدة

بغرامات باهظة. يُعاقب على عصيان الشعارات المناهضة للكحول أو الإضراب أو التبغ. في أبريل 1956، أدى التدخين في منطقة قسنطينة إلى غرامة قدرها 5000 فرنك لأول مرة، و 10000 فرنك للثانية، وعقوبة الإعدام للثالث. في عام 1961، تم فرض غرامة قدرها 50000 فرنك على فتاة ذات «أخلاق سيئة». يمكن أن يكون مضرب الدعارة الموجود، ولكن التحقيقات الفرنسية لا تتحدث عنه بتاتا.

وعلاوة على ذلك، يعاقب على الشجار بغرامة قدرها 1000 فرنك، وعن مخالفة الرعي 2500 فرنك. سيكلف قطع الخشب في الغابة ما بين 500 و 1000 فرنك، وسرقة بقرة 20000، وشراء لحوم مسروقة 15000. يشار إلى وجود ضريبة على الكلاب تصل إلى 2000 فرنك. سيكلف تنظيم وليمة أو زواج دون إذن 10000 فرنك. في عام 1962، دفع رجل 100000 فرنك للاحتفال بحفلة بها تسجيلات وأغاني، دون إذن.

يتم تطبيق الغرامات أيضًا وقبل كل شيء على العلاقات بين المسلمين الجزائريين والفرنسيين. وبالتالي، فإن توريد الطعام أو الشراب للجيش الفرنسي سيؤدي إلى عقوبة قدرها 30000 فرنك.

وبالتالي، غالبًا ما تؤدي «الجرائم» إلى دفع غرامة نقدية. لكن المصادرات شائعة أيضًا.

كما هو الحال مع الضرائب، يبدو أن الغرامات توزع بشكل عادل. وتتعرض جوانب كثيرة من حياة المسلمين الجزائريين للتهديد من النظام الفرنسي. ولدى جبهة التحرير الوطني الإرادة للسيطرة الحقيقية على السكان الجزائريين ووجود غرامات وضرائب، مما يعكس أكثر من الرغبة في الحصول على الأموال، ورغبتها في تأكيد سلطتها واستبدال السلطة العامة الفرنسية في الأراضي الجزائرية.

مصادر خاصة

ووفقا لمعلومات، تسترد جبهة التحرير الوطني عائدات الغنائم. تأتي هذه بشكل عام من نهب الممتلكات الفرنسية. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ في ماي 1957 عن مجموعات من الأشياء الثمينة في الجنوب الوهراني. ثم يتم سك هذه الأصناف في وجدة لصالح جبهة التحرير الوطني. تذكر حالتان من مجموعات الذهب وقطع الويز والأقراط والساعات المصنوعة من الذهب أيضًا.

كما يتم جمع الأموال أيضًا من المنظمات الرسمية مثل نقابات العمال UGTA و التجار UGCA و الطلبة UGEMA، وتنظيمه

بين المساهمين فيها، ولكن ليس فقط ؛ وتجري عمليات قسرية وقت دفع الأجور في المؤسسات.

وفي سبتمبر 1958، أفادت التقارير بأن مجموعات من النساء المسلمات كانت تقوم بجمع المساهمات في الحمامات المغاربية حيث لم يُقبل الرجال، بتواطؤ مستأجرين أو موظفين في المؤسسة.

وللأسف، لا توجد معلومات لزيادة تطوير مسألة المصادر الخاصة، أو حتى لتقييم مساهمتها مقارنة ببنود الإيرادات السابقة.

وهكذا تجد جبهة التحرير الوطني في الجزائر نفسها العديد من مصادر الدخل من السكان. المساهمات والضرائب المختلفة هي الأكثر ربحًا.

كما لا يسعنا هنا أن نذكر بالعملية المضادة التي قامت بها المنطقة الثالثة (القبائل)، في صيف 1955 والى غاية سبتمبر 1956. حيث قام الجيش الاستعماري بعملية تجنيد في المنطقة شملت 1500 فرد تم تجنيدهم في الجيش الفرنسي وغرسهم في منطقة القبائل، والغرض من هذا هو التحضير لمكيدة من طرف فرنسا ضد جبهة التحرير الوطني في الخارج وخاصة ضد وفد الجبهة في نيويورك. حيث كانت تحضر في اخذ مجموعة من هؤلاء الجنود وتقديمهم الى الرأي العام في الأمم المتحدة لتثبت للعالم بأن جبهة

التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني هم عصابة اشرار، والخارجين عن القانون.

فقد جندت فرنسا من 1500 فرد من منطقة القبائل، و تم تسليحهم واعطائهم الامكانيات والوسائل وكل فرد عنده راتب شهري يقدر بـ 30000 فرنك.

ولكن ذكاء ودهاء القادة في منطقة القبائل وعلى رأس أسد جرجرة الزعيم كريم بلقاسم وجماعته، استغلوا هذه الفرصة للتوغل داخل الثكنات العسكرية الفرنسية في منطقة القبائل ... حيث كان هؤلاء الرجال 1500 ينسقون كل اعمالهم مع قيادة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، بالاضافة الى تقديم ثلثي راتبهم والمقدر بـ 20000 فرنك لجبهة التحرير الوطني,

وعندما حان الأوان في سبتمبر 1956، من أجل تقديم مجموعة من هؤلاء الجنود كي يذهبوا كوفد مرافق الى نيويورك لإظهار بأنهم مع فرنسا، قامت قيادة جبهة التحرير الوطني، بإعطاء الاوامر لهؤلاء الرجال للهجوم على عدة ثكنات في منطقة القبائل والالتحاق باخوانهم في الجبال، وسمع كل العالم، بهذه المعركة البطولية وتراجع وزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو، وذهب الى

نيويورك بوخد اخر من الحركى والخونة، وهكذا اصبحت قضية الجزائر على طاولة الأمم المتحدة.

ثم هناك تبرعات وغرامات.

ومع ذلك، هناك ثغرات في هذه المناقشة فيما يتعلق بالتعريفات الحالية، وأي تغييرات في التعريفات، والاختلافات الجغرافية، حتى على افتراض أن الاختلافات الإقليمية ربما تميل إلى أن تصبح موحدة. وفيما يتعلق بمقدار الإيرادات، الذي سنناقشه لاحقا، فإن الزيادة ستتسم بها في الجزء الأول من الحرب.

إفقار السكان بشكل عام، والقمع الفرنسي الذي يؤثر على الجزائريين المسلمين، عمليات إخلاء القرى التي ينظمها الجيش الفرنسي عندما يشتبه في إخفاء السكان لأفراد جبهة التحرير الوطني، ومغادرة بعض الأسر إلى المدن التي تسيطر عليها السلطات الاستعمارية بشكل أفضل وعدم وجود مسؤولين قادرين على استرداد إيرادات الجبهة يفسر هذا التغيير. ومع ذلك، دفع بعض المسلمين ضرائبهم عن طريق تسليم الذخيرة والأسلحة، والبعض الآخر عن طريق إتاحة جزء من محاصيلهم وماشيتهم لجبهة التحرير الوطني، تخصم من الضريبة النقدية. وفي بعض المناطق، ولا سيما في

المناطق الريفية والنائية مثل القبائل، تزداد طريقة الدفع هذه بسبب «من الصعب الدفع، ليس لأنه مكلف للغاية ولكن لأنه لا يوجد الكثير من المال المتداول» وفي أماكن أخرى، يفسر إفقار الجماهير الزيادة في المدفوعات العينية، إلى إعداد وجبات للمجاهدين. أخيرًا وليس آخرًا، هل يمكننا القول إن السكان يدفعون ثمنًا باهظًا لجبهة التحرير الوطني ؟ إن المعدلات المختلفة للضرائب والمساهمات المطبقة عليها ليست مرتفعة بشكل عام في حد ذاتها، ولكن مجموعها، بالإضافة إلى التحصيلات غير العادية المنظمة من وقت لآخر والضرائب الفرنسية، يعني أنها تخضع لعبء ضريبي معين، سواء كانوا يدعمون طواعية جبهة التحرير الوطني أم لا.

فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني

تسيطر فيدرالية فرنسا على جميع السكان الجزائريين الذين هاجروا إلى أوروبا الغربية. يبدو أن المجموعات القليلة الموجودة في جنوب أوروبا تتمتع بالاكتفاء الذاتي ولكنها أيضًا لا تعيد أي شيء نظرا لعدم وجود أي حركة للأموال مع هذه المنطقة في التقارير التي أعدتها جبهة التحرير الوطني.

في هذا الجزء، ننظر في عائدات الفيدرالية في فرنسا، التي تضاف إليها عائدات الخلايا القليلة في بلجيكا وألمانيا وسويسرا.

فيدرالية فرنسا ليس مستقلة، كما يبدو أن الوثائق التي تمت دراستها للوهلة الأولى تشير إلى ذلك. في الواقع، يمكن الاعتقاد بأنها تدير ميزانيتها بشكل مستقل عن إدارة جبهة التحرير الوطني. ومع ذلك، فإن جميع القرارات المحددة تحكمها قواعد عامة صادرة عن إدارة جبهة التحرير الوطني. ومع ذلك، لديها بعض المرونة في الأمور المالية، لأنها تعيد الأموال التي تم جمعها إلى وزارة المالية بمجرد تحصيل النفقات. وهي مسؤولة، ولكنها تتخذ القرارات اللازمة لحسن سير عمل الفيدرالية في فرنسا.

وأنواع الموارد هي نفسها المتاحة في الجزائر للأفراد العاديين.
لا توجد تبرعات من الهيئات الرسمية في فرنسا. السرية أمر بالغ الأهمية لأن المنظمة هي في صميم الدولة الفرنسية. السكان المفروضون محدودون ومجمعون في أراضي العدو. تظل الحقيقة أن المساهمة المالية لفيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا في الكفاح ضرورية. وكما هو الحال في الجزائر، استغرق إنشاء المنظمة المالية وقتا، وتعتمد عليها الموارد. وبينما تراقب جبهة التحرير الوطني السكان عن كثب، تزداد كمية الأموال التي يتم جمعها وتتنوع الموارد.

وقبل النظر في حجم الموارد وتطورها، من الضروري النظر في مختلف أنواع الموارد المستمدة من أجل فهم طبيعة تمويلفيدرالية جبهة التحرير في فرنسا وقياس مشاركة السكان الجزائريين في هذا التمويل. وإلى أي مدى تعكس الموارد التي جمعتها فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا التزامًا ماليًا من قبل الشعب الجزائري الذي هاجر إلى فرنسا في الكفاح من أجل الاستقلال ؟ وأيضا إلى أي مدى تشهد هذه الموارد نفسها على تطور إنتشار جبهة التحرير الوطني في فرنسا والإخلاء التدريجي للحركة الوطنية الجزائرية في فرنسا ؟

وتتبع الخطة المختارة الخطة الواردة في التقارير المالية التي أعدتها جبهة التحرير الوطني.
الغالبية العظمى من الأمثلة المحددة تأتي من تقارير فبراير 1962.

الإشتراكات

أهم مصدر للدخل هوالإشتراك، ضريبة حرب حقيقية يدفعها جميع الجزائريين وأحيانًا السكان الآخرون. الاشتراك شهري إلزامي. وتبين لنا التقارير المالية التي أعدها مسؤولو الولايات أن هناك نوعين متميزين من المساهمات:

1. يتم دفع المساهمة العضوية من قبل «العناصر» أو الموظفين (معظمهم من العمال) والأعضاء الدائمين في الجبهة و «الرموز».
تعني كلمة «رمزية» الأشخاص الذين لا يستطيعون دفع المساهمة العادية ويقدمون مساهمة أقل، ولكنهم يظلون ملزمين. وتشمل هذه الفئة جميع الأشخاص الذين هم في وضع غير مستقر: العاطلون عن العمل، والأشخاص الذين يغادرون السجن أو الذين وصلوا حديثاً من الجزائر والذين لم يجدوا عملاً بعد، والمتقاعدون، والمرضى، والعجزة، والمستشفيات، ومرضى السل الذين يخضعون لعلاج بالمستشفى، والطلاب، وضحايا الكوارث، وضحايا القمع.

.2 المساهمة التي دفعها التجار الجزائريون في معظمها «المقاهي - أصحاب الفنادق - المطاعم». رصد عن كثب من قبل جبهة التحرير الوطني التي تحدد سعر خدماتهم، فهي أيضا نقطة التسليم المفضلة للمهاجرين الجدد، مما يسمح لجبهة التحرير الوطني بالاتصال بهم بسهولة لإدخالهم في هياكلها وفرضها.

تجار الشوارع والأطباء وسائقي سيارات الأجرة والحلاقين... في هذه الفئة. ومساهمتهم أكثر أهمية. يجب عليهم دفع مبلغ مقطوع بالإضافة إلى مبلغ يتناسب مع معدل دورانهم. ويجري تحيين الجداول بانتظام.

جدول الاشتراكات الشهرية

الفئة/المبلغ الشهري بالفرنك	55	56	57	58	59	60	62/61
الإشتراك العضوي							
عادي	1000		1500	2000	3000		3500
رمزي	من 500 الى 1000 حسب الحالة						
أشتراك التجار	500 جزافي + نسبة على رقم الأعمال						

يساهم أفراد اخرون بانتظام في الإشتراك، بما في ذلك النساء و بعض سكان شمال أفريقيا، ولكنهم لا يدرجون في فئة «الاشتراكات» في التقارير المالية. بل يسجلون في فئة «التبرعات».

تجدر الإشارة إلى أنه حتى 1959-1960، على الرغم من التعليمات الصادرة عن إدارة جبهة التحرير الوطني، قام بعض قادة جيش التحرير الوطني المحليين بطلب المهاجرين مباشرة بالإشتراك في ولايتهم الأصلية.

حالات التأخير والاسترداد المتصورة

إن التأخيرات الواردة بشأن المساهمات العضوية أو التجار الذين لم يدفعوا في الشهر السابق ليست بالمعنى الدقيق للكلمة نوعا من الموارد يختلف عن المساهمات المذكورة آنفا ولكنها بند في التقارير المالية. ومع ذلك، يبدو من الأسهل اتباع الترتيب الذي حددته هذه التقارير.

وتعزى هذه التأخيرات إلى صعوبات مالية أو تغيير مكان الإقامة أو إهمال مدير فقد الاتصال بأحد المساهمين. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن المديرين الماليين لجبهة التحرير الوطني غالبا ما يتسمون ب " «إقليمي» بمعنى أنهم يتوقعون أن تساهم عناصر من

ولايتهم في ذلك، حتى لو كانوا يعيشون الآن في ولاية أخرى. استغرق الأمر بضعة أشهر حتى يتحسن الوضع. ومع ذلك، فإن هذه الإقليمية أقل وضوحًا بكثير مما هي عليه في الجزائر.

تحت عنوان «يتعافى»، تسمع جبهة التحرير الوطني عدة أشياء. وبالتالي فإن المبالغ المستردة تختلف اختلافا كبيرا. وقد تكون هذه مبالغ يخفيها المسؤولون قبل إلقاء القبض عليهم، وتوجد بالأدلة المرسلة من مركز احتجازهم ؛ تسديد الإعانات، أو الدعم المالي للجزائري الذي لم يعد في حاجة إليه، أو إعادة الأوامر إلى النزيل الذي تم نقله، أو إلى أسرة غيرت عنوانها. تعطي عائدات الولايات أكبر المبالغ المالية. ومع ذلك، فهذه وصفة مؤقتة، حيث سيتم إرجاع هذه المبالغ عند استلام العنوان الجديد للسجين أو الأسرة. مرة أخرى، هذه ليست أنواع الموارد في حد ذاتها. وتشير هذه الفئات بدرجة أكبر إلى المبالغ التي كان ينبغي جمعها مسبقا أو التي ستدرج قريبا في بند النفقات.

التبرعات

المورد الثاني بعد الإشتراكات، تجمع التبرعات العديد من أشكال الدخل. ويجب أن تشير التبرعات الطوعية بالاسم إلى

الالتزام الطوعي والتضامني للسكان الجزائريين في الكفاح من أجل الاستقلال. وهي تشير إلى المساهمات المالية الإضافية للعناصر والتجار الذين يساهمون بشكل آخر شهريًا، ولكن أيضًا إلى المساهمات التي تدفعها النساء، والتي تشكل مع ذلك مساهمة صغيرة لأن العديد منهم لا يعملون. في فبراير 1962، تبرعت النساء بمتوسط 1154 فرنكًا شهريًا لجبهة التحرير الوطني، بينما تبرع عمال المصانع بما يصل إلى 2000 فرنك شهريًا.

يمكن أن تأخذ التبرعات بعدًا خاصًا عندما يتم تقديمها في حدث مهم مثل حفل الزفاف وخاصة بالنسبة لـ 5 جويلية و 1 نوفمبر. ويتم تنظيم مجموعات خاصة خلال هذين اليومين. اختارت جبهة التحرير الوطني هذين التاريخين الرمزيين لإظهار تصميمها على النضال من أجل الاستقلال. وإدراك، بأي ثمن، الالتزام الرسمي في 1 نوفمبر 1954 (يوم الثورة ضد الدولة الفرنسية)». وفقًا للأرقام التي قدمها علي هارون لهذه المساهمات غير العادية في عام 1958-1959-1960، دفع الجزائريون الذين يعيشون في فرنسا في المتوسط نصف مساهمتهم الشهرية المعتادة بالإضافة إلى شهري جويلية ونوفمبر. تنخفض المبالغ التي تم جمعها في هذه المناسبات مع زيادة الضغط المالي من جبهة التحرير الوطني في مجالات أخرى.

ويبدو أن هذه التبرعات الطوعية المزعومة تصبح منتظمة مع نهاية الحرب عندما يبلغ تنفيذ جبهة التحرير الوطني ذروته. في فبراير 1962، من بين المساهمين 163069، تبرع 120117. وتشمل الهبات التكميلية مدفوعات المتأخرات (متأخرات الاشتراكات أو غيرها، قبل الشهر السابق) والمدفوعات الأولى للمجندين الجدد الذين يُطلب منهم دفع مبلغ مقطوع على مدى عدة أشهر كعنصر جديد في جبهة التحرير الوطني (في فبراير 1962، هذا المبلغ المقطوع هو 200000 فرنك سويسري).

وكثيرا ما تكون المبالغ المدفوعة للاشتراكات السابقة غير المدفوعة أقل من المبلغ الأصلي للاشتراكات، لأن الأشخاص الذين لم يتمكنوا من دفع اشتراكاتهم لعدة أشهر كثيرا ما يواجهون صعوبات مالية.

وبالنسبة لشهر فبراير 1962، يبلغ متوسط التبرعات المقدمة من العناصر أو الموظفين كمتأخرات 2605 فرنك للفرد الواحد (وكانت المساهمة العادية آنذاك 3000 - 3500 فرنك). وتتألف فئة «الهبات المتنوعة» من جميع أنواع الموارد الأخرى، باستثناء الغرامات.

يساهم بعض السكان غير الجزائريين بشكل منتظم إلى حد ما. غالبًا ما يتم الاستشهاد بالتونسيين والمغاربة (الموظفين والتجار) والمشاركة في تمويل جبهة التحرير الوطني. يقترب دفعهم لشهر فبراير 1962 من مساهمة فردية عادية (2915).

ومع ذلك، فإن هذا المتوسط ضعيف مقارنة بالمساهمة الأكبر للتجار في شمال إفريقيا (6519 فرنكًا).

يبدو أن مجموعات سكانية أخرى تقدم تبرعات: مصريون، عراقيون، الأتراك والصينيون والأوروبيون والصوماليون. هل يعملون لدعم بنشاط جبهة التحرير الوطني وإثبات تضامنها مع قضية الاستقلال ؟ أو بالأحرى أن تترك في سلام ؟ يمكن أن يكون هذان السببان متشابكين بشكل وثيق ويفسران غالبية التبرعات المقدمة، سواء من قبل جزائريين أو أشخاص من دول أخرى.

ويتم التماس الأشخاص من أصل جزائري ويمارسون مهنة غير الموظف أو التاجر. يساهم الموسيقيون والعسكريون والأطباء والطلاب بانتظام في جبهة التحرير الوطني ولكنهم يختلفون وفقًا لدخلهم. تشكل «القوات الخاصة» مجموعة منفصلة غالبًا ما تخضع لضرائب شديدة. ونتيجة لأنشطتها، كانت جبهة التحرير الوطني

مترددة في الاتصال بها ، غير أن المبالغ التي تمكن من جمعها أثبتت فائدتها في تمويل الحرب.

في فبراير 1962، تم إحصاء 309 شخص دفعو 5098500 فرنك، أو ما معدله 16500 فرنك لكل منها، وهو ما يتجاوز بكثير المساهمة العادية.

كما يتم جمع أقدم التأخيرات التي لا تتعلق بالمساهمة ولكن بالمجموعات غير العادية (اليوم الوطني على سبيل المثال) في شكل تبرعات.

وأخيرا، يبدو أنه يجري إنشاء لجان للصحافة لنشر بعض الكتب والصحف. تعمل هذه اللجان بشكل أساسي قرب نهاية الصراع في منطقة باريس. ثم مكنوا من جمع مبالغ صغيرة عند بيع الكتب المتعلقة بالثورة الجزائرية، ومسألة الحرب الاستعمارية، وكذلك نشرات ALN وقضايا جريدة المجاهد بعد توقف المقاومة الجزائرية في باريس عن الطباعة (في عام 1957). وترسل الإدارة المركزية لجبهة التحرير الوطني هذه الكتب والصحف.

يبدو أن الفتكة التي تتوافق مع الصدقات التي يجب على كل مسلم أن يقدمها للفقراء خلال شهر رمضان المبارك لم تعد مطلوبة

منذ عام 1959، لكنها عادت للظهور في التقارير المالية لشهر فبراير 1962.

وهكذا، بدأ العمل تدريجيا بنظام ضريبي حقيقي يؤثر على الحياة الخاصة والأحداث «الرسمية»، وهو نظام يبدو أنه يعمل بشكل سليم في عام1962 في ضوء التقارير المالية المدروسة. وكانت مساهما رئيسيا في زيادة موارد فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا.

غرامات

يبدو أن الغرامات، بسبب عددها، هي أفضل مثال على هذا الإشراف الصارم المتزايد على جبهة التحرير الوطني على هؤلاء السكان. وهذه الغرامات مصممة على غرار نظام جبهة التحرير الوطني في الجزائر ، ببساطة، لدينا المزيد من التفاصيل عن فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا بفضل التقارير المالية المدروسة. لهذا السبب، من الممكن هنا محاولة تجميعهم في عدد معين من الفئات.

كما هو الحال في الجزائر، يرتبط النوع الأول من الغرامة بإرادة أن تنشئ جبهة التحرير الوطني رجلا جديدا يحترم مبادئ الإسلام والضرورات الناشئة عن حالة الصراع. هذه الغرامات

تعاقب السلوك في مجال الخصوصية، الذي يعتبر ضارًا. وهي تمثل معظم العقوبات المالية المفروضة. في فبراير 1962، كانت 67٪ من القضايا التي تمت الموافقة عليها تندرج في هذه الفئة، وهو ما يمثل 55٪ من إجمالي المبلغ المحصل.

يعاقب على أي عمل من أعمال الحياة اليومية يتعارض مع توجيهات جبهة التحرير الوطني وأي قرار يتخذ دون الرجوع إلى المنظمة:

- الخلافات والسلوك السيئ
- الزواج غير المصرح به، وتغيير مكان الإقامة دون إذن، والمساعدة في دفن «الخائن»،
- عدم احترام مقاطعة مثل هذا المكان، وعدم احترام إضراب 17 أكتوبر 1961،
- المشروبات والألعاب والافتقار إلى النظافة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن لجان النظافة العامة أجرت دراسات استقصائية لأصحاب الفنادق والمستأجرين وفرضت عليهم عقوبات مالية إذا تركت نظافة مؤسساتهم أو غرفهم ما هو مرغوب فيه.
- الإقليمية. تسعى جبهة التحرير الوطني إلى غرس الروح القومية في عناصرها، لمحو روح «الدوار».

إن استهلاك المشروبات الكحولية هو الذي يؤدي إلى أكبر عدد من الغرامات، وهذا على الرغم من كل محاولات جبهة التحرير الوطني لإقناع السكان باحترام هذا الحظر القرآني، بروح الزهد، من أجل أن تكون موجهة بالكامل نحو الكفاح وقادرة دائمًا على خدمته. لا تزال الغرامات المفروضة على استهلاك الكحول مرتفعة نسبياً على الرغم من التوجيهات المالية الصادرة في أوائل عام 1962 التي دعت المسؤولين إلى التساهل وطلبت منهم عدم فرض غرامات في هذه الحالة تزيد عن 1000 فرنك سويسري. يتحايل المسؤولون على هذا التوجيه من خلال توضيح أن هناك العديد من الجناة المتكررين الذين يجب عليهم اتخاذ إجراءات نموذجية من أجلهم. في فبراير 1962، 32% الغرامات هي عقوبات على استهلاك الكحول، مع غرامة متوسطها 1989 فرنك.

ينطبق النوع الثاني من الغرامات على «الجرائم العادية»، كما تعاقب عليه المحاكم الفرنسية. وبهذه الجزاءات، تسعى جبهة التحرير الوطني إلى أن تحل محل الدولة الفرنسية، وأن تفرض نفسها على الشعب الجزائري كدولة في طور التكوين لها بالفعل صلاحيات.

يعاقب جبهة التحرير الوطني بشدة على السرقة ومحاولة السرقة والابتزاز والاتهامات الباطلة والإخفاء والتنصت الليلي. في فبراير 1962، كان متوسط الغرامة 3520 فرنكًا. وتتصل الجرائم الأخرى بتنظيم جبهة التحرير الوطني ذاته. هذه أخطاء تعيق أدائها السليم وتشهد على نقص الاستثمار في نظر فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا. تخضع بعض «الأخطاء البسيطة» (رسوم العضوية المتأخرة أو التأخير أو الغياب عن الاجتماعات) للإدارة لعقوبات منخفضة، باستثناء حالات الجرائم المتكررة. الغرامات حوالي 1000 فرنك.

ولا تظهر جميع الحالات المذكورة في تقارير فبراير 1962 على وجه التحديد قبل عام 1958، ولكن هذا يدل على الالتزام المتزايد باستمرار المطلوب من السكان الجزائريين. بالإضافة إلى ذلك، فهو مصدر مهم للإيرادات (ما يقرب من ثلث المبلغ المحصل كغرامات). ويتراوح ذلك من عدم الانضباط إلى التخلي عن الوظائف أو رفض إقراض أماكن العمل أو عدم الامتثال لجدول السداد. ونتيجة لذلك، يعاقب المسؤولون الذين لا يطبقون بالضبط المبادئ التوجيهية لجبهة التحرير الوطني، مثل أولئك الذين يرفضون زيادة الاستثمار عن طريق الإشراف على المباني أو الاحتفاظ بالمحفوظات. يختلف مقدار هذه الغرامات بشكل كبير، لكن جبهة

التحرير الوطني أكثر حدة تجاه مديريها. بفرض الغرامات، التي غالبا ما تضفى عليها الشرعية بسبب انتهاك المبادئ الدينية، والتي تشكل نظاما دقيقا ومعقدا في 1962، تسعى جبهة التحرير الوطني إلى تنظيم حياة كل جزائري يعيش في فرنسا، كما تفعل بالفعل في الجزائر. تميل إلى التحكم في الحياة العامة لأعضائها ولكن أيضًا في حياتهم الخاصة.

وبالتالي، حسب تصنيف موارد الجزائر وفيدرالية جبهة التحرير في فرنسا، يمكن القول إن الثورة الجزائرية، صنعها الشعب، صنعها الشعب. إذا أضفنا كل ما يثقل كاهل الجزائريين (المساهمات والتبرعات والغرامات)، فإننا ندرك الوزن الذي كان لهم بشكل فردي في تمويل النضال. مع تحسن المنظمة وزيادة السيطرة على السكان، زادت الموارد، مما يدعم فكرة أن تمويل جبهة التحرير الوطني يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور تنظيمه.

وفي فرنسا، تتيح دراسة التقرير المالي للولاية الثانية (باريس مركز) لشهر فبراير 1962، المعروضة في المرفق، إيلاء الاعتبار الكامل لذلك التقرير.

فيدراليات تونس والمغرب

وهي مصممة على غرار الجزائر وفيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا بشكل خاص، أي نظام الضرائب والجبايات والضرائب والغرامات والهبات والجبايات التي تؤثر على السكان الجزائريين الموجودين في الأراضي المغربية والتونسية. هؤلاء الناس عادة ما يكونون لاجئين، وغالبا ما يكونون معوزين. دخلهم منخفض.

ويستفيد هؤلاء السكان بالأحرى من المساعدة المالية أو المادية، التي تأتي من جبهة التحرير الوطني (CCE ثم GPRA) ولكن أيضا من الرابطات والدول الأجنبية، أو المنظمات الدولية. وتتألف هذه المساعدة من توفير وسائل المعيشة (الغذاء والملبس وما إلى ذلك)، والمعدات الصحية، ودفع الائتمانات، مثل الإعانات العائلية التي تمنحها جبهة التحرير الوطني للجزائريين في هذين البلدين.

لا يوجد مصدر لوصف فيدراليات جبهة التحرير الوطني في المغرب و تونس بنفس القدر من التفاصيل التي يقدمها علي هارون لفيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا. وباستثناء الجزائر، يمكن القول إن

ثلاثة بلدان فقط تستفيد من منظمة حقيقية في إطار جبهة التحرير الوطني هي: فرنسا وتونس والمغرب.

التمويل الخارجي
لجبهة التحرير الوطني

أنواع مختلفة من الموارد

ومعظم الموارد المالية الخارجية لجبهة التحرير الوطني تأتي من الدول أو الرابطات الأجنبية أو المنظمات الدولية. يمكن توليد أنواع مختلفة من الدخل.

دعم الميزانية

أولاً، هناك مساعدة رسمية من الدولة. وهي تعترف بجبهة التحرير الوطني وتمنحها عموما جزءا من ميزانيتها الحكومية. يمكنهم أيضًا، وهو ما يحدث في كثير من الأحيان، الانفتاح عليه أئتمان. ويمكن العثور على هذا النوع من المساعدة المالية منذ السنوات الأولى للحرب في البلدان العربية.

في الوقت نفسه، يقدم بعض رؤساء الدول تبرعات شخصية لجبهة التحرير الوطني (مثل الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية). ونتصرف دول أخرى في الظل وتقدم الدعم المالي

لجبهة التحرير الوطني بصورة غير رسمية. ثم يختارون قنوات مختلفة للميزانية: المجموعات التي تنظمها الجمعيات أو الهياكل الخاصة التي يدعمونها، والمعونة الموجهة بشكل غير مباشر إلى جبهة التحرير الوطني (مثل الهلال الأحمر الجزائري ونقابات العمال الجزائرية). هذا هو الحال، من بين أمور أخرى، لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

جمع التبرعات (les collectes)

ويمكن أن تنظمها الدول نفسها. وهكذا، أعلن عدد من الدول الأفريقية الآسيوية في 30 مارس 1958 يوما للتضامن مع الجزائر يجري خلاله جمع الأموال. وتنظم المجموعات أيضا بموافقة رسمية من السلطات العامة في بعض الدول أو بدونها. يتم تشكيلها من قبل الجمعيات واللجان لمساعدة القضية الجزائرية. وهي موجودة في معظم دول جامعة الدول العربية، الحلفاء الرسميين لجبهة التحرير الوطني.

ولكن هل هي أيضا داخل الدول لا تعترف رسميا بجبهة التحرير الوطني، ولا في وقت لاحق بجيش التحرير الوطني. هذا هو الحال، على سبيل المثال، في الديمقراطيات الغربية كما هو الحال في

المانية الغربية، وفي إنجلترا، تزدهر هذه اللجان والجمعيات (مثل «اللجنة البرلمانية للجزائر»). تم العثور عليها أيضًا في بلجيكا (1958) والدنمارك (1960) وإيطاليا وسار **Sarre**. وحتي في فرنسا نفسها، مجموعة فرانسيس جينسون **F. Jeanson**و هنري كوريل **H. Curiel**، اللذان يجمعان الأموال نيابة عن جبهة التحرير الوطني.

مساعدة الهيئات التي تعتمد على جبهة التحرير الوطني

وقد تحدثنا حتى الآن عن تقديم مساعدة مالية مباشرة إلى جبهة التحرير الوطني. وهناك أيضا مساعدة مالية غير مباشرة بمعنى أن المبالغ لا تعود بالفائدة بوضوح على جبهة التحرير الوطني، ولكنها مخصصة للهيئات المرتبطة ارتباطا وثيقا بجبهة التحرير الوطني أو الخاضعة لها، وتنشئها عموما.

وتتعلق هذه المعونة أولاً بنقابات العمال الجزائرية: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، واتحاد التجار الجزائريون، أو الاتحاد العام للطبلة المسلمين الجزائريين. أسسها جبهة التحرير الوطني في عام 1956 (تم حل UGEMA في عام 1958) وهم تابعون لها، على الرغم من استقلاليتها المالية النسبية. وتعاد فوائضها، من حيث المبدأ، إلى FLN.

ومع ذلك، فقد أظهر الواقع أن التدفقات المالية هي بالأحرى من صناديق الجبهة أمام النقابات فقط في الاتجاه المعاكس. ويمكن القول أيضا إن أي مساعدة خارج هذه النقابات هي نفقات لجبهة التحرير الوطني، وتشكل بصورة غير مباشرة دعما للجبهة. وهكذا، فإن منظمات دولية مثلالكنفيدرالية الدولية لنقابات العمال الحرة (CISL) والفيدرالية العالمية لنقابات (FSM) تمول صندوق الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA.

ثم هناك الهلال الأحمر الجزائري (CRA). يعتمد على جبهة التحرير الوطني حتى 1958، ثم وزارة الشؤون الاجتماعية في GPRA، وتتلقى المساعدة المالية وغيرها من المساعدات من الدول والرابطات والمنظمات الدولية. وعلى غرار النقابات، فإن أي دعم مالي أو مادي لاتفاقية حقوق الطفل قد يشكل دعما لجبهة التحرير الوطني. في بعض الأحيان يتهرب المانحون من ذلك ولا يكون الدافع وراءهم سوى المساعدة المقدمة للجزائريين الفقراء، وأحيانًا يستخدمون الذريعة الإنسانية لمساعدة الجبهة بشكل غير رسمي.

التضامن العربي والإسلامي

بالنسبة للدول العربية والإسلامية، تتحول جبهة التحرير الوطني في المقام الأول. وفي خطاباتها أمام رؤساء دولهم، تدعو أولا وقبل كل شيء إلى الأخوة التي يجب أن توحد الشعب العربي ككل وإلى القرب الجغرافي لهذه البلدان التي تنتشر في جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط. كما تتذرع جبهة التحرير الوطني بالتضامن الإسلامي كجزء من المفهوم الإسلامي للعلاقات الدولية، الذي بموجبه ينقسم العالم إلى كيانين متميزين ومعادين للغاية: دار الحرب التي تجمع الكل لم تعتنق الإسلام، ودار الإسلام التي هي دار الإسلام، حيث ينطبق القانون الإلهي.

وهكذا، يشكل المسلمون مجتمعًا: الأمة، يجمعها الإيمان بالإسلام. يسمح الدين هنا لجبهة التحرير الوطني بإضفاء الشرعية على خياراتها الدبلوماسية وهو بمثابة حجة للحصول على المساعدة والدعم في حربها ضد فرنسا. وأخيرا، تمثل جبهة التحرير الوطني العنصر المحوري في كفاحها: الكفاح من أجل تحرير الشعوب من النير الاستعماري والإمبريالي. إن تضامن المستعمرين هو في الواقع

دافع أساسي في المعونة التي يمكن أن يقدمها العالم العربي إلى جبهة التحرير الوطني.

سرعان ما تؤدي خطابات جبهة التحرير الوطني إلى المساعدة. السنحان: «الجزائر مدعومة من أشقائها كجزء لا يتجزأ من العالم العربي». قدمت الدول العربية المساعدة الفورية، منذ السنوات الأولى للحرب: «في وقت مبكر من عام 1956، كانت هناك وفود في الدول العربية وتم جمع الأموال هناك داخل المستعمرات الجزائرية»، وتزداد هذه المساعدة في الوقت، لا سيما بعد مؤتمر طنجة وتكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA في عام 1958، وبعدها بشكل كبير ابتداءا من عام 1960.

تجمع جامعة الدول العربية غالبية هذه البلدان التي تدعم جبهة التحرير الوطني. وهي منظمة مقرها القاهرة تأسست عام 1945 بمبادرة من مصر، وتشمل المملكة العربية السعودية والعراق والأردن ولبنان وسوريا واليمن. انضمت ليبيا في عام 1953، والسودان في عام 1956، والمغرب وتونس في عام 1958، والكويت في عام 1961 (والجزائر في عام 1962) وموريتانيا في عام 1973. تم إنشاؤه بهدف تعزيز وحدة وتماسك العالم العربي، وبالتالي فمن الطبيعي تمامًا أنه تساعد قضية الجزائر المستقلة، ويثبت

دعمه المالي لجبهة التحرير الوطني أنه ضروري خلال الحرب. إنه يترجم إلى مساعدة من ميزانية الرابطة. وفي نوفمبر 1955، أنشئ صندوق لشمال أفريقيا، موجه في الواقع إلى جبهة التحرير الوطني وحدها، ثم في أوت 1958 أنشئ صندوق للمساعدة خاصة بالجزائر. وتمول هذه الأموال من مدفوعات الدول الأعضاء وفقا لاشتراكها في الميزانية العامة للجامعة. الهدف هو أن يكون لجبهة التحرير الوطني ميزانية حقيقية. ولكن إذا قدمت الرابطة مساهمة سنوية إلى جبهة التحرير الوطني، فلديها قيمة إرشادية فقط ويمكن زيادتها. واعتبارا من أبريل 1957، ستخصص هذه الأموال عن طريق المؤتمر الإسلامي، ثم يواجه النظام صعوبات تتعلق بتأخير بعض الدول في دفع الاشتراكات والشروط التي تفرضها بعض الدول مثل: «إذا دفع كل شخص أدفع». ويؤدي ذلك إلى تأخير الاعتمادات الممنوحة لجبهة التحرير الوطني. علاوة على ذلك، يبدو أن الجامعة لديها موارد لمساعدة جبهة التحرير الوطني بخلاف تلك المدرجة في ميزانيتها .

ثانيا، غالبا ما يتم التعبير عن التضامن العربي مع جبهة التحرير الوطني بالتوازي، وبالتالي بالإضافة إلى المساعدة المالية التي تقدمها الجامعة. ويختلف هذا الدعم من بلد إلى آخر.

هناك علاقات قوية للغاية بين الجزائريين والتونسيين والمغاربة الذين يعيشون معًا في ما يسمى بـ «المغرب العربي» والذين لديهم ماض مشترك طويل، وخاصة الهيمنة الفرنسية. أيضا، منذ السنوات 1930 يحافظ القوميون في البلدان الثلاثة على علاقات مميزة خاصة داخل نجمة شمال أفريقيا، وهي منظمة موحدة مغاربية. بعد الحرب العالمية الثانية، تم إنشاء مشاريع لتوحيد المغرب العربي ومحاولات الجبهة المشتركة ضد الهيمنة الفرنسية مع مكتب المغرب العربي الذي أنشئ في عام 1947 في القاهرة، لجنة تحرير المغرب العربي في عام 1948، اتفاق أبريل 1954 أو الميثاق الموقع في القاهرة في سبتمبر 1955 والذي أدى في 2 أكتوبر 1955 إلى هجوم جزائري مغربي ضد القوات الفرنسية، وهي المحاولة الوحيدة.

في تونس أنصار بن يوسف المعارض للزعيم القومي لحبيب بورقيبة، حاول إقناع تونس بالحفاظ على جبهة مشتركة. عبثا. فرنسا تفعل كل شيء لكسر هذا التحالف. سعت إلى عزل الجزائر واعتقدت أنها نجحت في عام 1956 عندما منحت الاستقلال للمغرب وتونس. علاقات هذين البلدين مع الجزائر متقلبة وتعتمد على سياساتهما الخارجية. إن دعمهم يمليه إلى حد كبير الرغبة في إبعاد مصر الناصرية عن شؤون شمال إفريقيا، وإرادة المغرب

وتونس في أن يكونا اتحاد المغرب العربي، والتضامن المغاربي واقتناع مجتمع المصالح. "يسعى محمد الخامس ولحبيب بورقيبة أيضًا إلى تقديم تعهدات لمعارضتهما اليسارية وبالتالي تعزيز سلطة غير متنازع عليها. كما أن دعمهم النشط لحركة التحرير الوطني يمنحهم المكانة الدولية التي يفتقرون إليها، وكذلك مكانة ممتعة في العالم العربي (...) ناهيك عن الشهية التي يثيرها تقسيم محتمل للصحراء ".

نشأت مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس والمغرب طوال الحرب.

من عام **1956** إلى عام **1958**، كانت تونس والمغرب المستقلتان حديثًا حريصتين على التوطيد، ومع ذلك كانا يخشيان امتداد الصراع إلى المغرب العربي بأكمله وإطالة أمده وتطوير مراكز الثورة في الداخل. وبالتالي فإنها تضاعف الضغوط على جبهة التحرير الوطني وقواعدها الخلفية. ثم تظل هذه المحميات السابقة مرتبطة بفرنسا، التي تزودهم بالمساعدة الفنية والمالية التي يحتاجون إليها ويرغبون في الاحتفاظ بها. جبهة التحرير الوطني حليف متطلب. من ناحية أخرى، ينتقد بمساعدة جيرانه لعدم كونه غير مشروط، من ناحية أخرى يرفض أن يكون خاضعًا لأي قوة أجنبية أيا كانت ولا يقبل الضغوط التي تعرض لها أو دور الوسيط أو الفيدرالي الذي يعتزمون القيام به في حرب الاستقلال. منذ عام **1958**

ومؤتمر طنجة، وخاصة من عام 1960، تحسنت العلاقات بين البلدان المغاربية الثلاثة. على الرغم من هذه العلاقات المتقلبة، لا تزال تونس والمغرب أقوى وأهم داعمين للقضية الجزائرية طوال هذه الفترة. وفي عام 1955، حصلت جبهة التحرير الوطني منها على فتح معسكرات تدريب للمجاهدين وتسليم مخزونات الأسلحة. في من عام 1956 يستضيف البلدان موجات من اللاجئين الجزائريين .

منذ عام 1957، استضافوا أيضًا التنظيم السياسي لجبهة التحرير الوطني، وخاصة تونس، التي تستقبل القيادة في عاصمتها. ويرحب الوفد التونسي لدى الأمم المتحدة بممثلي الجبهة. علاوة على ذلك، في عام 1957 أيضًا، أنشأت جبهة التحرير الوطني القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني على حدود البلدين من أجل مساعدة المقاتلين من الداخل. تمنح المعونة في الميزانية. تدعم الحكومة التونسية بانتظام جبهة التحرير الوطني. في فبراير 1957 دفع لحبيب بورقيبة 50 مليون فرنك لعقيد عمر أوعمران. تبنت الحكومة المغربية نفس الموقف وقدم الملك محمد الخامس تبرعات شخصية. كما توجد عمليات جمع وتبرعات للجبهة في كلا البلدين. في المغرب، ينتمون إلى منظمات رسمية مثل اتحاد العمال المغربي (UTM) أو لجنة الدفاع المغربية عن الجزائر. كما تقدم الأحزاب القومية والحزب

الشيوعي المغربي الدعم. وفي تونس، يقوم الناشطون في حركة الحزب الدستوري التونسي الجديد برعاية المجموعات بتصاريح من وزارة الداخلية في جبهة التحرير الوطني والذين يصدرون إيصالات ؛ تم جمع 500000 فرنك في تسعة عشر يومًا في أبريل 1956. كما يتم تنظيم مجموعات منتظمة في كلا البلدين بمناسبة الأعياد الدينية في العيد وعاشوراء و 1 نوفمبر. تأتي المساعدات المالية في لجبهة التحرير الوطني FLN من المغرب أكثر من تونس، لكنها تظل متواضعة بالكامل مقارنة بالدول العربية الأخرى. كلا البلدين ملتزمان بالمساعدة السياسية والمادية ولا يعتبران أنه من الضروري تقديم دعم مالي كبير، خاصة وأن مواردهما أقل من موارد دول مثل المملكة العربية السعودية أو الكويت.

تعتبر مصر من أوائل الحلفاء الذين تلجأ إليهم جبهة التحرير الوطني من خلال أحمد بن بلة ووفد جبهة التحرير في القاهرة. من عام 1956 إلى عام 1961 كانت مصر زعيمة دولة اتحادية: RAU (الجمهورية العربية المتحدة)، التي شكلتها مع شمال اليمن وسوريا. أعضاء جبهة التحرير الوطني فيما يتعلق بالمساعدة المصرية لأنهم يخشون الطموح المهيمن للبلاد على الجزائر. والواقع أن

مصلحة المعونة المصرية لجبهة التحرير الوطني هي جزء من سياسة التأثير التي ينتهجها الرئيس ناصر.

يريد أن يؤكد بلاده كزعيم للدول العربية على الساحة الدولية. "ولذلك فإن المعونة المقدمة إلى الجبهة مفصلة وتخضع لدبلوماسيتها. ومع ذلك فهو موجود. "بادئ ذي بدء، إنه دعم الميزانية. تذكر جريدة الفرنسية لوفيغارو ***Le Figaro*** في **27** جويلية **1959** وجود عنوان «مساعدة للمعركة الجزائرية» في ميزانية الحكومة المصرية. من ناحية أخرى، وفقًا لجهاز المخابرات الفرنسي، فإن «المساعدة للجزائر» مدرجة رسمياً في ميزانية الجمهورية العربية المتحدة RAU. حتى عام **1960**، يبدو أن استنزاف البضائع الفرنسية في ميزانية الهيئة القائمة بإدارة قناة السويس كمساعدة للجزائر. بالإضافة إلى هذه المساعدة الحكومية، يتم جمع وتنظيم «أسبوع الجزائر» من **1** إلى **8** جويلية **1957**. "لقد تم تعبئة الأمة بأكملها لإظهار التضامن مع الشعب الجزائري. وأعطت الوزارات المثال الأول: منظمات المؤتمرات، والمناسبات اليومية لصالح محاربة الجزائر حصرا. وشجعت الصحافة المصرية المواطنين على تقديم مساهماتهم. تم إدخال زيادة بنسبة **10**٪ على النقل والطوابع والعروض. سافر طلاب من مدارس مختلفة إلى البلدات والقرى لجمع الأموال ". وأضاف الصحفي أن

"تحرك مصر سيمتد إلى دول عربية أخرى في المستقبل القريب. هذا هو الحال بالفعل في العراق وليبيا وسوريا وتونس، حيث تجري أسابيع الجزائر حاليًا. "

و تظهر مصر كواحدة من المصرفيين الرئيسيين في جبهة التحرير الوطني، إن لم تكن الأولى. يجب أن يكون هذا مؤهلاً. مصر دولة فقيرة للغاية ودعمها السياسي، بالنظر إلى نفوذها الدولي، أكثر أهمية وقيمة. ثم المساعدات المصرية ليست ثابتة. فعلى سبيل المثال، في مارس 1956، وعقب زيارة وزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو، تم تحسين العلاقات مع الحكومة الفرنسية بصورة مؤقتة، حيث تتسبب هذا في تباطؤ ملحوظ في شحنات الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني من طرف مصر.

من ناحية أخرى، «غالبًا ما تأتي مساعدة مصر بشرط أن تساعد الدول الأخرى». يروى أنه في أبريل 1958، احتفظ المصريون المحتاجون إلى النقد الأجنبي على الأموال التي تم جمعها لصالح جبهة التحرير الوطني، وبمناسبة يوم للتضامن ومنح منتجات غذائية (الفول والبصل...) للجزائريين.

أما بالنسبة لشمال اليمن وسوريا، تمويل جبهة التحرير الوطني يرتبط ارتباطا وثيقا بمصر. في شمال اليمن، يتم إجراء المجموعات

مرتين على الأقل في عام 1958. يقدم الإمام أحمد وعدًا سنويًا بالمساعدات بقيمة 1 مليار فرنك. ومع ذلك، يجب تقليل المساعدات الحقيقية من هذا البلد، ولا تزال ضئيلة مقارنة بمصر. في سوريا، يوجد دعم الميزانية على الأقل منذ عام 1957. وفي بداية عام 1958، ذهب وفد من جبهة التحرير الوطني إلى دمشق للحصول على زيادته، التي يمكن تصورها في شكل قرض. ويقال إن سوريا التزمت بزيادة جهودها. في أوت 1958 يخصص دعم حكومي لـ «ضحايا الكوارث الجزائرية».

ويجب هنا أن نوضح بأنه في سوريا «البعثات الجزائرية تجمع مباشرة من السكان» بشكل مستقل عن أسبوع الجزائر. كما أبلغت عن هذه الممارسة في دول أخرى مثل المملكة العربية السعودية والعراق والأردن. وبالإضافة إلى ذلك،قامت جامعة دمشق في أكتوبر 1956 بتنظيم مجموعة أفادت التقارير بأنها جلبت 1 مليون فرنك. في عام 1957، أذن أمر من وزارة الداخلية لجمعية نورة المغرب العربي بتنظيم مجموعات أسبوع الجزائر، وتم ترخيص يانصيب سوري-مصري.

وبحسب المعلومات، فإن المساعدة المالية السعودية متوسطة في العالم العربي وأقل بكثير من مساعدة مصر. ومع ذلك، يجب

النظر في هذه التعليقات بحذر، وكذلك المشاركة المفترضة لكل دولة. من المؤكد أن الدافع وراء المساهمة السعودية هو التضامن العربي الإسلامي ولكن أيضًا وقبل كل شيء سياسة التأثير الإسلامي التي بدأت البلاد تنتهجها. في جوان 1957، زُعم أن الملك سعود قدم تبرعًا شخصيًا لجبهة التحرير الوطني من خلال وفد القاهرة الأجنبي أو جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأرسل له شيكًا بقيمة 400 مليون فرنك من خلال الحكومة المصرية. في ماي 1957، اتفق هو والملك فيصل ملك العراق، المجتمعين في بغداد، على جباية مساهمات من عائدات النفط لكل دولة لصالح الكفاح الجزائري. في يناير 1958، خططت الحكومة السعودية للتبرع بمبلغ 3.5 مليون ريال للجزائريين. في فبراير وعد الملك بدفع مبلغ كبير للجبهة قدره 414 مليون فرنك كل عام. ولذلك يبدو أن الملك والحكومة يقدمان المساعدة المالية الرسمية بانتظام إلى جبهة التحرير الوطني. بالإضافة إلى ذلك، كما هو الحال في البلدان العربية الأخرى، يتم تحصيل المبالغ. على سبيل المثال، في 6 مارس 1958، أعلن الملك «يوم الجزائر» وناشد شعبه أن يساهم الجميع في القضية.

مساعدة الأردن معنوية بشكل أساسي وفقًا لبعض أخبار العدو الفرنسي واعلامه. ولكن مساهمة الأردن المالية من نفس

ترتيب المملكة العربية السعودية. في يناير 1958، بعد وصول وفد جبهة التحرير الوطني، أودعت الحكومة 5 ملايين فرنك في البنك العربي. في فبراير، دخل أثمانًا قدره 250 مليون فرنك في ميزانيته السنوية للجبهة. في مارس، كشفت صحيفة لوموند الفرنسية أن الأردن يقدم المزيد من المساعدات لجبهة التحرير الوطني، وفي أوت، تم الإعلان مرة أخرى عن مساهمة حكومية. كما يتعهد برعاية المجموعات. في عام 1957 أجاز الأسبوع الجزائري وفتح قائمة الاشتراكات بتبرع قدره 5 ملايين فرنك. وتشير التقديرات إلى أن اللجنة التي نظمتها أساسا لجنة المعونة في المغرب العربي لم تسفر إلا عن 10 ملايين فرنك.

كان تمويل جبهة التحرير الوطني من قبل دولة العراق موجودًا في النصف الأول من الحرب، وكان ظهور الجنرال قاسم الذي أنهى النظام الملكي في عام 1958 لصالحه. ينتهج قاسم سياسة مؤيدة للسوفييت. حتى لو حافظ العراق على اتصالاته مع الغرب، فإنه يقدم نفسه على أنه «رفيق السفر لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في مرحلة تحرير القارة الأفريقية ودستور الجمهوريات البرجوازية في انتظار الانتقال إلى الاشتراكية». وبالتالي، فإن البلاد تساعد بانتظام جبهة التحرير الوطني وخاصة منذ عام 1959،

فقبل عام 1958، أرسل الملك إعانات ميزانية الحركة والتبرعات الشخصية. في عام 1957، تبرع بـ 10 ملايين فرنك لأسبوع الجزائر. يقدم مكتب المعونة المغاربي العراقي، بقيادة رئيس مجلس السابق الجمالي، 50 مليون. في 30 جويلية تبرعت الحكومة بـ 75 مليون فرنك «للجزائريين الذين يعانون من عواقب العمليات». في يناير 1958، أعلن استعداده لدعم صندوق مساعدة جبهة التحرير الوطني الذي كانت الدول العربية تخطط لإنشائه بشكل مشترك. وفي العام نفسه، خصص 250 مليون فرنك من ميزانية العراق لمساعدة الجزائر وقيل إن 250 مليون فرنك ستدفع من أموال الاتحاد. في فبراير 1958، ورد أن الحكومة منحت 325 مليون لوفد جبهة التحرير الوطني الذي جاء لزيارته. في مارس 1959، ردد كل من جريدة لوموند الفرنسية Le Monde و الكفاح Combat الزيادة الكبيرة في المساعدات من الحكومة العراقية. في نوفمبر 1960، تم التخطيط لمساعدات رسمية بقيمة 2 مليون جنيه إسترليني سنويًا من قبل قاسم. وفيما يتعلق بالجمع، فإن المعلومات المجمعة تتعلق أساسا بعام 1957. تبلغ قيمة أسبوع الجزائر 125 مليون فرنك ويقال إن اللجنة الجزائرية في بغداد جمعت 20 مليون فرنك. في أوت، أفادت الرسالة التي تم اعتراضها من طالب عراقي

إلى طالب في عنابة (بون سابقا) بالجزائر، عن تنظيم مجموعات جلبت 1000 دينار في مدينة سيامية بالعراق، ومن المقرر أن يتم ذلك كل شهر. في أوت 1958، تم إنشاء لجنة الإنقاذ الجزائرية. في نوفمبر من العام السابق أشرفت عليه بعثة الإخوان المسلمين العراقية، ولا سيما في الكويت.

كما هو الحال في جميع البلدان العربية، فإن المجموعات المنظمة لصالح القضية الجزائرية عديدة في الكويت. وفي فبراير 1958، افتتح الأمير حملة إغاثة لاسترداد الأموال ؛ وقد حدد المبلغ بمبلغ 830 مليون فرنك. يتم طلب موظفي الشركات الخاصة. في مارس 1962، تحدثت جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني الجزائري عن مجموعات برعاية أصدقاء الجزائر لـ للهلال الاحمر الجزائري CRA، والتي ورد أنها جمعت 140 مليون فرنك في الأشهر الأخيرة. لكن مساعدات ذلك البلد هي أيضًا ميزانية. في فبراير 1958، وافق الأمير على تخصيص مبلغ سنوي قدره 176 مليون فرنك كمساعدات للجزائر. وفي عام 1958، فرضت ضريبة تضامن على دخل موظفي الخدمة المدنية. وفقا للمحفوظات الفرنسية، يبدو أن مساهمة الكويت عالية بشكل عام.

والمساعدة المالية اللبنانية منخفضة نسبيا. تشير الاخبار والمعلومات إلى الدور التقديري للحكومة في تنظيم أسبوع الجزائر المنوط بالمنظمات الخاصة حتى لو كان هناك إذن رسمي مسبق والتي يتم دفع تبرعاتها الصغيرة إلى جبهة التحرير الوطني من خلال المنظمات السورية. ويشدد القتال في يناير 1959 على تحذير لبنان إزاء جبهة التحرير الوطني عندما تخشى السلطات، بعد الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أن يؤدي الصدام مع فرنسا إلى إضعاف وضع المهاجرين اللبنانيين في فرنسا.

ولا يبدو أن الدعم المالي الليبي أكبر من الدعم المقدم من لبنان، والمعلومات غير مكتملة. في عام 1957، قدمت ليبيا 5 ملايين فرنك إلى الهلال الأحمر الجزائري CRA. وخلال نفس العام، تسجل هذه الوثائق تنظيم المجموعات، بعضها لصالح الهلال الأحمر الجزائريCRA. على سبيل المثال، تم جمع 315500 جنيه ليبي من سكان زليتن جنوب شرق طرابلس. وتتولى هذه المهام منظمات مثل لجنة مساعدة القضية الجزائرية، وفي أوت 1958، مختلف المكاتب التي افتتحها المجلس في البلد. وتشهد الصحافة الليبية، الدعاية النشطة لجبهة التحرير الوطني، على استعداد السكان للعطاء. يطلب الهلال الأحمر الجزائري CRA من التجار جزءًا من

زكاتهم. تنفصل النساء عن مجوهراتهن وتقرر صحيفة الغارة اليومية دفع مبلغ بيعها يوم السبت.

من السودان، بلد فقير للغاية، المساهمة المالية للحكومة صغيرة جدًا ولكنها مؤكدة، والمبالغ التي تم جمعها أكثر من ذلك. في عام 1957، أسبوع الجزائر الذي أذنت به الحكومة بعد زيارة وفد من جبهة التحرير الوطني كان سيجلب 5 ملايين فرنك. تم افتتاح مكتب جبهة التحرير الوطني في عام 1958 في الخرطوم لتعزيز الدعم السوداني.

وقامت بلدان عربية أخرى، لم تكن أعضاء في جامعة الدول العربية في ذلك الوقت، بتمويل جبهة التحرير الوطني. فالبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، لا تزال مرتبطة ببريطانيا العظمى. في مارس-أبريل 1958، كان أول اثنين سيدفعان 900000 دولار لجبهة التحرير الوطني. وفي ماي 1959، أفادت التقارير أنهم قرروا تقديم مساهمة سنوية قدرها 1 بليون فرنك سنوياً وتنظيم مجموعات.

إذا كانت المساعدات العربية ضخمة وثابتة ومتزايدة طوال الحرب، فيجب على جبهة التحرير الوطني زيادة دخلها، ويجب عليها توسيع نطاق سياستها الخارجية. لهذا السبب يخاطب الدول

الإسلامية غير العربية، محاولًا استغلال التضامن الإسلامي معها، حتى لو لم يكن الصراع الشيعي/السني واضحًا دائمًا. في عام 1957، افتتح مكتبًا في جاكرتا، مما مكنه من إقامة اتصالات دبلوماسية مع إندونيسيا، وتم إضفاء الطابع الرسمي عليه في العام التالي من خلال الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA واجتماع الرئيسين فرحات عباس وسوكارنو. وكانت إندونيسيا من أوائل الدول التي دعمت جبهة التحرير الوطني ماليًا.

في وقت مبكر من 1955-56 حصلت جبهة التحرير الوطني على دعم سياسي في الأمم المتحدة من باكستان وأفغانستان وإيران. واقترن ذلك فيما بعد بالتزام مالي ظل، مع ذلك، متواضعا. هذه الدعم ليست صريحة ولا مستقرة ولا حاسمة. باستثناء إندونيسيا، لا تزال الجزائر مشكلة بعيدة بالنسبة للمسلمين الآسيويين. وفقًا لمصادر الجيش، يبدو أن باكستان مصرفي مهم، مقارنة بجميع البلدان التي تم النظر فيها هنا ؛ غير أن مساعدتها غير رسمية ومتأخرة. لطالما كانت باكستان، التي ترفض الانفصال عن فرنسا، معوقة بسبب نشاط جبهة التحرير الوطني على أراضيها. فقط عندما تسعى باكستان للحصول على دعم عربي للصراع مع الهند، فإنها تراجع سياستها تجاه

جبهة التحرير الوطني.وسمح بفتح مكتب لجبهة التحرير الوطني، وبعدها الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

في وقت مبكر من عام 1957، اعترفت إيران بالمساعدات من حيث المبدأ للقضية الجزائرية. وقد حصلت جبهة التحرير الوطني في الوقت نفسه على إعانة حكومية قدرها 70 مليون فرنك. ولكن المساعدة الحكومية مؤكدة. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء عمليات جمع، خاصة خلال أسبوع الجزائر عام 1958. تحاول الحكومة السيطرة على هذه المجموعات.

و المساعدة المالية الأفغانية كانت حاضرة دون مزيد من التفاصيل. في ماليزيا، في ماي 1960، ذهب 600 دولار ملايو من بيع كتاب كاتب ماليزي إلى الهلال الأحمر الجزائري CRA، على أمل جمع 400 دولار ملايو أخرى. في مارس 1961، تم إطلاق اشتراك عام لصالح جبهة التحرير الوطني. وتعتزم الحكومة التبرع 10000 دولار ملايو.

أما تركيا، المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالولايات المتحدة والحلف الأطلسي، ليس لديها التزام يذكر. يبدو أنه معاد لحركات التحرير الوطني، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المسألة الكردية. وبالتالي فإن

المساعدات التركية، التي أبلغ عنها محفوظات الجيش والتي لا تحدد طبيعتها، ستأتي بالتأكيد من دوائر لا علاقة لها بالسلطة.

كتلة عدم الانحياز الأفرو- أسيوية

في الخمسينيات من القرن الماضي، انطلقت قوة جديدة على الساحة الدولية: «العالم الثالث» وهذا حسب العبارة التي حررها باسم أ. سوفي **A. Sauvy** ، في هذه المجموعة البارزة تظهر قوة جديدة تسمى: الكتلة الأفرو آسيوية.

منذ مؤتمر باندوينغ، الذي خصص له أيديولوجية وأهداف مشتركة تتقاسمها جبهة التحرير الوطني، مثل النضال من أجل تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية مع البلدان الرأسمالية المتقدمة، والنضال ضد الاستعمار والاستعمار الجديد. من ناحية أخرى، تريد هذه الكتلة أن تكون محايدة نظريًا وغير منحازة في الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية، لكن جبهة التحرير الوطني اختارت هذا الخط الدبلوماسي، حتى لو كان قبل كل شيء ما يسمى بالحياد «الإيجابي» أي اللعب على التنافس بين الكتلتين للحصول على إجمالي أقصى قدر من الدعم. وتحقيقا لهذه الغاية،

تعمل جبهة التحرير الوطني على زيادة عدد الوفود المؤقتة والدائمة في هذه البلدان.

كما تأمل جبهة التحرير الوطني أولاً وقبل كل شيء في الحصول على دعم قادة حركة عدم الانحياز، الهند ويوغوسلافيا، الذين من المرجح أن يجلبوا الكتلة بأكملها وراءهم. والتزاما صريحا بقضايا التحرر الوطني للشعوب المستعمرة أو الشعوب التابعة، أعربوا عن تأييدهم لاستقلال الجزائر. لذلك يبدو أن المساعدة المالية المقدمة من هذه الكتلة ممكنة. وهكذا، في نهاية عام 1957، تم افتتاح مكتب جبهة التحرير الوطني في نيودلهي، وتم إرسال بعثات للقاء نيرهو وتيتو. لم يكن حتى عام 1961 يمكن لبعثة دبلوماسية أن تنشأ رسمياً في يوغوسلافيا بينما اعترف تيتو بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA. يميز الحذر الشديد هذين البلدين فيما يتعلق بجبهة التحرير الوطني، وبشكل أكثر تحديدًا الهند واحدة من أكثر الدول إحجامًا عن دعمها، حسب بعض المعلومات. في الواقع، هذان البلدان ملتزمان بالحفاظ على علاقاتهما الجيدة مع فرنسا. تعلق الهند أهمية على ظهور فرنسا في الناتو كدولة قادرة على دعم محاولاتها للتغلب على مواجهة ثنائية القطب. وعلاوة على ذلك، فإنها لا تشاطر جبهة التحرير الوطني أسلوبها العنيف للحصول على

الاستقلال. ثم أثبتت العلاقة بين ممثل جبهة التحرير الوطني في الهند، قلال، والرئيس نيرهو أنها متوترة ؛ على وجه الخصوص، تخشى الهند من أن تتحول الدبلوماسية الجزائرية بشكل حاد للغاية نحو المعسكر الاشتراكي. ومع ذلك، تم الإبلاغ عن المساعدات المالية الهندية على الأقل في الجزء الثاني من الحرب. ويتخذ هذا الدعم شكل تبرعات من لجان المساعدة الذاتية كجزء من المساعدة الإنسانية الواضحة. في أوائل عام 1958، أبلغت جريدة المجاهد عن تنظيم تبرعات في البلاد.

يتم الحفاظ على علاقات أقل بعدًا بين جبهة التحرير الوطني والمارشال تيتو. في عام 1959، ورد أن يوغوسلافيا خصصت مليار فرنك. وفي يناير 1961، قدم التلاميذ العاصمة اليوغسلافية بلغراد مداخيل المسرحية لأطفال الجزائر ؛ كما تستفيد جبهة التحرير الوطني من مساعدة مادية غير رسمية من تيتو.

في جميع أنحاء الكتلة الأفريقية الآسيوية، تم تشكيل نواة صلبة بسرعة في الأمم المتحدة حول المسألة الجزائرية، والتي تمكنت من وضعها على جدول أعمال الجمعية العامة في وقت مبكر من عام 1955. أثبتت مساعدته خلال الحرب أنها سياسية ومالية للغاية.

وحصلت جبهة التحرير الوطني من مشاركتها في مؤتمرات أفريقية - آسيوية على مرسوم يوم التضامن لجمع الأموال والغذاء، وعلى زخم لظهور رابطات في بلدان مختلفة مثل في الفيتنام الشمالي أو سيلان أو ماليزيا و بورما و الهند الصينية.

في سيلان، على سبيل المثال، تتبرع جمعية طلابية بمبلغ 220 روبية لجبهة التحرير الوطني. ووفقًا لجريدة للمجاهد، في مارس 1958، تم تنظيم مجموعات نيابة عن جبهة التحرير الوطني في بورما والهند الصينية. وفي 1960-61، وبتحريض من وزير خارجية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كريم بلقاسم، تضاعفت الاتصالات مع جميع بلدان عدم الانحياز في آسيا. والنتيجة هي، من بين أمور أخرى، زيادة المساعدة المالية والمادية لجبهة التحرير الوطني. ومع ذلك، فإنه لا يزال غير حاسم أو إجماعي، وهو أقل من ذلك في إفريقيا السوداء طوال الحرب على الرغم من خطاب جبهة التحرير الوطني الذي يدعو إلى التضامن بين الأفارقة وبين المستعمرين. هذا يرجع إلى عدة أسباب. بادئ ذي بدء، غالبًا ما لا تحقق هذه البلدان الاستقلال حتى 1958-60 وتكتسبها بسلام. ثانيا، إنهم من بين أفقر الناس على هذا الكوكب، ويحتفظ العديد

منهم، بوصفهم مستعمرات فرنسية سابقة، بعلاقات قوية جدا مع فرنسا، باستثناء غينيا، وهو ما ينعكس بصفة خاصة في المعونة الاقتصادية والمالية التي لا غنى عنها. وبالتالي، في مؤتمر أكرا في أبريل 1958، حيث شاركت جبهة التحرير الوطني، وأن صدر مرسوم يوم التضامن لصالح قضيته. كما كانت هناك مساعدات من غانا والكاميرون والنيجر والسنغال وغينيا، دون مزيد من التفاصيل. المساعدات الغينية هي الأكثر شهرة. هناك لجنة دعم هناك يمكنها مساعدة الجبهة. فالمساعدة المالية من غانا كانت عبارة عن «إجار مقر لجبهة التحرير الوطني وسائق لممثل الجبهة». كما كتبت صحيفة المجاهد عن تنظيم أيام لتبرع للجزائر في أوائل عام 1958.

إن دعم جبهة التحرير الوطني لجميع بلدان الكتلة الأفريقية الآسيوية مشروط في النهاية بسياسة خارجية تهزم في الواقع مُثل التضامن مع المستعمر وعدم الانحياز لصالح الدفاع عن المصالح الوطنية.

أمريكا اللاتينية

إن أمريكا اللاتينية غائبة إلى حد كبير عن المؤتمرات الدولية التي سمحت بتأكيد البلدان النامية والتي تمكنت فيها جبهة التحرير الوطني من التعبير عن نفسها. بعد تحررها لفترة طويلة من الهيمنة الاستعمارية، وعدم تقاسمها نفس الطائفة الدينية، وخضوعها لنفوذ الكتلة الغربية وكونها بعيدة جغرافيًا جدًا عن الجزائر، لا يبدو أنه من المرجح مسبقًا أن تقدم دعمها المالي أو السياسي لجبهة التحرير الوطني. بل إن دولها تشكل كتلة موالية لفرنسا أثناء التصويت على المسألة الجزائرية في الأمم المتحدة. لهذا السبب لا تتخذ جبهة التحرير الوطني أي إجراء كبير. حتى عام **1960**، سجل الهلال الأحمر الجزائري CRA و الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA فقط وجودهما في شبه القارة. لكن في عام **1958**، أدى التغيير في سياسة الولايات المتحدة، التي ترفض الآن دعم فرنسا (مع عدم التزامها ضدها)، إلى انهيار هذه الكتلة وانقسامها إلى مجموعات، بعضها الآن على استعداد لمساعدة جبهة التحرير الوطني، على الأقل سياسيا. كما تزدهر المبادرات الخاصة لدعم الجزائر، لا

سيما في بيرو والأرجنتين والشيلي. وهذا يبعث على الأمل في الحصول على الدعم، بما في ذلك الدعم المالي. واستقرت الوفود في برازيليا وسانتياغو وبوينس آيرس، وفي عام 1960 أرسلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعثة هامة برئاسة بن يوسف بن خدة في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية. ولذلك، فإن الدعم المالي قائم على الأدلة. وفي شيلي، تم تنظيم ايام لتبرع من جانب هيئة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وأُبلغ عن مساهمة برازيلية، يفترض أنها غير حكومية، ولكن لا يمكن القول إلى أي مدى هي مساهمة مالية. وفي الأرجنتين، أنشئت لجنة تضامن للحركات العربية في جوان 1961 وأرسلت 250000 بيزو، بالإضافة إلى 1 مليون بيزو تم التبرع بها بالفعل، إلى وفد جبهة التحرير الوطني الذي يزور البلد. ولا ننسى الموقف الكبير الذي وقفته كوبا مع جبهة التحرير الوطني FLN، منذ ظهور الاشتراكي الثوري فيدل كاسترو في 1959.

البحث عن الدعم في «بلدان الشمال»

وهي مشروطة بشكل بارز بصراعات النفوذ من أجل تقاسم العالم في سياق الحرب الباردة.

<u>ففي البلدان الرأسمالية في «الغرب»</u>

خلال النصف الأول من الحرب، سعت جبهة التحرير الوطني للحصول على دعم من الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة. مع وضع ذلك في الاعتبار، افتتح مكتباً في مدينة نيويورك من أجل القيام بنشاط دعائي مكثف بين الجمهور، لزيادة الاتصالات مع المثقفين والسياسيين الأمريكيين وحث الحكومة على الالتزام بها. على وجه الخصوص، تسعى جبهة التحرير الوطني إلى اهتزاز الألياف المناهضة للاستعمار للأمة الأمريكية، المستعمرة البريطانية السابقة، والتي تدعم نظرياً إنهاء الاستعمار على المسرح الدولي. ويمكن أيضا مراعاة الدوافع الاقتصادية والاستراتيجية. فمن ناحية، تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على مصالحها النفطية في العالم العربي، ولا سيما من خلال الأنظمة الموالية لأمريكا.

لكن الدول العربية هي أيضا من أشد المؤيدين لجبهة التحرير الوطني. إن المغرب العربي والشرق الأوسط يمثلان أساسا هاما

لأمن أوروبا وأفريقيا في مواجهة السوفيات. لكن الولايات المتحدة، التي تعتبر مصر الناصرية تابعا لموسكو، تريد وقف تصاعد نفوذها في المغرب العربي. وبعد ذلك، تمتلك الجزائر موارد نفطية كبيرة ولا تفشل جبهة التحرير الوطني في تسليط الضوء على إمكانية الاستثمارات المستقبلية. من ناحية أخرى، تحشد القضية الجزائرية المزيد والمزيد من الدعم في الكتلة الأفريقية الآسيوية التي يتغير التنافس بين الشرق والغرب بشأنها على مر سنوات الخمسينات وأن العظماء يسعون إلى المصالحة. في الواقع، تمثل حركة عدم الانحياز ما يقرب من ثلاثة أرباع البشرية، وبالتالي فهي ذات وزن ديموغرافي هائل، وأصواتهم تجعلهم الأغلبية في الأمم المتحدة في وقت مبكر من عام 1960 وهم يمتلكون بوفرة المواد الخام اللازمة لعمل الصناعة الأمريكية مثل جميع بلدان الشمال. وبالتالي، فإن المساعدات ستنقذ الجزائر من النفوذ السوفياتي ويمكن أن تساهم في تطوير الهيمنة الأمريكية في العالم. لذلك، فإن الأمل مليء بأن تشارك جبهة التحرير الوطني في نشاط مكثف في البنتاغون. يستخدم مكتب نيويورك جميع قنوات الدعاية: منشورات وأفلام عن المقاومة الجزائرية للتلفزيون الأمريكي. يقوم بزيادة اتصالاته مع الصحفيين الذين سينشرون مقالات أو تقارير لصالح القضية

الجزائرية. كما ينظم محاضرات في الجامعات الأمريكية. على سبيل المثال، في عام 1959، زار احمد شاندرلي، مساعد مكتب جبهة التحرير الوطني في نيويورك، جامعات برينستون وكولومبيا ودارثموث وهارفارد. وهذا يولد مبادرات تضامنية من الجامعات والجمعيات التي تمنح منحا دراسية للطلاب الجزائريين. ويجري تشكيل لجان لدعم القضية الجزائرية. يتم إجراء اتصالات في الدوائر النقابية والسياسية، لا سيما مع إيرفينغ براون، ممثل في أوروبا لاتحاد العمال الأمريكي القوي للمنظمة الصناعية (AFL-CIO) والمقرب أيضًا من المؤسسات الأمريكية. بفضل ذلك، تمكنت نقابة العمال الجزائرية UGTA من دمج المركز النقابي الدولي الغربي الكبير للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، حيث يمكن سماع القضية الجزائرية. في نوفمبر 1957، صوت الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة على أئتمان قدره 10 مليارات فرنك للإتحاد العام للعمال الجزائريين التابع لجبهة التحرير الوطني. «في هذه المناسبة، كانت وكالة المخابرات الأمريكية ستضع يدها مباشرة في العجين وأحيانًا في الجيب». كما ينحاز البرلمانيون إلى جانب لصالح القضية الجزائرية. في يناير 1957، دعا السناتور جي إف كينيدي الولايات المتحدة علنا إلى استخدام كل نفوذها لضمان الاعتراف بالشخصية

الجزائرية، على الرغم من أن موقفه كان يهدف أيضًا إلى إزعاج الإدارة الجمهورية في ضوء انتخابات عام 1960، التي كان يستعد لها بنشاط. ومع ذلك، حتى عام 1957، كان هناك تحفظ معين يميز الإعلانات الرسمية للحكومة الأمريكية تجاه فرنسا وجبهة التحرير الوطني.

وبحسب بعض المعلومات، «كان للولايات المتحدة موقف منحرف». من ناحية أخرى، سمحوا لفرنسا بسحب قوات الناتو لتعزيز القوات المشاركة في الجزائر، ومن ناحية أخرى، تثبت أجهزة المخابرات الفرنسية أن الأسلحة والذخيرة الأمريكية تصل إلى المجاهدين الجزائريين بموافقة ضمنية من الحكومة. وتقول بعض المعلومات إن "الولايات المتحدة قدمت محطة إذاعية وقدمت الموردين إلى المحاكم العسكرية رغم أنه قرار حكومي. تم بيع الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية بشرط عدم تسليمها إلى دول أخرى. أعطاهم السعوديون للجزائريين وعلمنا لاحقًا أنه بموافقة الولايات المتحدة. "تظل الحقيقة أنه على الرغم من وجود مساعدات مادية، مهما كانت صغيرة، إلا أنه يبدو أن الحكومة الأمريكية لم تقدم أي مساعدة مالية بالمعنى الضيق. في الواقع، ترفض الولايات المتحدة معارضة فرنسا لأنها ستخاطر بتقسيم الحلف الأطلسي وإضعاف

نفوذها في أوروبا والعالم ضد الكتلة الشرقية. وأعربوا أيضا عن رغبتهم في تجنب تدويل المسألة الجزائرية مما قد يؤدي إلى تدخل البلدان الاشتراكية ويحد من مجال فرنسا للمناورة للتوصل إلى حل وسط. وتود الولايات المتحدة أن ترى المسألة الجزائرية تحل في إطار غربي ويفضل أن يكون فرنسيا. لذلك، فإنهم يحاولون بشكل أساسي تشجيع فرنسا على إيجاد حل سريع مقبول للجزائر ولكنهم يرفضون الالتزام بوضوح. تقترح فرنسا بانتظام مشاريع سلام تهدئ نفاد صبر الأمريكيين ولكن ليس صبر الجزائريين. في مواجهة الاحتياجات المتزايدة لحرب طويلة الأمد، وكانت جبهة التحرير الوطني، تتوقع دعما ماديا وماليا وسياسيا حاسما. في جوان 1958، حيث جلبت الحرب الجزائرية مرة ثانية ديغول إلى السلطة في فرنسا، لكنه أراد الهروب من الهيمنة الأمريكية قدر الإمكان.

من هناك، تقرر جبهة التحرير الوطني إعادة توجيه سياستها الخارجية ووضع آمالها في الكتلة الشرقية. علاوة على ذلك، من المرجح أن يثير هذا الانعكاس ردود فعل لدى الغربيين.

يتزايد قلق الولايات المتحدة، وهم يخشون بشكل خاص امتداد الثورة إلى النظامين الموالين للغرب في تونس والمغرب. ولذلك، فإنهم يحثون فرنسا على إيجاد حل، ويؤكدون أنفسهم

تدريجيا لصالح حق الجزائريين في تقرير المصير، ولكنهم لا يزالون لا يقدمون دعما ملموسا وفعالا لجبهة التحرير الوطني. إذا أدرجت أجهزة المخابرات الفرنسية الولايات المتحدة في المساعدة المالية لجبهة التحرير الوطني لعام 1959، مقابل مبلغ غير معروف، فمن الواضح أنها ليست الإدارة الأمريكية ولكنها جمعيات وليست موجهة مباشرة إلى جبهة التحرير الوطني ولكن إلى الشعب الجزائري. وهكذا، الصليب الأحمر الأمريكي «جونيور» يجمع مبلغ 10000 دولار من تبرعات طلاب المدارس الابتدائية والثانوية لصالح اللاجئين الجزائريين.

وبالتوازي مع الجهود المبذولة في الولايات المتحدة، تتطلع جبهة التحرير الوطني إلى بلدان أوروبا الغربية. رسمياً هم أصدقاء لفرنسا، لذا فإن أي مساعدة لجبهة التحرير الوطني تبدو غير مرجحة.

وهكذا، في عام 1957، لم تسمح سلطات ألمانيا الغربية لأي ممثلين لجبهة التحرير الوطني على أراضيهم، كما تم حظر جولة سينمائية.

أما في إيطاليا والتي تبدوا حساسة إلى حد ما لمصير الجزائريين منذ عام 1957، أذنت وزارة الخارجية للصليب الأحمر بإرسال 5 ملايين ليرة نقذا للهلال الأحمر الجزائري CRA .

أما إسبانيا فقد اتبعت سياسة صداقة محسوبة مع العالم العربي بسبب عزلتها الدبلوماسية منذ عام 1936. ومع ذلك، عادت إلى الأخير في عام 1959 بالانضمام إلى التحالف الأطلسي. وهي ترغب أيضا في حماية نفسها في أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار من المشاكل التي تعصف بالدول الاستعمارية الأخرى. رفضت أخيرًا الشروع في مسار يمكن أن يمثل بعض الخطر عليها، وطورت قضية إفني Ifni في عام 1957 بعض العداء تجاه جبهة التحرير الوطني. ثم تغير موقفه، مثل موقف دول أوروبا الغربية الأخرى مع تطور الصراع بين فرنسا والجزائر من جبهة التحرير الوطني. ومنذ عام 1957، نجحت الجبهة في زيادة مكاتبها في أوروبا الغربية وفي الوصول إلى الدوائر السياسية والفكرية والنقابية. وتحصل جبهة التحرير الوطني على تعاطف يؤدي أحيانًا إلى مساعدة مالية. من 1958-59، كما تقول بعض المعلومات، لدى الألمان سياسة أكثر مرونة تجاه الجزائريين: فقد نظموا عروض أفلام لصالح الهلال الأحمر الجزائري CRA، ومع تدويل المسألة الجزائرية والاعتراف اللاحق بمبدأ تقرير المصير من قبل فرنسا سمحت كل من السويد وبريطانيا العظمى وإيطاليا، الحركة الاشتراكية الديمقراطية بتكتم لبعض أعضائها المؤثرين بتشكيل لجان لدعم الجزائر. أنشئت لجان

ورابطات في عام 1958 في بلجيكا، ثم في السنوات التالية في السويد والدنمارك وألمانيا وبلجيكا، والمملكة المتحدة، وإيطاليا وسويسرا. اللجنة معروفة في بريطانيا العظمى عضو برلمان الجزائر الذي لا يترتب على تشكيله أي بيان رسمي صادر عن الحكومة البريطانية.

في جمهورية ألمانيا الاتحادية (المانيا الغربية). وبحسب ما ورد قدم التروتسكيست الألماني خونقلاس تبرع بـ300000 مارك إلى جبهة التحرير الوطني FLN في يناير 1959. وفي ماي 1961، تبرع الحزب الشيوعي الإيطالي لجبهة التحرير الوطني بمبلغ قدره 500000 ليرة.

لقد إهتمت الدوائر الصناعية والمالية أيضًا بالجزائر لإمكاناتها الاقتصادية، مثل شركة Krupp في المانيا الإتحادية، و انجيلي Agnelli (رئيس FIAT) و انريكو ماتيي Matteti (رئيس ENI) في إيطاليا، وترسل هذه المؤسسات الدعم المالي لجبهة التحرير الوطني. ويعتبر انريكو ماتيي مؤيد موثوق للمجاهدين، خاصة لتهريب الأسلحة، في حين أن الحكومة الإيطالية صديقة لفرنسا و ENI هي الهيئة الرسمية للنفط الإيطالي. وهنا لا يسعنا إلا أن نقدر المساعدات كل المساعدات التي قدمها هذا الرجل للثورة الجزائرية

وللشعب الجزائري، بل وأكثر من هذا فقد دفع حياته، حيث تم وضع قنبلة في الطائرة الخاصة التي تقله من طرف المخابرات الفرنسية، وتوفي بعدما تم تفجير الطائرة, كما يجب أن نذكر هنا الشباب الجزائري للدورة التي لعبته «الحكومة الإيطالية، حيث انها تعرف كل شيء تقريبا، لكنها تغمض عينيها إما لأسباب اقتصادية أو لأسباب سياسية، ولما لإسباب إنسانية، فالايطالي يعرف جيدا الجزائري منذ الأزل، منذ العهود القديمة جدا، يعرفون جيدا مسينيسا ومن معه»، بالاضافة الى المصالح الأنية، مثل إنقاذ الجزائر الغنية بالنفط في المستقبل والتطلع إلى لعب دور في البحر الأبيض المتوسط. كما أن صناعي الأسلحة بيريتا ساعدوا جبهة التحرير الوطني وفقًا لبعض المصادر.

في البلدين الأولين، حصل ممثلو جبهة التحرير الوطني المحميين من سفارتي تونس والمغرب على وضع شبه رسمي.

وفي إسبانيا، ستوجد مساعدة في مجال التسلح ومعونة مالية في عام 1959، ولكن ليس من المؤكد ما إذا كانت هذه المساعدات مصدرها الدولة. وينطبق الشيء نفسه على البلدان المحايدة مثل سويسرا، حيث تقول بعض المصادر عن تقديم دعم مالي لجبهة التحرير الوطني في عام 1959.

بشكل عام، إن تحسن العلاقات بين جبهة التحرير الوطني، ودول اوروبا الغربية، هو بالاساس مع الجمعيات وليس مع الدول، فإن الحد الأدنى من المساعدة المالية التي كانت تصل جبهة التحرير الوطني في عام 1958 والتي زادت في عام 1959، وعلاوة على ذلك، ستكون هذه المعونة غير مباشرة لأنها موجهة أساساً إلى اللاجئين الجزائريين من خلال قانون الإجراءات الجنائية. على سبيل المثال، تبرع الصليب الأحمر لبريطانيا العظمى بأموال إلى الهلال الأحمر الجزائري CRA في أواخر عام 1957.

عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية. في إيطاليا، في أوت 1958، أرسل الشباب الشيوعي الإيطالي أيضًا تبرعات إلى الهلال الأحمر الجزائري CRA. في يناير 1959، جمع القسم الإيطالي من مؤتمر السلام عدة ملايين من الفرنكات. في مارس 1962، أعلن مقال في جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني الجزائري، أن الصليب الأحمر النرويجي قد تبرع بـ 10000 كرونة إلى الهلال الأحمر الجزائريCRA وأن الخدمة المدنية الدولية في سويسرا قدمت المساعدة العينية.

وموقف جميع بلدان أوروبا الغربية إزاء جبهة التحرير الوطني مماثل لموقف الولايات المتحدة. وينطبق الشيء نفسه على اليابان.

تعتمد سياستها الخارجية على نوعين مختلفين: من ناحية، السياسة الأمريكية، ومن ناحية أخرى، النمو الاقتصادي الذي يعتمد على واردات موارد الطاقة. يمكن أن يكون النفط الجزائري سببًا وجيهًا لدعم جبهة التحرير الوطني. وهناك معلومات عن اعتماد مساهمة مالية يابانية من قبل الاعلام الفرنسي في عام 1959 ولكن لا يوجد دليل على أنها جاءت من الحكومة.

من ناحية أخرى، من المرجح أن تدعمها الرابطة اليابانية المغاربية، وفي أوائل عام 1958، وفقًا لجريدة المجاهد، قدمت سلعًا بقيمة 4.4 مليون ين إلى الهلال الأحمر الجزائري CRA.

إعادة التوجه نحو الشرق

حتى عام 1958، كانت جبهة التحرير الوطني مترددة تجاه دول الكتلة الاشتراكية. وحسب بعض المصادر «فإن العسكرين مثل عمر أوعمران، لا يجد احراج في التحالف مع الشرق إذا كان الكفاح يتطلب ذلك، ولكن هناك تحفظ كبير خاصة من السياسيين,»،

وهذا العداء للشيوعية لبعض أعضاء جبهة التحرير الوطني، يعود تاريخها إلى نزاع مصالي حاج مع الحزب الشيوعي الفرنسي PCF في فترة ما بين الحربين، والفجوة بين الحزب الشبوعي الجزائري PCA و حزب الشعب الجزائري PPP في أعقاب جرائم سطيف وخراطة وقالمة في ماي 1945، والخوف من إزعاج الولايات المتحدة، كلها أسباب للبقاء على مسافة من المعسكر الشرقي،

من جانبه، يسعى الاتحاد السوفيتي إلى تخفيف علاقاته مع الغرب، وفي هذا الصدد، يمكن لفرنسا، وهي عضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أن تؤدي دورا هاما، لا سيما إذا أخذت قوة حزبها الشيوعي في الاعتبار، يمكن أن يقود الحزب

الشيوعي الفرنس PCF فرنسا إلى تبني موقف مؤيد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، لكن تأثيرها يعتمد على اندماجها في الحياة السياسية الفرنسية. ومن المؤكد أن إدانة السياسة الفرنسية في الجزائر ستؤدي إلى عزل الحزب الشيوعي الفرنسي.

أخيرا، يريد الاتحاد السوفيتي، مثل الولايات المتحدة، تجنب تدويل المسألة الجزائرية مما قد يؤدي إلى إثارة تدخل منافسه. وهو موقف عززه رفض جبهة التحرير الوطني اعتبار الحزب الشيوعي الجزائري شريكًا في النضال في حرب الاستقلال. وهكذا في عام 1956، أثناء زيارة وفد برلماني فرنسي، أكد كروتشوف أنه لن يعارض بقاء فرنسا في الجزائر بشرط أن تتمكن من إيجاد حل مقبول للسكان الجزائريين.

ولكن من 1957-1958 لتزام المنظمات عبر الوطنية للشيوعية العالمية، فإن صعود التأكيد الأمريكي لصالح حل المشكلة الجزائرية والنداء الذي وجهته جبهة التحرير الوطني للحصول على المساعدة الصينية يعارضان هذا الحذر. والواقع أن احتياجات الكفاح من أجل الاستقلال تتزايد باستمرار، والجبهة تسعى للحصول على مصادر دخل جديدة ذات أهمية حاسمة، لم تتمكن من الحصول عليها في الغرب. وبسبب تقاعس الدول الغربية، توجهت جبهة

التحرير الوطني الى الدول الشرقية. تؤدي هذه البيانات الجديدة إلى مراجعة الموقف السوفيتي. كانت الاتصالات تتطور مع المنظمات النقابية الجزائرية، وفي المؤتمر الأفريقي الآسيوي في القاهرة في عام 1958، أعلنت دعمها لجبهة التحرير الوطني، مع الطموح الأساسي لتمهيد الطريق للتعاون السياسي والاقتصادي مع الجزائر التي تم إنهاء الاستعمار في المستقبل.

ونتيجة لهذه المعطيات الجديدة، قام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلدان أوروبا الشرقية بتسليم كميات كبيرة من الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني، كما يتضح من صعود السفينة اليوغوسلافية سلوفينيا على متنها ترسانة حقيقية شحنها وزير الدفاع التشيكي في يناير 1958. أدى تقارب جبهة التحرير الوطني مع منافستها الاشتراكية الصين الشعبية في عام 1960 إلى تعزيز الالتزام السوفيتي. من ناحية أخرى، يواصل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الدعوة إلى المفاوضات مع فرنسا ويرفض الاعتراف بحكم القانون (وحتى بحكم الواقع حتى أكتوبر 1960) بـ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA: لا يزال لا يرغب في الانفصال عن فرنسا ويريد تجنب إعطاء تسمية شيوعية للنضال الجزائري، والذي من شأنه أن يخدمها. على الجانب الآخر، تساعد جبهة التحرير

الوطني. وحسب بعض المصادر، تحدث عن مساعدة مادية وليست مالية من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في عام 1959. ويقدم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المساعدة غير الرسمية للقضية الجزائرية ويستخدم وسطاء مثل نقابات العمال والمنظمات الإنسانية وبلدان البارزة في أوروبا الشرقية.

ففي أوت عام 1958، أخذت نقابات عمال الشيوعيين FDGE في جمهورية ألمانيا الديمقراطية (RDA) عينة من المساعدة من «صندوق التضامن». في جويلية 1959، عن مساهمة قدرها 90000 مارك من عمال والمنجميين في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، و 15 مليون فرنك من نقابات العمال التشيك و 10 مليون فرنك سويسري من جميع البلدان الشرقية لعام 1958. وهذه الأموال ليست موجهة مباشرة إلى جبهة التحرير الوطني بل إلى نقابات العمال الجزائرية مثل اتحاد العام للعمال الجزائريين(UGTA) والهلال الأحمر الجزائري (CRA)، تحت ستار المعونة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين.

وهكذا، في يناير 1958، تحدث بعض المصادر عن توقع مساعدة من البلدان الشرقية بقيمة 300000 فرنك إلى الهلال الأحمر الجزائري CRA. كما يقوم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السوفياتية وبلدان أوروبا الشرقية بتدريب الاطارات المدنية والعسكرية الجزائرية، وتنظيم المظاهرات الجماهيرية والدعم، وتنفيذ الدعاية لشرح المشكلة الجزائرية. ومنذ عام 1960 فصاعدًا، تم تعزيز نشاط جبهة التحرير الوطني في البلدان الاشتراكية.

كما تقيم السفارات علاقات جادة. تم القيام برحلة في جوان 1960 من قبل وفد من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA إلى تشيكوسلوفاكيا. وأرسلت إلى رؤساء الدول مذكرات بشأن الحالة في الجزائر والكفاح الجزائري. وتجري اتصالات مباشرة في الأمم المتحدة مع العديد من القادة. تم تنظيم رحلات رسمية في عام 1959 وسبتمبر 1960 إلى الصين الشعبية، وكذلك في ماي 1960، بالتزامن مع زيارة إلى كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية. في الواقع، في ذلك الوقت، ركزت جبهة التحرير الوطني دبلوماسيتها على السعي للحصول على مساعدة حاسمة من جمهورية الصين الشعبية. على عكس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية،

نعم، لا تسعى الصين الشعبية إلى تجنيب فرنسا ؛ يطرح المشكلة من حيث علاقات القوة والدعم «أي نضال تحرري يمكن أن يضعف ويقلل من نفوذ الكتلة الغربية ككل». ونظرا

للاحتياجات المتزايدة للنضال الجاري على الساحة الدولية، تفكر جبهة التحرير الوطني في فائدة المعونة الصينية، ولا سيما في المجالين المالي والعسكري. في وقت مبكر من عام 1958، اعترفت جمهورية الصين الشعبية وكذلك فيتنام الشمالية الاشتراكية وكوريا الشمالية رسمياً بـ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA وبالتالي من المرجح أن تمول جبهة التحرير الوطني. في أوت 1958، جمعت لجنة فيتنام لاستقلال الجزائر الأموال. واعتبارا من نهاية عام 1958، يبدو أن جمهورية الصين الشعبية مستعدة لتقديم دعم مالي غير مشروط إلى المنطقة الاقتصادية العالمية، وفي بداية عام 1959 تقدم مساعدتها المادية. وكانت النتيجة توقيع اتفاق بشأن المساعدة المالية والمعدات العسكرية. لذلك يجب على الصين تزويد جيش التحرير الوطني بالأسلحة والذخيرة ومعدات التخريب والطائرات وطائرات الهليكوبتر، ومتخصصين في التخريب ومقاتلين. وفي ربيع عام 1959، منحت أئتمانًا طويل الأجل قدره 25 مليون دولار لشراء معدات وقابلة للسداد بعد الاستقلال. دفع فشل محادثات مولان Melun بين فرنسا و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA إلى طلب مزيد من المساعدة من البلدان الاشتراكية وخاصة من جمهورية الصين الشعبية، التي ردت في أكتوبر 1960 بمساعدة غير

مشروطة بالعملة الأجنبية وفي مارس 1961 بقرض بقيمة 6 مليون جنيه إسترليني قابل للسداد على مدى أربع سنوات. من1960، ذكرت الحكومتان إرسال متطوعين صينيين للإلتحاق بالجيش التحرير الوطني. لكن جبهة التحرير الوطني تقول إنها تبحث عن فنيين وليست على استعداد لقبول كتلة كبيرة من المتطوعين. يخشى بعض أعضاء جبهة التحرير الوطني من إرادة جمهورية الصين الشعبية للهيمنة في إفريقيا حيث يمكن أن تكون الجزائر نقطة عبور، حتى لو كانت بعيدة، تبدو أقل خطورة من الاتحاد السوفيتي. لا تريد جبهة التحرير الوطني أن تكون تحت سيطرة أي قوة أجنبية ؛ إنها تريد استقلال الجزائر في الداخل والخارج. وبالتالي، فإنها لا تريد أن تحتكر جمهورية الصين الشعبية أو أي قوة أو مجموعة بلدان أخرى الدعم ؛ يجب تنويع مصادر مساعدته لموازنة تأثير قوي للغاية. وعلى أي حال، أكد الرئيس ليو تشاو تشي **Liou Chaou Chi** من جديد في جوان 1961 دعمه الكامل لجبهة التحرير الوطني. هذا الدعم هو واحد من أوضح وأكبر الدعم الذي اكتسبته جبهة التحرير الوطني خلال الحرب. وبالإضافة إلى المساعدة الحكومية، أرسلت منظمات صينية مختلفة أموالا. وقد أفادت جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير التحرير وجيش التحرير الوطني الجزائري

بوجود مجموعات في عام 1958 وخاصة في أوت من قبل لجنة التضامن الصينية والاتحاد الصيني لنقابات العمال والرابطة الصينية الإسلامية. في عام 1959، قدم الصليب الأحمر الصيني تبرعات.

مساعدات من المنظمات الدولية

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة (CISL) والذي تأسس عام 1949، هذه المنظمة هي جزء من خط سياسي غربي في حقبة الحرب الباردة، لذا فهي تتبع زعيمها الأمريكي.

تم تجميعها حول عدة مواضيع: الحرية، وإدانة الشمولية (السوفيتية أو الإسبانية)، والديمقراطية الاقتصادية. في عام 1951، قرر الكونجرس في ميلانو بإيطاليا بذل جهد كبير لمساعدة وتدريب المديرين التنفيذيين للنقابات العمالية في البلدان الاستعمارية .

و الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة (CISL) هو واحدة من أكبر المنظمات العالمية. وحسب مقال نشر في جريدة باريس براس ***Paris Presse*** في جويلية 1956، أن «الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة اتخذ للتو موقفًا رسميًا للوطنيين الجزائريين من خلال قبول عضوية الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA». ولذلك فقد اعترفت ضمنا باستقلال الجزائر لأن منظمة جزائرية ليس لها مبرر لوجودها طالما أن التشريع الفرنسي ينطبق على الجزائر.

خلال فصل الصيف 1958 ، أخذت عينة من المساعدة من «صندوق التضامن الدولي» للمجموعة النقابية للشباب الجزائريين وإعالة أسر العمال الجزائريين في تونس. في عام 1959، جلبت عدة عشرات الملايين من الفرنكات لعدة سنوات. وفي نوفمبر 1957، سيصوت الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة في الواقع على الفضل - وإن كان غير مباشر، ولكنه متعمد - للجبهة، عبر الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA، «تقدر قيمتها بحوالي 10 ملايين».

الفيدرالية النقابية العالمية (*FSM*)

تعتبر الفيدرالية النقابية العالمية هي الأخرى نقابة عالمية وكبيرة جدا ولكن ذو اتجاه اشتراكي. ففي 15 نوفمبر 1957، أنشئ «يوم التضامن مع الشعب الجزائري»، بتبرعات من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، ومن الاتحاد النقابي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، الذي فتح حسابا خاصا للمعونة لصالح جبهة التحرير الوطني. في جويلية 1959، قدمت هذه الفيدرالية مساعدة مالية قدرها 5000 جنيه إسترليني.

لجنة الصليب الأحمر الدولية والصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي تم إنشاؤه لمساعدة ضحايا القتال في وقت الحرب ومن ثم السكان الأكثر هشاشة، والمرضى في وقت السلام، للصليب الأحمر مهمة إنسانية في المقام الأول. وعلاوة على ذلك، تسعى إلى تيسير التعاون بين الشعوب والأمم والإسهام في تسوية الصراعات بالوسائل السلمية.

ولذلك فإن أي مساعدة مالية من جانبها لن تدعم بداهة الكفاح المسلح الذي تشنه جبهة التحرير الوطني. ولذلك فإنه لا يمكن أن يستفيد إلا بصورة غير مباشرة أو غير متعمدة.

وعلى الصعيد الدولي، تمثلها هيئتان متميزتان ولكن متعاونتان تعاونا وثيقا: لجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي للصليب الأحمر. فالصليب الأحمر والهلال الأحمر. وعلى المستوى الوطني، هناك جمعيات الصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر للبلدان الإسلامية. وتستفيد هيئة الطعون المركزية من هذا الدعم الذي تقدمه مختلف الهياكل المذكورة.

وفي نهاية عام 1957، على سبيل المثال، كانت لجنة الصليب الأحمر الدولية تبلغ هذه المعونة جزئيا. فقد جمع 100 مليون فرنك سويسري من السويد والنرويج، الدانمرك، هولندا، المانيا الغربية،

سويسرا، لبنان، كندا. وفي مارس 1962، كتبت جريدة المجاهد عن بتحويل مبلغ قدره 95000 فرنك سويسري إلى السجناء الجزائريين.

الجمعيات الإسلامية الدولية

نفس لجان التحرير الإسلامية التي ظهرت منذ عام 1945 في إندونيسيا وباكستان وأماكن أخرى يبدو الآن أنه مهتم بالجزائر. من خلال جني دخلهم من جميع الجاليات الإسلامية في جميع أنحاء العالم، مع العديد من الشبكات، يمكنهم تزويد جبهة التحرير الوطني بمساعدة قيمة. ومع ذلك، فهي مادية ودعائية أكثر من كونها مالية.

- الإخوان المسلمون جمعية إسلامية ولدت في مصر عام 1927 وتطورت في جميع أنحاء الشرق الأوسط. كانت تكافح منذ أواخر الأربعينيات لتوسيع نفوذها في هذا الجزء من العالم وسرعان ما تفرض أفكارها على الحكومات. وفي إطار هذه السياسة، وبالتأكيد أيضا من منطلق التضامن العربي - الإسلامي، تدعم الجبهة من خلال العودة إليها، على سبيل المثال، ثمرة المجموعات المنظمة لصالحها.

- تقدم الرابطة السرية مساعدة مالية كبيرة جمعية الإسلام، خاصة من خلال فرعها في شمال إفريقيا. وللرابطة دخل كبير من أصل ومال ضعيفي التحديد، ولا سيما شراء الأسلحة في المانيا الغربية. ففي يناير 1956، قدمت 25 مليون فرنك لجبهة التحرير الوطني.

حجم الموارد

حجم الموارد المحلية

ومن الصعب إجراء تقييم مقبول للموارد المالية التي جمعتها جبهة التحرير الوطني على الأراضي الجزائرية. فمن ناحية، لا نملك سوى معلومات شفهية يقدمها بعض المجاهدات والمجاهدين وحتى بعض المواطنين، ومن ناحية أخرى، نمتلك ارشيف المجاهد 1956-1962، والذي فيه معلومات قيمة، بالاضافة لبعض الصحف والكتب والدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع الشائك, والحقيقة فإن هذه المصادر عن نفسها إن تقييماتها غالبا ما تكون نتيجة لاستقراء المعلومات القليلة التي تم جمعها على أرض الواقع. وعلاوة على ذلك، فإنها لا تقدم عادة سوى معلومات مجزأة عن منطقة أو ولاية واحدة أو بضع مناطق، فباستثناء الولاية الثالثة (القبائل) ولأنني ولدت فيها وترعرت والتحقت بالثورة في بدايتها، وقد سقطت في احدى الاشتباكات مع العدو وكان ذلك في 11 أوت 1956، أي أثناء التحضير للمؤتمر الصومام، وتم سجني وانتقلت من سجن تيزي وزو، الى سجون كل من الجزائر والبليدة والشلف، والى

غاية سجن وهران. لذلك فإنني استطيع الحديث اكثر عن الولاية الثالثة، واجد صعوبة كبيرة في الحديث عن الولايات الأخرى، بالاضافة الى الحالة السرية التي يتطور فيها الكفاح الجزائري تجعل من الصعب جمع المعلومات. وأخيرا، هناك ثغرات هامة جدا في بداية الحرب ونهايتها ؛ ولا يمكن الوصول إلى الوثائق في الوقت الراهن.

فلنطرح أولا مسألة الموارد المالية العامة لجبهة التحرير الوطني في الجزائر. في بداية الصراع، كانت الموارد المحلية لجبهة التحرير الوطني معدومة. ويجري تدريجيا إنشاء نظام أخذ العينات بالتوازي مع تطور جبهة التحرير الوطني في الإقليم، وبهذه الطريقة ستنمو تدريجيا.

ففي ماي 1957، نظرت السلطات العسكرية الفرنسية في الإمكانيات النظرية لإيرادات جبهة التحرير الوطني. وهي تستند إلى متوسط معدل الرسوم المختلفة وعدد الأشخاص المطلوب منهم دفع الاشتراكات. وسيؤدي ذلك إلى تحقيق دخل منتظم شهري يتراوح بين 5 و 6 بلايين دولار، أو ما يتراوح بين 60 و 72 مليار دولار سنويا. من المؤكد أن الإيرادات الفعلية بعيدة كل البعد عن مطابقة الإيرادات النظرية. وفقًا لدراسة أجرتها هيئة التفتيش المشتركة في

شمال إفريقيا، فإن مجموعها من 6 إلى 8 مليارات سنويًا، أو من 500 إلى 700 مليون شهريًا.

ويستخلص المكتب الثاني للمنطقة العسكرية العاشرة في الجزائر، بعد تحليل العديد من المعلومات والوثائق المحاسبية لجبهة التحرير الوطني، 750 إلى 850 مليون فرنك شهريا من الموارد العادية، أو 9 إلى 10,2 مليار فرنك سنويا.

تشهد هذه الأرقام على السهولة المالية لجبهة التحرير الوطني في الجزائر. ففي المدن التي تحظى بحماية أفضل من جانب السلطات الفرنسية، ومن بين المستوطنين الأوروبيين الذين لم يتأثروا حتى ذلك الحين، يمكن لجبهة التحرير الوطني أن تزيد دخلها، وهو أمر مستحيل في الريف بالنظر إلى الفقر المدقع لسكان الريف. إن الزيادة المحتملة للغاية في دخول جبهة التحرير الوطني FLN تقلق القوة الفرنسية، حتى لو سمحت العديد من المؤشرات بالاعتقاد بأن الجبهة تخاطر بمواجهة صعوبات متزايدة لدعم حجم الموارد العادية على هذا المستوى.

ففي عام 1957، بدأت جبهة التحرير الوطني تواجه مشاكل مالية، في الولاية الأول الاوراس النمامشة على سبيل المثال. في عام 1959، قدرت الميزانية المفترضة لجبهة التحرير الوطني بـ 8.8 مليار

فرنك سنويًا. ويبدو بوجه عام أن الدخل لم يستقر بل انخفض، بينما زادت النفقات. يبدو أنهم وصلوا إلى ذروة في نهاية عام 1957 لن يتجاوزوها بعد الآن.

وتجدر الإشارة إلى أن جبهة التحرير الوطني حققت في بعض الأحيان عوائد عالية، لكن تنظيمها للتحصيل لا يزال عرضة لإجراءات إنفاذ القانون الفرنسية.

فجبهة التحرير الوطني «تعاني من مشاكل لبعض الوقت». أدى انخفاض معين في قبضة السكان منذ 13 ماي 1958 والفقر في الريف، الذي ازداد، إلى انخفاض في عائدات التحصيل الضرائب. حتى مستوى الناحية يواجه صعوبات بينما كان في الماضي له فائضًا في كثير من الأحيان.

إبتداءا من عام 1960، كانت "المساعدة المالية من الخارج... تساعد على تخفيف الضغط على الفقراء بل ومساعدتهم". يبدو الآن أن الأغنياء هم من يتأثرون بشكل أساسي. وقد يعني ذلك انخفاضا توافقيا في الموارد المحلية أو بالأحرى إعادة توازن العبء الضريبي وفقا للقدرات الفردية.

وعلاوة على ذلك، توجد خلافات إقليمية داخل الجزائر. وأسباب ذلك هي، من ناحية، إنشاء جبهة التحرير الوطني أو

أهميتها، بل على العكس من ذلك، السيطرة الفرنسية، ومن ناحية أخرى، وثروة المقاطعات، الاقتصادية والديمغرافية، فضلا عن دعم السكان، على مستوى التبرعات، حتى وإن كانت جبهة التحرير الوطني تلجأ بشكل متزايد إلىالصرامة من أجل دفع الاشتراكات.

أما الولاية الثالثة (القبائل) فهي الولاية التي لدينا فيها أكبر قدر من المعلومات وأيضًا الولاية التي تتمتع بأفضل صحة مالية. يتم توفير الدخل الوفير من خلال التبرعات. في نهاية عام 1956، لم يكن لديها سوى 445 مليون فرنك في خزائنها. هذا ليس كثيرًا، لكن النظام المالي لجبهة التحرير الوطني يتم تنظيمه تدريجيًا، وهي بالفعل الولاية التي تقدم أكثر التقارير. في عام 1957، بلغ إجمالي حجم إيراداتها 1798 مليار فرنك لتصل إلى ما يقرب من 2 مليار في عام 1958، وتمثل التبرعات 68٪ في عام 1957 وأكثر من 70٪ في عام 1958.

وبقيت المساهمة التي قدمتها مدينة الجزائر، حيث تعمل شبكات التحصيل القائمة على التقارب في كل منطقة من مناطق الولاية الثالثة، ضئيلة في عام 1958، حيث بلغت 17 مليون فقط، أو 0,8% من إجمالي الإيرادات. وقد تم تنظيم هذه الشبكات في

النصف الثاني من العام، ويبدو أنها حققت نتائج أكبر في الربع الأول من عام 1959، ولكن دون توفير أكثر من 20 مليون للولاية الثالثة. وفي عام 1959، لم يتغير الوضع كثيرا، ويبدو الأمر كذلك بالنسبة لهذه الولاية الى غاية 1962.

أما الولاية الخامسة (القطاع الوهراني) وهي الأقل ازدهارًا بالنسبة لجبهة التحرير الوطني. في نهاية عام 1956 كان لديها 35 مليون فرنك فقط. يفترض حسب العارفين بالمنطقة «الارتباط بالسكان أقل قوة هناك خاصة عندما نعلم أن الولاية الخامسة اقتصاديًا هي منطقة أكثر ثراءً من الولاية الأولى والولاية الثانية والولاية الثالثة».

وفيما يتعلق بالولايات الأخرى، لا يمكن استخدام عناصر النقاط إلا كأساس للاستقراء الذي لا يمكن استخلاص استنتاجات حذرة منه. يمكن للمرء أن يلاحظ ببساطة وجود اختلال جغرافي. فهناك اختلافات بين الولايات، ولكنها أيضًا داخلية للولاية الواحدة هناك فرق، بين المساحات القريبة.

وهكذا في الولاية الأولى (الأوراس-النمامشة)، تنتج المنطقة الأولى من مارس إلى جوان 1958 241 مليون فرنك مقابل 38

مليون فرنك للمنطقة الرابعة. وفي الولاية الرابعة (الجزائر أو الوسط) فإن الناحية الثانية من المنطقة الأولى تنتج 570000 فرنك في فبراير 1959 مقارنة بـ 2,7 مليون للناحية الثالثة.

حجم موارد فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا

بلغ عدد السكان الجزائريين الذين يعيشون في فرنسا 436000 في عام 1962، لذلك فإن إمكانيات موارد فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا محدودة.

ومع ذلك، كانت المساهمة المالية لفيدرالية جبهة التحرير في فرنسا في الكفاح المسلح ذات أهمية قصوى. ينقل المجاهد علي هارون التصريحات التي سجلها أحمد فرنسيس، وزير المالية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، في تقريره إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA لعام 1961: «تشكل مساهمة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا 80٪ من إجمالي الموارد المالية للحكومة المؤقتة».

ويشهد حداد حمادة: "أهم شيء بالنسبة لنا هو المال. فموارد فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا، التي لا تقل عن نصف الميزانية المتاحة لـ للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA شهريًا، بشكل حاسم في خزانة الحرب للحكومة المؤقتة.

وبالرغم من أن الأرقام المقدمة تشير إلى فترة معينة وإلى بند تمويل معين، فإنها تظهر مع ذلك الدور الذي تؤديه الهجرة الجزائرية في تمويل الثورة. كما هو الحال في الجزائر، استغرق هيكلة المنظمة المالية وقتًا.

فإيرادات 1954-1955 تكاد تكون معدومة ؛ بدأت بداية الزيادة في عام 1956. ولكن مع التأسيس الفعال لشبكتي جينسون وكوريل (1957) والتنفيذ الأفضل لجبهة التحرير الوطني بدأت الأموال تصبح كبيرة حقًا. بعد ذلك 1958، يستمر حجم الموارد في الزيادة (4.4 مليار في عام 1958، وفقًا لهارون) حتى عام 1962 عندما يتم الوصول إلى السجلات (700 مليون تم جمعها في شهر جويلية فقط).

ومن هنا، يتضح بسرعة أن المساهمات هي المصدر الرئيسي للإيرادات. وبالمثل، تم تسليط الضوء على أهمية مساهمة فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا.

ومن ناحية أخرى، هناك اتجاه سنوي نحو زيادة مطردة في الموارد، رغم أن الإيرادات الشهرية تتفاوت أكثر بالتفصيل.

وتكتسي شهري جويلية ونوفمبر أهمية خاصة بسبب المجموعتين الاستثنائيتين (5 جويلية، 1 نوفمبر)، ولكنهما تميلان إلى تحقيق نتائج أقل مع تزايد الأعباء المالية الأخرى على الجزائريين.

وفي غياب البيانات تماما، لا يمكننا أن نحدد كميا المساهمة المالية لفيدرالية كل من تونس والمغرب ذاتهما.

حجم الموارد الخارجية

وتتراكم هنا المعونة المباشرة وغير المباشرة ذات الطابع المالي، فضلا عن المعونة المقدمة إلى جبهة التحرير الوطني بدون وسيط أو إلى الهلال الأحمر الجزائري، والاتحاد العام للعمال الجزائريين. المعلومات العالمية الوحيدة التي تمكنا من الحصول عليها تتعلق بالأشهر السبعة الأولى من عام 1959، وهي البيانات التي تم جمعها في أرشيف المصالح التاريخية للجيش البري SHAT والتي لا تزال تقييمات أجراها معسكر جبهة التحرير الوطني المعارض، والتي تعاني من نقص شديد. الميزانية العمومية التي يمكننا رسمها يجب أن تؤخذ بحذر شديد.

وسيبلغ مجموع الدخل من الخارج خلال هذه الأشهر السبعة 6.380 مليار فرنك، مما سيبلغ، إذا كانت المدفوعات منتظمة طوال

العام، مساهمة تقارب 11 مليار فرنك لعام 1959. ويقدرهم ملخص سنوي بـ 10 مليارات فرنك، كما في العام السابق. من ناحية أخرى، تعتقد بعض المصادر أنه يمكن أن يصل إلى 12 مليار. واستنادا إلى تقديرات الموارد الواردة أدناه في الفترة من يناير إلى أوت 1959، يمكن التمييز بين مساهمات مختلف البلدان والمنظمات.

وقد يتضح أن 95.90٪ من إجمالي الدخل يأتي من الدول العربية، ويبدو بوضوح كمصرفيين لجبهة التحرير الوطني، وبشكل أكثر دقة العراق ومصر اللذان يشاركان على التوالي في 40 و 9٪ و 28، 8٪ في ذلك العام. تشكل الكويت (12، 2٪) وسوريا (6، 5٪) والمملكة العربية السعودية (5.2٪) والأردن (3، 6٪) والدول العربية الأخرى حوالي 3، 5٪ من إجمالي مساهماتها. وتدعو النسب المئوية المنسوبة إلى مصر والمملكة العربية السعودية إلى التفكير. في الواقع، ستكون مساهمة المملكة العربية السعودية متفوقة بالتأكيد. ووفقًا لمذكرات فتحي الديب وعبد الناصر والثورة الجزائرية، لم تمول مصر جبهة التحرير الوطني بهذه الطريقة المهمة. ربما يكون المصريون، الذين لديهم أجهزة سرية منظمة جيدًا، قد ضللوا التحقيقات الفرنسية.

من ناحية أخرى، ربما أدى جو الحرب الباردة والعقلية المعادية لمصر للخدمات الفرنسية إلى المبالغة في مساهمة مصر في جبهة التحرير الوطني. وعلى أي حال، فإن تمويل البلدان العربية يتوافق مع مشاركتها الدبلوماسية مع جبهة التحرير الوطني. خلال النصف الأول من الحرب، ظلت أيضًا الأكثر انتظامًا وأهمية طوال الفترة.

وبالمقارنة مع هذه البلدان، يبدو أن المساهمة المالية الفعلية من بقية العالم منخفضة جدا، وإن كان لا بد من التذكير بأن مختلف أشكال الدعم التي تقدمها هذه البلدان، غير المدرجة هنا، لا غنى عنها لجبهة التحرير الوطني.

تمثل أمريكا اللاتينية. 41٪ مساعدة لجبهة التحرير الوطني. فالبعد الجغرافي للجبهة، والمكان الصغير الذي تشغله على الساحة الدولية، والوجود المتواضع والمتأخر لجبهة التحرير الوطني على أراضيها كلها أسباب سبق ذكرها كانت ستؤدي إلى تصور إسهام أكثر تواضعا.

غير أن بلدان عدم الانحياز في آسيا، الملتزمة بالقضية المناهضة للاستعمار، لا تجعل تمويل جبهة التحرير الوطني أولوية ولا تمثل سوى 0.94٪ من المساعدات الخارجية.

فالغرب، المخلص لفرنسا، لا يساهم كثيرًا أيضًا. إيطاليا و المانيا الاتحادية يقدمان سوى تقديم 0.65٪ المداخل الأجنبية. يشارك الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة في حدود 0,21%.
ثم يمثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والدول البارزة في المعسكر الاشتراكي ، التي كان دعمها حديثًا، 0,78%. وتوحي زيادة تطوير روابطهما مع جبهة التحرير الوطني بحدوث زيادة كبيرة في مساهمتهما.

لا تزال مشاركة الصين الشعبية منخفضة مع 0.08%. ويمكن التقليل من شأن هذا الرقم. ومن المقرر زيادته في عام 1960.

إن المساعدة من الخارج هي دعم أساسي للجهود الحربية لجبهة التحرير الوطني وتساعد أولاً وقبل كل شيء على تلبية الاحتياجات المتزايدة للمنظمة الخارجية وجيش الحدود في كل من تونس والمغرب. ومع ذلك، من الناحية الكمية والنوعية، فإن الموارد الموجودة في الأراضي الجزائرية والفرنسية هي ذات أهمية حيوية لجبهة التحرير الوطني - جيش التحرير الوطني. فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، التي تستفيد من الإيرادات الخارجية، موجودة فقط لمواصلة الكفاح المسلح في الجزائر وعلى التراب الفرنسي في

فرنسا نفسها، والنضال السياسي على الساحة الدولية. وفي حالة فشل المعونة الخارجية، ستتوقف الزيادة في إمكانات جبهة التحرير الوطني - جيش التحرير الوطني. ستتلقى مواردها المالية ضربة خطيرة للغاية ولكن لن يتم تقويضها بشكل لا يمكن إصلاحه. سيستمر الصراع الداخلي، وسيتم تقليص المنظمة الخارجية إلى أبعاد أصغر. تمثل المبالغ المحصلة من السكان المسلمين الجزائريين في فرنسا والجزائر أكثر من نصف الإيرادات، وهي النفقات الرئيسية التي تفرض جهدها في القضاء على الاستعمار الفرنسي وكسر شوكته في الداخل وعبر العالم.

ومع ذلك، مع اندلاع الحرب، يتخذ الصراع بعدا جديدا. وتطوير المنظمة الخارجية لجبهة التحرير الوطني - جيش التحرير الوطني نتطابق وسائل الحصول على الاستقلال مع اللهجة التي توضع أكثر فأكثر في المعركة الدبلوماسية بينما يواصل الكفاح داخل الأراضي الجزائرية ضد العدو الفرنسي. يتطلب هذا التطور البحث عن دخل جديد، ويمكن أن يسير توعية السكان والقادة الأجانب جنباً إلى جنب. وبهذه الطريقة، إذا لم تكن المعونة الخارجية حيوية لنضال جبهة التحرير الوطني من أجل استقلال الجزائر، فمن

الضروري أن تكون أكثر فعالية. في وقت مبكر من عام 1958، سمح له بتمويل ما يقرب من نصف نفقاته.

أشكال الدعم الأخرى

وتقدم هذه المساعدة بطرق مختلفة أهمها:

- توريد الأسلحة والمعدات العسكرية والاتصالات،
- تدريب موظفي وأخصائيي جبهة التحرير الوطني وجنود جيش التحرير الوطني - تقديم المعونة الصحية والإنسانية للسكان الجزائريين واللاجئين،
- مساعدة الطلبة الجزائريين.

وهذه المساهمات، التي غالبا ما تكون عينية، ترقى إلى مستوى المساعدة المالية في الكفاح، لأنها تمثل نفقات لجبهة التحرير الوطني. وتأتي معدات جيش التحرير الوطني بشكل حصري تقريبًا من أوروبا والشرق الأوسط، وفقًا لتقرير عسكري فرنسي صدر في ماي 1960.

تعد مصر وتونس والمغرب وسوريا من «المؤيدين الأحرار» المهمين، وكذلك الجمعيات الإسلامية الدولية مثل جمعية الإسلام التي تمول الكثير من مشتريات الأسلحة من المانيا الاتحادية. في يناير 1956 دفعت 30 مليون فرنك من الأسلحة لجبهة التحرير

الوطني. وتعد كل من وتونس ومصر والمغرب قواعد لوجستية لإعادة توزيع الأسلحة من بلدان أخرى.

فعمليات الشراء تتم، على سبيل المثال، في ألمانيا وإيطاليا وتركيا وإسبانيا. وكانت إنجلترا ستدعم جبهة التحرير الوطني في الأسلحة والذخيرة من خلال خدماتها الخاصة، مثل الولايات المتحدة، كما رأينا، بدعم غير رسمي من الحكومة.

يساهم الصناعيون أيضًا في المجهود الحربي لجبهة التحرير الوطني - جيش التحرير الوطني، مجانًا أو غير ذلك. هذا هو الحال، وفقا لأجهزة المخابرات الفرنسية، بيريتا Beretta من ايطاليا، وتيليفانكن Telefunken من المانيا الاتحادية.

وفيما يتعلق بالبلدان الاشتراكية، فإن الاتحاد السوفياتي «أعطى الأسلحة عن طريق المصريين الذين أعادوا المعدات المستعملة إلى جبهة التحرير الوطني». ومع ذلك، كانت مساعدته المادية ستظل محدودة، وفقًا لبعض المصادر .

وتقوم تشيكوسلوفاكيا، وبلغاريا، ويوغوسلافيا، بتزويد بالأسلحة. من خلال مؤتمر العمل، دعمت جمهورية ألمانيا الديمقراطية، كما قيل «الكفاح من أجل تحرير الشعب الجزائري في

1958 من خلال تبرعات مادية تزيد قيمتها عن 800000 مارك».

وفي عام1961، منحت الصين رسمياً مساعدة مادية غير مشروطة.

من حيث تدريب اطارات جبهة التحرير الوطني وجنود جيش التحرير الوطني، فإن المساهمة العربية مهمة للغاية. ويوفر أخصائيو التدريب في مصر وسوريا وليبيا والعراق، وتونس والمغرب مدربين، ويقيمون معسكرات تدريب وأماكن استراحة للجنود الجزائريين. في عام 1961 وافقت الصين على تدريب ضباط الأركان والطيارين في أكاديمياتها. وفي تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية تم تدريب الاطارات العسكرية. اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، يوغوسلافيا، وخاصة جمهورية ألمانيا الديمقراطية، يعتني بالطلاب الجزائريين. هذا هو الحال أيضًا، ولكن بدرجة أقل، بالنسبة لبلغاريا. أما في الغرب، فإن مشاركة المانيا الاتحادية تحتاج الى توضيح ونقاش.

وتقدم المساعدة الصحية والإنسانية البلدان العربية والاشتراكية، وكذلك بعض البلدان الغربية. والإسهامات التونسية

والمغربية في القضية الجزائرية هامة جدا في هذا الصدد. وهي تنطبق أساسا على اللاجئين الجزائريين المتمركزين على أراضيهم وتتألف، على سبيل المثال، من توفير الهياكل الأساسية لهم. كما يبدو أن مصر هي التي «تدفع أساسًا مساعدات على شكل اغذية لجبهة التحرير الوطني» والتي «توفر الإغاثة بدلاً من ذلك طالما أن الآخرين لا يساعدون ماليًا». في عام 1957، قُدرت مساهمة مصر العينية بنحو 2 مليار فرنك. والمساعدة الإنسانية التي تقدمها بلدان الشرق كبيرة أيضا. ويمثل الاتحاد السوفياتي أكبر إسهام له في القضية الجزائرية ؛ قدم الصليب الأحمر السوفيتي حوالي 35 مليار فرنك عينيًا إلى الهلال الأحمر الجزائري CRA في أوائل عام 1958. بلغاريا «عرضت على جيش التحرير الوطني في 1961 ما يعادل 1 مليار دولار في ذلك الوقت في الشاحنات والعدس والفاصوليا والحمص والطماطم والملابس والخيام والأحذية». وتقدم تشيكوسلوفاكيا المساعدة العينية إلى الهلال الأحمر الجزائري. وتعتني يوغوسلافيا باللاجئين)، وفي أبريل 1958، توجهت إليهم قافلة نزلت في تونس العاصمة.

وفي الغرب، أفادت التقارير بأن الولايات المتحدة قد خططت لتقديم مساعدة عينية إلى الهلال الأحمر الجزائري، تبلغ

نحو 000 700 دولار في يناير 1958. أرسلت اليابان الأدوية في أوت 1958.

لقد تمكنا من تقديم أرقام لمرة واحدة فقط عن مبلغ هذه المساعدة المالية غير المباشرة. تقديرها صعب للغاية لأن المعلومات مجزأة وغير كاملة. ومع ذلك، فإن بعض الاستنتاجات واضحة. تظهر الدول العربية مرة أخرى كمؤيدين عظماء. وتلعب البلدان الاشتراكية أيضا دورا أساسيا، وهنا أكثر مما تلعبه في المعونة المالية البحتة.

الغرب أقل حضورا بكثير، وبلدان الجنوب وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ليست موجودة على الإطلاق. وعادة ما يفسر ذلك بحالة الفقر المدقع والحاجة إلى تلقي هذه المساعدة بأنفسهم.

ولكل مسرح من مسارح النضال من أجل الاستقلال مصادر تمويل خاصة به.تركز فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا على الأموال التي يدفعها الجزائريون الذين يعيشون في فرنسا واوروبا الغربية عموما. ولكن الأموال التي تجمع من الجزائريين في تونس والمغرب إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA وبشكل أكثر دقة تدفع إلى وزارة الداخلية.

إدارة الأموال

مهما كان مصدره، فإن دخل جبهة التحرير الوطني ليس مركزيًا في صندوق مشترك. إن التشتت الجغرافي للثورة والرغبة في نشر المخاطر يتعارضان مع وحدة الميزانية المالية.

على الرغم من أن الأشكال المختلفة لعمل الاستقلال تبدو معزولة، إلا أنها تعزز بعضها البعض. يرتبط كل منهما بالآخر من خلال التدفقات المالية التي تختلف أهميتها واتجاهها. وتعكس تحركات الأموال هذه الترابط بين مختلف مجالات النضال وتعبر بشكل ملموس عن وحدتها العضوية. وهي تحدث في اتجاه محدد: تقدم فيدرالية جبهة التحريرفي فرنسا مساعدة قيمة للمنظمة المركزية، بينما يمول الأخير العجز الصافي لجبهة التحرير الوطني/جيش التحرير الوطني في الأراضي الجزائرية.

وتكشف المادة 40 من الفصل الثامن من النظام الأساسي للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية (CNRA و GPRA)، فيما يتعلق بمناولة الأموال، أن "أي اختلاس لممتلكات جبهة التحرير الوطني من قبل وصي أو مدير يعتبر جريمة خطيرة تتطلب الملاحقة

القضائية. " ويبقى أن نرى ما إذا كان النظام المالي لجبهة التحرير الوطني فعالا.

داخل الجزائر وداخل الفيدراليات

المناولة والتسليم

تقوم هيئات الجمع بما يلي:

يختلف نظام الجمع حسب ما إذا كان ينطبق على المناطق الخاضعة للإدارة الفرنسية أو على المناطق الخارجة عن سيطرتها، على الأقل جزئيًا.

في المناطق التي يسيطر عليها الفرنسيون بالكامل، هناك شبكات سرية تجمع الأموال من خلال الإقناع أو الخوف.

في المناطق الخارجة عن هذه السيطرة، «المنظمة السياسية العسكرية» (أو نظام) يتناول رسميا المسائل المالية. تعتزم جبهة التحرير الوطني استبدال الإدارة الفرنسية بإدارة جزائرية بحتة.

في كل قرية أو جزء من الدوار للريف أو المنطقة أو حتى الشارع في المدن، يوجد مدير محلي، جامع أساسي، يجمع الأموال. ثم

يعطيهم للجامع الرئيسي أو المفوض السياسي لمستوى القسمة الذي يعتمد عليه. يتم اختيار هذا الجامع الأساسي دائمًا ضمن السكان، ويتم تكليفه أحيانًا من قبلها. غالبًا ما يكون تاجرًا متجولًا أو تاجرًا. يمكن مساعدته في المدينة من قبل «لجان الدعم». تتألف هذه اللجان من شخصيات بارزة ذات مكانة فكرية أو تقليدية ودور قوي في الحياة الاقتصادية، وتعمل كضامن للدعاة. وهم يقدمون المساعدة السرية والفعالة إلى جبهة التحرير الوطني، وينقلون الرسائل ويخفون أعضاء جبهة التحرير الوطني المطلوبين. جمع التبرعات هو نشاطهم الأساسي.

تغير أسلوب الجمع في عام 1959. ويدعو توجيه مؤرخ 14 ديسمبر 1958 إلى إنشاء وحدات مالية من 5 الى 8 اشخاص المجمعين حول رئيس، كما هو الحال في النظام السائد في فرنسا. أعضاء الخلية لا يعرفون بعضهم البعض ويرتبطون فقط بقائدهم المعروف بلقب. وبالتالي فإن تفكيك الشبكات المالية أقل سهولة.

ومع ذلك، يظل المبدأ كما هو: يعطي الجامع الأساسي الأموال لرئيسه، وهذا حتى مستوى الولاية.

في بعض الأحيان، يصبح الأفراد الذين يخضعون لضرائب شديدة جامعين عرضيين من أجل جمع الأموال التي يُطلب منهم

القيام بها. ففي المراكز الحضرية، يوجد جامعون حسب المهنة، مختلفون عن جامعي الأحياء، وبعضهم يخضع للضريبة مرتين.

ويبدو أن نفس نظام المسؤولين المحليين يعمل بين السكان الجزائريين في فيدراليات جبهة التحرير في فرنسا وتونس والمغرب.

في فرنسا، كما هو الحال في الفيدراليتين الآخرتين، وكلاء جبهة التحرير الوطني لجمع المساهمات في كل حي فقير أو حي أو مبنى أو فندق. ومع ذلك، في تونس والمغرب، فقط اللاجئون الذين لديهم الوسائل للقيام بذلك، وبعضهم يعيش فقط على المعونة والمعونة الدولية التي تمنحها جبهة التحرير الوطني. ثم يتم تركيز الأموال على مستوى المدينة، ثم المنطقة، قبل إرسالها إلى رئيس فيدرالية جبهة التحرير.

وتسترد نقابات العمال والطلبة (UGEMA و UGTA) مباشرة الزيادات المخصصة لجبهة التحرير الوطني في نفس الوقت الذي تستوفي فيه رسوم العضوية ورسومها. بالنسبة للتجار، هناك شبكات إدراك خاصة: المجتمعات الموزابية في الجزائر، على سبيل المثال، لديها جامعيها الخاصين.

أماكن التجميع

أصحاب جمع المال هم من يسافرون إلى الأطراف المهتمة. لتجنب تحديد الموقع بسهولة، لا يوجد مكان محدد للإدراك.

في الريف الجزائري، يتم جمع الأموال في المنزل حيث يتم لم شمل الأسرة بأكملها، أو في الأسواق.

في المدن، في الجزائر كما هو الحال في فرنسا، كإجراء أمني، تعتبر مجموعات المنازل هي الاستثناء، ويختار المرء أماكن العمل، في وقت الأجر، أو في بعض الأحيان، في الأماكن المزدحمة للغاية حيث ينضم عدد قليل من الرجال، بأعداد صغيرة، إلى عدم جذب الانتباه، في دفع ما عليهم. يمكن أن يكون في مقهى، ساحة، حديقة عامة...

في مارس 1958 1، دعا توجيه جبهة التحرير الوطني إلى وقف المجموعات الفردية واستخدام الوسطاء مثل مالكي المقاهي المغاربية. لكن هذه الممارسة لن تحل أبدًا محل المجموعة الفردية تمامًا، حيث يتم احترام السرية بشكل أفضل في النظام الأصلي.

ففي فيدرالية تونس والمغرب، تعتبر مواقع الجمع قليلة الأهمية نظرًا لأن المجموعات مدعومة أو مسموحًا بها من قبل الحكومات. ويحتجزون إما في أماكن يتركز فيها السكان الجزائريون، أو في

أماكن رسمية عندما يتعلق الأمر بالمجموعات التي تنظمها الحكومات من سكانها.

تواريخ عمليات جمع المال وتواترها

يقوم الأشخاص المخول لهم بجمع المال من المحليون في نهاية الشهر بتحويل عائدات الاشتراكات المنتظمة التي يجمعونها في الجزائر، دون موعد محدد، بمناسبة جولاتهم. تكون المدفوعات شهرية في الغالب، باستثناء بعض المزارعين والبدو في الجنوب، الذين يدفعون مستحقاتهم كل ستة أشهر أو مرة واحدة في السنة.

فرنسا، حيث يوجد عدد أقل من المساهمين ولكن أكثر تركيزًا وهيكلة أفضل، يتعين على العناصر دفع مساهماتها في الاجتماع الأخير من الشهر. وفي هذه الاجتماعات، يتم رصد عدد الموظفين ودفع الاشتراكات في كثير من الأحيان في أماكن مملوكة لتاجر جزائري. في المدن، في فرنسا كما في الجزائر، في بداية الصراع الثورة، يبدو أن الانتعاش يحدث بين 25 و 30 من كل شهر. بعد ذلك، في فرنسا الحضرية، في مواجهة مضاعفة الاعتقالات ومصادرة الأموال، تقرر جبهة التحرير الوطني تنظيم المجموعات

بشكل غير منتظم وتزويد كل قطاع بجدول زمني خاص به للتحصيل. في الجزائر، لا تظهر المشكلة بنفس الطريقة لأنه من الأسهل إخفاء مبالغ كبيرة من المال داخل سكان يغلب عليهم الطابع الجزائري.

وفيما يتعلق فيدرالية جبهة التحرير في تونس والمغرب، يبدو أن التحصيل الشهري للاشتراكات قد اعتمد أيضا. ومع ذلك، بالنسبة للضرائب الأخرى، لا توجد دورية، باستثناء التحصيلات التي أجريت في 5 جويلية و 1 نوفمبر.

يتم تحصيل الغرامات والتبرعات عند ظهور القضية. يقوم جامعو الأموال الأساسيون بإرجاع هذه الأموال في نفس الوقت الذي تعيد فيه المساهمات.

آليات جمع المال

لا يوجد أي جمع تقريبًا في الجزائر وفرنسا بالمعنى الدقيق للمصطلح، حيث أن المنظمة المالية سرية، باستثناء بعض المناطق الجزائرية التي تسيطر عليها جبهة التحرير الوطني. وكقاعدة عامة، تسدد المدفوعات الفردية يدويا.

ومع ذلك، لدى كل "مشتا" صندوق بريد لتلقي الأوامر البريدية المحتملة وإيداع الأموال من قبل ضباط الاتصال.
وتكتسي الحاولات القادمة من فرنسا أهمية خاصة. فبعض الجزائريين العاملين في فرنسا يتم الاتصال بهم مباشرة من قبل منطقتهم الأصلية وإرسال مساهماتهم. وتحاول جبهة التحرير الوطني وضع حد لهذه الممارسات من أجل تجنب الازدواج الضريبي، ولكن في أوقات الصعوبات المالية، كما حدث في عام 1957، يمارس هذا النظام عادة. وتجدر الإشارة إلى أنه مع إفقار السكان خلال الثورة، في مناطق معينة مثل قالمة، تتناقص مدفوعات الأموال إلى تلك العينية. ثم تفتقر جبهة التحرير الوطني بشدة إلى المال النقدي.

يمكن استخدام القنوات المصرفية، ولكن من الصعب التمييز بين هذه المعاملات والمعاملات التجارية العادية، حيث يمكن تغطيتها، خاصة على المستويات الأعلى.

تُستخدم نواقل أخرى أصلية لجمع الأموال، لكن هذه الحلول لا تزال أقلية. في الجزائر العاصمة، على سبيل المثال، يعمل بائعو تذاكر اليانصيب الوطنيون كجامعين. وفيما يتعلق بالمدفوعات العينية، قام خياط جزائري بصنع الملابس للأفراد وترك الأمر لجمع

التبرعات لتحصيل المدفوعات بدلاً منه. يشهد هذان المثالان الفريدان على القدرة الكبيرة للمنظمة المالية على التكيف مع الفرص المختلفة التي تواجهها.

في وقت مبكر من أكتوبر 1955، كان على هواة الجمع استخدام الإخطارات الضريبية التي توزعها المنظمة، والتي تحمل ختم الولاية والمنطقة وأحيانًا المنطقة والمنطقة.

في نوفمبر 1956، طلب الأخضر بن طوبال، قائد الولاية الثانية آنذاك، من لجنة التنسيق والتنفيذ CCE «دفاتر الأسهم التي تعمل كإيصالات للشؤون المالية من مائة فرنك إلى عشرة ملايين فرنك». بعد ذلك، يجب على القائمين على الجمع إصدار إيصالات من دفاتر هذه التي تحمل نفس طابع الإشعارات الضريبية. منذ أوت 1956، بذلت لجنة التنسيق والتنفيذ CCE جهدًا حقيقيًا للتنظيم المالي، بالتوازي مع الجهود المبذولة لتحسين التنظيم العام لجبهة التحرير الوطني. في البداية تعسفية وغير منظمة، تتخذ المجموعات بعد ذلك شكلاً «منتظمًا» وتكتسب القائمين على الجمع المعتمدين، والتعريفات الدقيقة، والتواتر الدوري، وإصدار الإيصالات على نطاق واسع.

العلاقة بين جبهة والسكان

وفي الجزائر، جرى الاتصال بين أعضاء جبهة التحرير الوطني والسكان دون صعوبة كبيرة، شفهيا في كثير من الأحيان، من قريب أو أحد معارفه. تم الاتصال عمومًا بالشخصيات التي تعيش في الجزائر والتجار الأثرياء وأصحاب جنسية أخرى عن طريق البريد، وأحيانًا يتخذون شكل تهديد، لإبلاغهم بالجدول الضريبي الخاص بهم. وفي تونس والمغرب، لم تنشأ أية مشاكل للأسباب المذكورة أعلاه.

وفيما يتعلق بفرنسا، قال إن تركيز العمال الجزائريين في المنازل أو الفنادق التي يديرها مواطنوها قد جعل الأمور أسهل. في الواقع، يقوم أصحاب الفنادق هؤلاء بإخطار جبهة التحرير الوطني بانتظام بأي وافدين جدد، حتى تتمكن من الاتصال بهؤلاء الوافدين الجدد وشرح نظام المساهمات لهم.

وكشفت دراسة التقارير المالية أن جبهة التحرير الوطني تولي اهتماما خاصا للامتثال لهذا الأمر، لأنها تعاقب المخالفين. تم إنشاء وحدات التنقيب في عام 1961 على المستوى الإقليمي للإشراف على الوافدين الجدد، بنفس الروح. يتم الاتصال بهم على الفور من

قبل أحد أعضاء جبهة التحرير الوطني، شفويًا، لأسباب أمنية. شهد مواطن جزائري وصل إلى فرنسا بعد عام 1956 وهو من الولاية الثالثة (القبائل) وعمل في منطقة Houillères du Bassin de Lorraine: "كانت المرة الأولى التي ساهمت فيها عندما بدأت العمل. ركبت الحافلة وكان هناك شخص يجلس بجواري. قال: "هل أنت شقيق مولود ؟ أنا أعرف أخيك جيداً عليك أن تدفع المساهمة. «أجبته،» أي مساهمة ؟ لم أحصل حتى على الراتب، "لكنه قال،" لا، ليس على الفور، ولكن عندما تحصل على راتبك، عليك أن تذكرني ". "كل شيء يحدث ببساطة شديدة، ولكن بمجرد إخطاره، يتعين على الجميع دفع مستحقاتهم.

نشأت بعض المشاكل في فرنسا، خاصة في بداية الصراع، بسبب جماعة مصالي الحاج. كان على جبهة التحرير الوطني أن تناقش مطولاً مع بعض الجزائريين الذين يساهمون فيالحركة الوطنية الجزائرية MNA، لإقناعهم بأن ثورة 1 نوفمبر وحرب التحرير كانت لهم. علاوة على ذلك، لجأت الحركان إلى العنف واستمرت الاشتباكات، بينما فقدت أهميتها بعد نهاية 1957، حتى نهاية الحرب، كما تم التحقق من ذلك في التقارير العضوية فبراير 1962.

وتكمن المشاكل الأخرى، التي لا تؤثر فقط على العاصمة، في فقدان الاتصال المتكرر بين الشخص المسؤول وعناصره بسبب الاعتقالات العديدة التي تعطل التنظيم المالي وجمع التبرعات. يجب تعيين مدير جديد والاعتراف به من قبل عناصر هيكله. وهذا يفسر جزئيا التأخير في الاشتراكات المسجلة. يخضع السكان لانضباط صارم وصارم تفرضه الظروف.

إنهم يعرفون ما يخاطرون به من خلال معارضة إرشادات جبهة التحرير الوطني.

يمكننا أن نقتبس شهادتين من شبان ثم يعملون في مناجم موسيل **Moselle** بفرنسا، أحدهما من تيزي وزو والآخر من سطيف: "إذا لم تدفع، فستواجه مشاكل، وتخاطر بالحياة. يمكنهم ذبحك لأنه لا يضحك، لأن جبهة التحرير الوطني تقول، «إخوانك يموتون هناك ولا يمكنك حتى المساهمة من أجلهم». اعتقدت أنه شيء جيد، لم يكن سرقة، لقد كانت مساهمة.

هنا في فرنسا، علينا أن ندفع لـ FLN، لقد دفعنا **3500** فرنك إلزامياً. إذا لم تدفع فإنهم يعاقبونك. في الجزائر، لم أر ذلك وعندما وصلت إلى المنزل، دللوني. تدفع **3500** فرنكفي الشهر وإلا فإنهم يضربونك ويحذرونك مرتين وفي الثالثة يتم معاقبتك ".

وتستكمل هذه الشهادات، التي تشير إلى العنف ضد الذين يرفضون دفع مستحقاتهم، بما يلي فيما يتعلق بالعقوبات المفروضة على استهلاك الكحول: "في فرنسا، ليس لديك الحق في الشرب، وإلا فإنهم يمررون خدك. في ذلك الوقت، إذا رأوك تشرب، فأنت تدفع 500 فرنك، 800 فرنك، وهذا يعتمد، وفي ذلك الوقت كان هناك البعض ممن يكسبون 300 فرنك و 400 فرنك شهريًا فقط، ولكن كان عليك الدفع، لذلك إما أن تدفع مرتين، أو تقترض من الأصدقاء الذين يعطونك دائمًا ".

وبالتالي، فإن السكان المهاجرين يخضعون لسيطرة شديدة ويتعرضون لمناخ من القمع لا ينبغي، مع ذلك، تعميمه على فرنسا بأكملها. يتم استخدام التهديدات والعنف، وتذكر التقارير العضوية نفسها أنها توضح أن بعض العناصر لا تطيع إلا تحت الإكراه والخوف، لكنها لا تصل إلى هذا الحجم في كل مكان. ومع ذلك، يجب أن يوضع في الاعتبار أن مناخا عنيفا يعكس الأحداث الجارية في الجزائر ساد في فرنسا. في الجزائر، تلقى الجزائريون الأغنياء أو الأوروبيون الذين رفضوا المشاركة في تمويل جبهة التحرير الوطني تهديدات. تم العثور على نموذج من هذا النوع من

الرسائل من قبل الضباط الفرنسيين على أحد أعضاء جبهة التحرير الوطني في ديسمبر 1955:

نسخة من خطاب إشعار رسمي بالدفع من قبل جبهة التحرير الوطني، تم العثور عليه على أحد أعضاء جبهة التحرير الوطني في 13 ديسمبر 1955.

جيش التحرير الوطني الجزائري

منطقة وهران

إلى السيد ,,,.

سيدي/ من أجل تعزيز حرب التحرير الوطني يمنحك الجيش إشعارًا بدفع مبلغ المبلغ المذكور عليك إبتداءا

من,,

في حالة الرفض من قبلك أو تبليغ للعدو، فسوف تتعرض للعقوبة

حرر في ,,

القيادة

خاتم جيش التحرير الوطني

وتثير هذه الممارسات مسألة التزام السكان، وتمسكهم بمطالب جبهة التحرير الوطني. من الواضح أن غالبية الجزائريين كانوا يتطلعون في عام 1954 إلى الاستقلال، ليتم الاعتراف بهم كمواطن كامل في الجزائر الحرة أو على الأقل في حياة أفضل. أدى سوء معاملة الفرنسيين وعدم مراعاتهم، حيث كان للجزائريين وزن ضئيل أو معدوم في القرارات المتعلقة ببلدهم أثناء الاحتلال الفرنسي، إلى انحياز السكان إلى جبهة التحرير الوطني. ثم ضربت الحرب الجزائريين بشدة، وتفسر تجاربهم المختلفة مواقفهم المتعارضة في بعض الأحيان. لكن بشكل عام، ظلوا متضامنين مع جبهة التحرير الوطني، ربما أيضًا كرد فعل ضد الانتهاكات التي ارتكبها الجيش الفرنسي. بدون هذا التضامن، لم يكن من الممكن أن تستمر الحرب حتى إعلان الاستقلال. ولذلك فإن العضوية والخوف والتهديدات ترتبط ارتباطا وثيقا.

توجيه الأموال وإضفاء الطابع المركزي عليها

ومبدأ مركزية الأموال التي يجمعها في القاعدة جامع أساسي ينتمي إلى السكان هو نفسه في الجزائر وفي الاتحادات. تتبع

الأموال التي يتم جمعها المسار الهرمي ويتم نقلها عبر المستويات المختلفة من القاعدة إلى القمة.

في الجزائر

يتم إرسال الأموال من الجامع الأساسي إلى الجامع الرئيسي، ثم إلى المفوضين السياسيين في الدوار والقطاع والمنطقة الناحية والولاية.

ومع ذلك، من الممكن أنه مع استمرار الصراع وزيادة عمليات اعتقال إطارات جبهة التحرير الوطني، اضطر المفوضون السياسيون إلى الاضطلاع ببعض المهام المسندة أصلا إلى القادة السياسيين والعسكريين. "تميل وظيفة الموظف المرخص له بالميزانية إلى أن تصبح أهم الوظائف التي يمكن أن يعهد بها إلى المفوضين السياسيين، ولا سيما على الصعيد الإقليمي عندما لا يكون لموظفي الإقليم أمناء خزانة. ويبدو أن هؤلاء الموظفين يقومون بدور هام في جمع الأموال (الضرائب والغرامات والفدية) وإدارتها ". ومع ذلك، فمن المتصور هنا أن المفوض السياسي، الذي يتعامل مع السكان المدنيين، تابع للجيش ولهيئة الأركان العامة على مستواه. رئيس القطاع (أو في بعض الأحيان الإقليمي) هو الذي يلعب دوراً رئيسياً في الدائرة المالية. والواقع أنه جامع وموزع على حد سواء،

ولا ينقل إلى المستوى الأعلى سوى فائض الإيرادات عن النفقات. وهي تلتزم بالمبادئ التوجيهية العامة التي وضعتها جبهة التحرير الوطني لتوزيع الأموال ولكنها تظل النقطة المالية المركزية في كل ولاية. وغالباً ما يحمل مبالغ كبيرة من المال وبالتالي يستفيد من مرافقة صغيرة. وعلى المستويات العليا، يوجد أحيانا مرشحون يعملون، بسبب طبيعتهم التجارية، كوسطاء ووديعين.

وقد تعرقل تدفق الأموال ومركزيتها إلى حد كبير بسبب الضرب الذي يمارسه الجيش الفرنسي. أدت الاعتقالات العديدة، التي تضاعفت منذ عام 1957، إلى تعطيل الدوائر المالية. كانت «معركة الجزائر» ضارة بشكل خاص بتصور ومركزية الأموال في المنطقة الجزائرية. جبهة التحرير الوطني

مشاكل خطيرة في استبدال مختلف المنظمات السياسية - العسكرية التي دمرت. يستغرق تدريب المسؤولين الجدد وإنشاء هذه الهياكل الجديدة وقتاً. وهذا يفسر استخدام جنود جيش التحرير الوطني للتأمين على تداعيات ذلك. تم تفكيك خلية لجيش التحرير الوطني من قبل الجيش الفرنسي في أكتوبر 1957. واتضح أن وظيفتها، بالإضافة إلى وظيفتها العسكرية الأصلية. يتعين على جبهة التحرير الوطني أن تتكيف مع الظروف للحفاظ على تنظيم مالي

فعال. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام جيش التحرير الوطني لدعم هذه المنظمة المالية وتمكنت من منع المشاكل الخطيرة للغاية.

هناك أيضًا تحويلات للأموال بين الولايات، مثل الولاية الثالثة، والتي ساعدت المناطق الفقيرة الأخرى. الطلبات البريدية إلى صناديق البريد أو التحويلات المصرفية إلى المرشحين هي الإجراءات الأكثر شيوعًا.

فيدراليات تونس والمغرب

وحسب نفس التقرير يتم تحصيل المبالغ في تونس. يتم توجيه المغرب ومركزيته على التوالي إلى المقر الشرقي والغربي، قواعد جيش التحرير الوطني الخلفية في هذين البلدين.

التسليم أسهل بكثير، حيث لا تشكل الحكومتان المغربية والتونسية أي عقبات. ابتداءً من ربيع عام 1957، أعيد تنظيم المجموعات لتكون أكثر فعالية وتصل إلى المزيد من السكان التونسيين والمغاربة. تم إدخال دفاتر الحفر لإصدار الإيصالات ومراقبتها.

في فرنسا

وفيما يتعلق بفرنسا، هناك مرحلتان أساسيتان في توجيه الأموال ومركزيتها.

الأول يتعلق بحركة الأموال من القاعدة إلى الولاية أو المدن الكبيرة ويقوم بها الجزائريون أنفسهم.

والثاني هو مسؤولية شبكات الدعم الفرنسية التي تنقل المبالغ المحصلة إلى باريس، وتجعلها مركزية هناك قبل نقلها عبر الحدود الفرنسية أو في حسابات مصرفية أو في صناديق بريد مخصصة لتلقي هذه الأموال.

لتوضيح المرحلة الأولى في نقل الأموال في فرنسا، والتي تتبع نفس النمط كما في الجزائر، لدينا شهادة رئيس قسم من الولاية II B (الولاية التي تغطي شمال شرق فرنسا، من فردان **Verdun** إلى بيزانسون **Besanтon**). إنه يعكس كفاءة وصرامة التنظيم المالي في فرنسا، والذي يبدو أنه الأكثر نجاحًا وكفاءة. ويرجع ذلك بالتأكيد إلى أن السكان الجزائريين في فرنسا أصغر حجما وبالتالي يسهل تنظيمهم. علاوة على ذلك، فإن الانغماس في السكان الفرنسيين يجبر فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا على أن تكون أكثر صرامة وتقسيمًا وسرية منه في الجزائر. الشبكات الفرنسية الداعمة لجبهة التحرير الوطني ويتيح أيضا قدرا أكبر من الكفاءة في

المنظمة المالية. ويؤكد رئيس القسم، المذكور آنفا، ما تعلمناه من التقارير المالية. يجتمع الرؤساء بانتظام، مرتين في الأسبوع في الولاية الثانية ب، ويسلمون الأموال التي يتم جمعها لرؤسائهم. تظل الجلسات سرية ويحذف أي سجل لسلوكها قبل مغادرة الأشخاص المجتمعين. وتضمن مجموعات الصدمات حسن سير هذه الاجتماعات. فمن 1957-1958، حظر التجول في الساعة 8:30 مساءً. مفروض على الجزائريين.

يحصل بعض العمال على تصريح بسبب ساعات عملهم. يؤدي حظر التجول هذا إلى تعقيد جمع الأموال وتسليمها. ومع ذلك، يتم تجاوزه بانتظام من قبل أعضاء جبهة التحرير الوطني

كما هو الحال بالنسبة للجزائريين الآخرين. تتكاثر تدخلات الشرطة، وتقوم معها بالتفتيش والاعتقال. ومع ذلك، تستمر المبالغ المحصلة والمحولة في الزيادة، مما يشهد على زيادة فعالية الشبكات الفرنسية لحاملي الحقائب التي يتم إنشاؤها.

وقد نشأت بعض المشاكل فيما يتعلق بالتنظيم المالي لفيدرالية جبهة التحرير في فرنسا. مع تطوير هيكل جبهة التحرير الوطني الى غاية 13 مستوى، تستغرق المساهمة وقتًا للوصول إلى

المستوى الفيدرالي. ولا يكاد الوسطاء المختلفون يتمتعون بالحصانة من المداهمات أو عمليات التفتيش أو التفتيش المتكررة على نحو متزايد.

وتقدم مبادئ توجيهية للحد من تدفق الأموال إلى الودائع المضمونة المختارة سلفا إلى ثلاثة أيام. في مواجهة التقدم الذي أحرزته الشرطة في مراقبة الجزائريين عن كثب في أيام الأجور، تقرر جبهة التحرير الوطني إجراء تحصيلاتها في تواريخ غير منتظمة وإعطاء كل قطاع تقويمًا خاصًا به.

غير أن هذه التدابير لا تحول دون ضبط كميات كبيرة في عام 1960 ، 1961، التي أعيد معظمها بعد وقف إطلاق النار.

كما ورد ذكر بعض حالات الاختلاس. يبدو أنها نادرة ربما لأنها تعاقب بشدة. فالمجاهد علي هارون يقتبس ويشير إلى حالة ضابط شرطة في ليون تقاسم المبالغ المصادرة مع رئيس ولاية ليون. اختفى حامل حقيبة من شبكة جونسن Jeanson مع حقيبة تحتوي على 12 مليون فرنك. أخيرًا، تم إعدام شاب من غرونوبل لإنفاقه الفرنك 120000 الذي تم جمعه لشراء دراجة نارية.

يبدو أن الفساد كان محدودًا جدًا في جبهة التحرير الوطني خلال الحرب، ويرجع ذلك جزئيا إلى العقوبات الشديدة المفروضة على جميع الذين انتهكوا القواعد.

أما المرحلة الثانية في توجيه الأموال ومركزيتها فيأخذها مؤيدو جبهة التحرير الوطني الفرنسيون.

في وقت مبكر من عام 1956، ساعد بعض الأفراد الجزائريين بشكل فردي. إنهم يرحبون بهم ويساعدونهم على عبور الحدود ويوزعون منشوراتهم.

كما شهد بعض الفرنسيين على الانتهاكات التي ارتكبت في الجزائر وتجندوا للوقوف ضد هذه الانتهاكات ومحاربتها بكل الوسائل والطرف، وفي خريف عام 1955، نشر فرانسيس وكوليت جينسون L'Algérie hors-la-loi. في فبراير 1957 في مجلة شاهد المسيحي **la revue *Témoignage Chrétien***. ، حيث تم إعادة إنتاج ملف ميلار Muller، وهو دفتر طريق لـ «التهدئة» **pacification** . في الشهر، نُشر كتيب بعنوان شهادة المجندون *Les* ***Rappelés témoignent*** وأنشئت لجان للدفاع عن حقوق الإنسان. ويتعهد بهذه الالتزامات أفراد غاضبون من الحرب الجارية في الجزائر. وبالتالي، فإن بعض الأكاديميين والمسيحيين والنشطاء اليساريين وغيرهم من المجهولين الذين لديهم نفس الاهتمام بالإنسانية يتخذون موقفًا، بشكل فردي، «في مواجهة المواقف التي لا يمكنهم التصرف فيها إلا».

ومع هذا فقد لجأ جميعها إلى تقديم المساعدة المباشرة أو الغير المباشرة إلى جبهة التحرير الوطني. فإن كل هؤلاء الأشخاص المجهولين الذين يستضيفون جزائريًا أحضره صديق أو يرغبون في إقراض سيارتهم لمساء واحد قد جعلوا من الممكن إنشاء هيكل واسع به العديد من نقاط التتابع. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن بعض النشطاء الذين يعارضون بشدة استمرار الحرب في الجزائر ويؤيدون استقلالها لم يرفضوا تقديم أي مساعدة إلى جبهة التحرير الوطني. فعمليات القتل التي يرتكبها الجيش الفرنسي في الجزائر، والشرطة والجندرمة في فرنسا والتي لم تحرك كيان القادة الفرنسيين مدنيين وعسكرين، جعل هؤلاء الفرنسيين يقدمون هذه الخدمات مجانا، لا لأنهم يعملون ضد فرنسا، ولكن لأنهم يدافعون عن شرف فرنسا الذي ضاع بين القادة السياسيين والعسكريين منذ اكثر من قرن .
ولهذا هم اليوم في مواجهة السياسة الفرنسية، قرروا الالتزام أكثر من خلال تقديم مساعدة ملموسة لجبهة التحرير الوطني.

الشبكات التالية هي الشبكات الرئيسية التي تنظم بشكل رئيسي على مستوى باريس. وهناك مقاطعات أخرى لا غنى عن دورها في تدفق الأموال ولكن دورها أقل في مركزية ونقل الأموال المجمعة.

فالمفكر فرانسيس جينسون، متعاون سارتر في العصر الحديث، لديه اهتمام قديم بالجزائر وحاول شرح أسباب الانتفاضة الجزائرية في L' Algérie hors-la-loi في وقت مبكر من عام 1955. لقد أجرى أول اتصالات مع جبهة التحرير الوطني في نهاية عام 1956 والتقى بصلاح لوانشي لكن بعد اجتماعه مع عمر بدواد واجتماع أكتوبر في بيتي كلامار **Petit-Clamart**، تم تشكيل شبكة سرية حقيقية. اجتمع فرانسيس جينسون حوله كهنة من الطبقة العاملة مثل آبي دافيزيس **l'abbé Davezies** ، والكاثوليك التقدميين مثل جيه تشاتانيز **J. Chatagnez**، والمثقفين الشيوعيين الراغبين في الالتزام بما يتجاوز موقف حزبهم.

من المهام التقليدية المتمثلة في الإقامة والسفر والمساعدة، تضيف شبكة جونسون مهمة توجيه أموال جبهة التحرير الوطني وتحويلها إلى البنوك الأجنبية.

في الواقع، يتم نقل المبالغ المحصلة والمركزية في المدن الرئيسية في كل منطقة إلى باريس من قبل حاملي الحقائب الفرنسيين. في باريس، يقوم ضباط الاتصال بتخزين الأموال في الشقق المقدمة لهذا الغرض. يتم حساب الأموال وتقديمها بشكل صحيح. يمكنه بعد ذلك عبور الحدود، في البداية بفضل تواطؤ التونسيين وحقيبتهم

الدبلوماسية. ثم يبدو أن المبالغ تمر عبر بروكسل ببلجيكا، بون بالمانيا الاتحادية، ثم تصل إلى تونس حيث سيتم توزيعها ثم إرسالها إلى الجزائر عبر شاحنات، تحت غطاء تجاري.

تُستخدم خدمات السمسار أيضًا لتحويل الأموال إلى بنك سويسري للتعويض. هذه الشبكة لديها ميزانية شهرية تديرها F. Jeanson. يتم تخصيص ثلاثة ملايين فرنك لحاملي الحقائب، ويستلم العمال الدائمون 75000فرنك شهريًا ويتم سداد تكاليف السفر أو استئجار السيارات والشقق.

بسرعة كبيرة، تم إنشاء شبكة مركزية ثانية تحت إشراف هنري كوريل. في الأصل هو فرنسي من مواليد مصر، يتمتع ابن هذا المصرفي بعلاقات قيمة في عالم التمويل الدولي. كما أن لديه تدخلاته في بنك باريسي حيث يودع السائق العبوات التي تحتوي على الأموال التي تم جمعها، والتي تنتقل بعد ذلك عن طريق التلكس إلى سويسرا.

هي إمرأة، هيلين كوينات **Hélène Cuénat** ، هي التي تتحكم في تدفق الأموال وتحويلها. من بين المبالغ الوحيدة التي تم جمعها في باريس ومنطقتها، هناك حاجة إلى عشرة ودائع استقبال، وثلاثة للمحاسبة وواحد للإخلاء في حالة حدوث مشكلة. تشمل

هذه المهمة عشرين شخصًا. يوافق بعض المتعاطفين على العمل كمرشح لاستئجار السيارات أو الشقق. هذه الشبكات فعالة للغاية وتسمح بتحويل أكثر من 4 مليارات فرنك في وقت مبكر من عام 1958، كما يشهد بعض أعضاء جبهة التحرير الوطني مثل حداد حمادة: "بدون دعم النشطاء الفرنسيين، كان من الصعب للغاية تجميع وإجلاء الأموال. أستطيع أن أقول إن مساهمة الشبكات كانت حيوية بالنسبة لنا. "

في عام 1960، أثرت العديد من الاعتقالات على أعضاء هذه الشبكات. وفي 20 فبراير، ألقي القبض على هيلين كوينات Hélène Cuénat. في 3 مارس، جاك ريسبال Jacques Rispal، الذي كانت شقته تستغل كمخزن، لديه الوقت فقط لتسليم الأموال المخبأة في منزله إلى ف. جينسون F. Jeanson قبل أن تعتقله الشرطة.

تمكن أربعة من الأعضاء الأكثر نشاطًا من مغادرة باريس، بمن فيهم فرانسيس جينسون. وفي 15 أبريل، عقد مؤتمرا سريا دعا فيه إلى مواصلة تقديم المساعدة الفرنسية إلى جبهة التحرير الوطني. في الوقت نفسه، تواصل شبكة هنري كوريال Curiel العمل ولكن بقواعد أمان وتقسيم أكثر صرامة.

في سبتمبر 1960، أعيد تنظيم الشبكات الفرنسية تحت إشراف عمر بوداود إلى ثلاثة قطاعات: النقل والمركزية وتحويل الأموال تحت مسؤولية هنري كوريل، وهي الحركة الخاصة بالفارين من الخدمة العسكرية والهاربين من الجيش، هذه الحركة الفرنسية المناهضة للاستعمار (MAF)، التي أنشئت في جويلية 1960 بمبادرة من هنري كوريل، للدعاية والتحريض الجماهيري.

في الوقت نفسه، تبدأ مقضاة شبكة جينسون. ثم ذهب فرانسيس جينسون إلى المنفى في بلجيكا. وفي 20 أكتوبر، ألقي القبض على هنري كوريل H. Curiel واستولى على الشبكة جاك فينيس Jacques Vignes وم. ماتيي M. MattΘi ، اللذان طبقا نفس الطريقة لتحويل الأموال.

في شتاء 1960-1961 تم الإعلان على تجزئة الشبكات إلى العديد من الهياكل الإقليمية الصغيرة والمستقلة إلى حد ما. ومع ذلك، يستمر العمل ويتم تحويل المزيد والمزيد من الأموال إلى البنوك الأجنبية، وخاصة السويسرية. وفيما يتعلق بتحويل الأموال إلى خارج فرنسا، تجدر الإشارة هنا إلى تشكيل مجموعة ثالثة في عام 1961 بتوجيه من فارس Farès. بين يناير وجوان 1961، حولت وحدها أكثر من 2 مليار فرنك إلى البنوك السويسرية.

على مستوى التنظيم المركزي

جمع المال في الخارج

إن عملية جمع المال في حد ذاتها ليست من مسؤولية جبهة التحرير الوطني، ولكنه مسؤولية الحكومات ورؤساء الدول والرابطات والمنظمات والجمعيات. ومع ذلك، كما رأينا، تنظم جبهة التحرير الوطني أو الوكالات التابعة نفسها مجموعات في الخارج.

التوجيه والمركزية

وتوجه الجهات المانحة الأموال الخارجية التي تستفيد منها جبهة التحرير الوطني بصورة غير مباشرة والموجهة إلى نقابات العمال التابعة لاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، والاتحاد العام للتجار الجزائريين والهلال الأحمر الجزائري، إلى الحسابات المصرفية لهذه المنظمات المختلفة.

ويمكن تحويل الأموال إلى أموال جبهة التحرير الوطني في سلام بفضل التعاون الصريح للدول الإسلامية وبمساعدة بعض الدول الأخرى. السفارات وهي نقاط عبور حاسمة.

تستخدم الحقائب الدبلوماسية أيضًا على نطاق واسع في عمليات النقل هذه نظراً لأنها تتمتع بالحصانة. تمتلك جبهة التحرير الوطني العديد من الحسابات المصرفية في جميع أنحاء العالم، ويقع معظمها في البنوك في البلدان العربية. وتشير بعض المصادر في مارس 1961 إلى المؤسسات التالية، ولكن يتم توخي الحذر فيما يتعلق بهذه المعلومات، التي لا تخلو بالتأكيد من أوجه القصور والأخطاء:

يوجد في المغرب: إتحاد بنكو في طنجة Uni Banco de Tangier، **وشركة بنك طنجة السويسري في تيطوان** Société de Banque Tangéro-suisse de Tétouan، **البنكو إيموبيلاريو ماركنتي دي موروكو لطنجة والنادور** Banco Immobilario Mercanti de Marocco de Tangier **و** Nador،، **البنكو اكستريارو دي اسبانا طنجة** Banco extérior de expaña Tangangier، **ولاكمباني الرجيريان دو وجدة** Compagnie algérienne de Oujda, **فهذه الحسابات لجبهة التحرير الوطني تكون ما يسمى بصندوق المغرب.**

في تونس، يجمع صندوق تونس «Caisse de Tunisie» **الأموال التي وضعتها في تونس مؤسسة البنك التونسي والبنك المركزي التونسي والبنك العربي. من المحتمل أن يكون لـ صندوق طرابلس** "Caisse de Tripoli" **و صندوق دمشق** "Caisse de Damascus' **حساباتهما في البنك العربي** Arab Bank Limited **في كلتا المدينتين.**

ويجمع صندوق القاهرة «Caisse du Cairo» **الحسابات المصرفية لجبهة التحرير الوطني في مصر.**

وهناك البنوك الغربية، التي يقع مقرها الرئيسي في دول متحالفة مع فرنسا، تستضيف أيضًا صناديق جبهة التحرير الوطني. هذا هو الحال في المانيا الاتحادية، مثل بنك التجاري في بون Commerzbank Bonn**، ولا دوتش بانك لفرانكفورت** Deutsche Bank Frankfurt ، **وبنك فيرقماين في هامبورغ** ,Bank Furgemein Hamburg

وفي إنجلترا من بنك ميدلاند المحدود في لندن Midland Bank Limited de London ؛ وفي إسبانيا، من مصرف أمريكا اللاتينية في مدريد Banco Hispano America de Madrid؛ وفي الولايات المتحدة، لشركة بانكرز ترست في نيويورك Bankers

New York Trust Company ؛ في السويد من سكاندينافيا بانكن راكنينغ من ستوكهولم **Skandinavia Banken Rakning de Stockholm**، في إيطاليا من البنك الوطني اللافورو دي تريستي **Banque Nationale El Lavaro de Trieste**. وفي سويسرا، يكتسي اتحاد المصارف السويسرية في لوزان زيورخ **Union des Banques Suisses de Lausanne Zurich** وشركة البنك السويسري في جنيف **Société de Banque Suisse de Genève** أهمية رئيسية.

يوضح المجاهد علي هارون أن سويسرا تقوم بتحويل مبالغ كبيرة قبل توزيعها على بلدان أخرى، وهو أمر يبدو سهلاً للغاية. تحتل شبكات Jeanson و Curiel و Farès مكانة مهمة جدًا في هذه العمليات. جميع الأموال المودعة في سويسرا تمر فقط عبر ذلك البلد في انتظار توجيهات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA.

ومن جنيف وزيورخ، توزع الأموال على مصارف القاهرة، وتونس (مقر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA)، والمغرب (لخدمات الـ MALG)، وسوريا، وفي أغلب الأحيان،

من بيروت (التي كانت آنذاك المركز المصرفي الرئيسي لتلبية احتياجات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية).

من المؤكد أن جبهة التحرير الوطني لديها حسابات أخرى في بلدان أخرى، لكن لا توجد معلومات سمحت لنا بمعرفة المزيد.

ويصل آخرون إلى الجبهة تحت غطاء المعاملات التجارية أو الوهمية. هذه التقنية موجودة في الخارج كما هو الحال في الجزائر ولكن يمكن ممارستها بسهولة أكبر خارج التراب الجزائري.

في الدعم المالي المباشر لجبهة التحرير الوطني، يكون دور البنوك مركزيًا. وتوجه الجهات المانحة الأموال إلى مختلف الحسابات المصرفية للجبهة، عن طريق الودائع النقدية أو التحويلات المصرفية من الحسابات المصرفية لهذه المنظمات والرابطات والحكومات إلى حسابات جبهة التحرير الوطني.

الدوائر المالية لجبهة التحرير الوطني

ليست جميع الحسابات المصرفية لجبهة التحرير الوطني ذات أهمية متساوية. وبالتالي، فإن تلك الموجودة في المغرب وتونس وطرابلس والقاهرة تشكل أموال المنظمة المركزية لجبهة التحرير الوطني. ويرأسها أمناء صندوق تشرف عليهم وزارة المالية عن كثب ويزودون حساباتهم بالتحويلات، عادة من صندوق دمشق. ويخضعون للمساءلة أمام الوزير الذي تتولى دوائره مسؤولية فحص الحسابات الخاضعة لرعايتهم ومراجعتها.

تلعب البنوك السويسرية، وكذلك المصارف الموجودة في دمشق، دورًا مركزيًا في الدائرة المالية. الأموال المحمية في بقية العالم تتعلق بشكل أساسي بـ «البنوك التي تودع فيها جبهة التحرير الوطني الأموال لوفدها الخارجي». «فصندوق دمشق» يعتبر مركز جميع إيرادات المنظمات والحكومات التي تدعم جبهة التحرير الوطني، أي مواردها المالية الخارجية. يتم فتح حساب باسم وزارة المالية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA. فيما يتعلق بالمصارف السويسرية، نشر ليكو دالجي **l'E*cho d'Alger*** في **18** جوان **1959**

"توضيح من اتحاد البنوك السويسرية": "نشر أسبوع الجزائر مؤخرًا قائمة بالحسابات المصرفية الرئيسية لقادة جبهة التحرير الوطني في سويسرا: يتصدرها كريم بلقاسم بـ **370** مليار فرنك. وتشير هذه المعلومات إلى أن المعاملات بين إدارة جبهة التحرير الوطني واتحاد المصارف السويسرية يقوم بها اتحاد المصارف التونسية. كما سيفتتح مصرفان عربيان هما مصرف إنترا **Banque Intra** والبنك التجاري العربي **Banque Commerciale Arabe** مكتبين في سويسرا. يكذب اتحاد المصارف السويسرية الاتهام بأنه يتلقى تحصيلات من جبهة التحرير الوطني في فرنسا ".

وهذا يثير مسألة مسؤولية مصارف الدول التي توجد فيها. تؤكد صحيفة يومية لاديسباتش ***La Dépèche Quotidienne*** في **20** جوان **1959** "تدخل الحكومة الفرنسية (...). وعلى الصعيد الدبلوماسي، أشار إلى المجلس الاتحادي السويسري بعدم مقبولية المساعدة التي ستقدمها مصارفه الثورة الجزائرية (...). وتشير الحكومة السويسرية إلى أنه ليس لديها وسيلة لرفع سرية البنوك، وحريتها في التصرف طالما أن المعاملات التي تمت معالجتها قانونية. "

هل تمكنت فرنسا نفسها من السيطرة على المبالغ التي تمر عبر بنوكها ؟ تخبرنا أحدى المصادر أن «البنوك الفرنسية تلقت أموالاً من جبهة التحرير الوطني».

يتم فتح حسابات جبهة التحرير الوطني في بعض الأحيان باسم البنوك في البلدان الشقيقة مثل البنك العربي، وفي كثير من الأحيان باسم المرشحين. على سبيل المثال، في Banco Hispano Americano في عام 1961، عمل محبوبي كمرشح لحساب مصرفي لجبهة التحرير الوطني FLN.

من خلال التحقيقات، أصبحت السلطات العسكرية الفرنسية على علم فعلى سبيل المثال، في تونس العاصمة في نهاية عام 1959 ومارس 1961، وجود خمسة حسابات تابعة لجبهة التحرير الوطني، بما في ذلك فالحساب رقم 5960 لعباس توركي، الأمين العام لوزارة المالية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA حتى أوت 1961، أو أنه في حساب في المانيا الاتحادية رقم 11786 للبنك التجاري في بون ينتمي إلى دخلاوي خمر كرمان، رئيس البعثة. وتركز نفس المادة المؤرخة 20 جوان 1959 على التدخل المباشر من جانب السلطات الفرنسية مع المصارف السويسرية المشتبه فيها، بهدف «وضع حد لهذه الأنشطة». يستشهد

المقال في ليكو دالجي ***l'Echo d'Alger*** في **18** جوان **1959** بنفي اتحاد البنوك السويسرية: "لم نتمكن من العثور على أي أثر لعملية من شأنها أن تبرر مثل هذه التلميحات. يبدو من السخف بالنسبة لنا أن نكون قادرين على افتراض للحظة أن بنكًا سويسريًا كبيرًا يفسح المجال عن قصد لتلقي الأموال بمثل هذه الوجهة التي من المحتمل أن تضرب المشاعر الفرنسية المفهومة للغاية. يتعرض كل بنك لاختلاس أموال لا يمكنه الاشتباه في منشأ سياسي منها.

يتعلق بإدارة هذه الصناديق ومكانة المنظمة المركزية في النظام المالي لجبهة التحرير الوطني، فإن المبدأ المعتمد هو مبدأ وحدة الميزانية.

تتحكم وزارة المالية، التي تتخذ من القاهرة مقرا لها، من حيث المبدأ على أنشطة المسؤولين الماليين في جبهة التحرير خارج الجزائر وداخلها. في الواقع، يتمتع الداخل من **1957** إلى **1958** باستقلالية الإدارة الفعلية، مثل فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا. ولا تدير لجنة التنسيق والتنفيذ CCE والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA، سوى مساهمة فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا، والصناديق الخارجية المناسبة، والتدفقات المالية التي تعيد التوازن إلى ميزانيات مختلف أبعاد الثورة. فمن عام **1956** إلى عام **1958**، كانت لجنة

التنسيق والتنفيذ CCE صلاحيات كاملة ولها صلاحية لتوزيع الميزانية. فرئيس قسم المالية لديه القليل من السلطة الفعالة. لا يحق لأي مسؤول في جبهة التحرير الوطني في الخارج أن ينفق كل أو جزء من الأموال التي يتم جمعها بمبادرة منه أو أن يتصرف فيها. غير أن الاستثناءات منصوص عليها بموافقة إدارة الشؤون المالية وإدارة الشؤون الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن الهلال الأحمر الجزائري، الذي يسير مبالغ كبيرة من المال، يبدو أنه يتمتع باستقلالية مالية.

يعتبر وزير المالية مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، هو السلطة العليا لإدارة الأموال. بل لا يتم تحديد أي شيء بدون موافقته، فهو يتحكم في جميع العمليات. لا تُترك معاملات النقد الأجنبي إلا لمبادرة أمناء الخزانة عندما يحكمون على الظروف المواتية، لكنهم مسؤولون أمام الوزير. ومع ذلك، فهو منفذ ميزانية واحد فقط. وقد تم محو دوره. الميزانية هي عمل جماعي يعبر عن اختيار الحكومة ككل. ووزير المالية مسؤول فقط عن إنفاذ المداولات. حتى أنه ليس له دور في توزيع الاعتمادات، الذي يحدده مجلس الوزراء مسبقًا كل شهر. لأي قرار يحتاج إلى دعم الحكومة. إنه في الواقع أمين صندوق الكفاح.

يقترب النظام المالي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA من النموذج الغربي. لا تزال القضايا المالية قضية على مستوى الحكومة.

النفقات والميزانيات والصعوبات المالية

وتتألف النفقات المرتبطة بالحرب الجزائرية من ثلاثة أقطاب: وتمويل الكفاح المسلح والعمل الدبلوماسي ومساعدة السكان. ويمثل تمويل الكفاح المسلح مصدر قلق خاص للجزائر، في حين أن العمل الدبلوماسي تقوم به أساسا المنظمة الخارجية. وتؤثر المعونة المقدمة للسكان، من جانبها، بشكل رئيسي على الجزائر واتحاداتها وفيدرالياتها. بيد أن فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا والمنظمة الخارجية يسهمان، من خلال فوائضهما، في تمويل الكفاح والثورة.

في الجزائر

الدراسة الاستقصائية : لقد استخدم الجيش الفرنسي عددًا من الأساليب لتقييم نفقات جبهة التحرير الوطني في الجزائر وتفصيلها. وبدءا بالوثائق التي بحوزتنا أو تقارير التحقيق أو الوثائق التي صودرت من أعضاء جبهة التحرير الوطني، تجري عمليات استقراء لتغطية جميع نفقات الولايات الست. بعضها (الثانية والثالثة والسادسة) «معروف» للجيش الفرنسي، الذي لديه في الواقع وثائق

دقيقة صادرة عن جبهة التحرير الوطني: وثائق محاسبية تقدم، على سبيل المثال، الميزانية الشهرية أو المبالغ المدفوعة كأرصدة أو بدلات، وثائق تسرد القوام المسلح. بالنسبة للولايات الأخرى (الأولى والخامسة)، يجب تجديد النفقات من الوثائق المبعثرة والمحدودة المدة. أما بالنسبة للولاية الرابعة، فتقسم نفقاتها على الولايات الأخرى ؛ وحُسب متوسط الإنفاق لكل جندي في جميع الولايات الأخرى، مضروبا في القوة المسلحة للجزائر، مما يتيح تقديرا معقولا لنواتج هذه الولاية. يضع الجيش الفرنسي معامل عدم اليقين من 15 إلى 20٪ لجميع التقييمات، حيث أن نسبة الإنفاق العسكري الفعلي من إجمالي الإنفاق والمبالغ المخصصة للسكان تختلف اختلافاً كبيرًا من ولاية إلى أخرى وداخلها. بيد أن هناك علاقة واضحة بين القوام العسكري لمنطقة معينة والحالة المالية للمنطقة نفسها. وحجم القوة العاملة هو الذي يحدد كثافة تنفيذ جبهة التحرير الوطني ومستوى الإنفاق اللازم لصيانتها ودعمها للأسر.

أنواع الإنفاق المختلفة

ويمكن التمييز بين فئتين رئيسيتين من الإنفاق: من ناحية، ما يسمى بالنفقات العسكرية، ومن ناحية أخرى، النفقات المخصصة للسكان والتي لها طابع اجتماعي.

النفقات العسكرية

بالنسبة لعام 1959 وصلت النفقات 47,8٪ من المجموع (4305 مليار)، و يتم تخصيص أكبر الأموال للإشراف (للأكل والملبس والمشرب والنوم والصحة وما تبعها).

ويبدو أن إنشاء دائرة للإشراف (للأكل والملبس والمشرب والنوم وما تبعها) على الأراضي الجزائرية يعود تاريخها إلى نهاية عام 1957، بقرار من المؤتمر، الذي عهد إليه بمهمة كفالة تلبية الاحتياجات اللوجستية لجبهة التحرير الوطني باستثناء الأسلحة والذخائر. فالأمر متروك له لجمع ونقل وتخزين وتوزيع الأغذية والملابس والمعدات (المعدات والقرطاسية...) والمنتجات الصيدلانية اللازمة لبقاء العناصر التي يتولى مسؤوليتها. وتنظم هذه الخدمة بوصفها فرعا مستقلا ذاتيا على مستوى القطاع، والمنطقة، وأحيانا الناحية، والتسلسل الهرمي الإقليمي لجبهة التحرير الوطني. بيد أن أهمية الأموال المدارة والطبيعة الأساسية للبعثة الموكلة إليها

قد أدت إلى وضع رؤساء الدائرة تحت الإشراف المباشر للرؤساء السياسيين والعسكريين. تستحوذ مهام الشراء والتسليم على جزء كبير من نشاط الهياكل الحضرية والريفية لجبهة التحرير الوطني.

وتمثل تكاليف الرصيد والربط ثاني أكبر عنصر في النفقات العسكرية (حوالي 5 في المائة من مجموع النفقات). ولا يمكن أن يعزى الاعتماد نفسه إلا إلى الأرقام التي تم الحصول عليها بشأن بند «الإشراف» مثل الأرصدة والوصلات المتعلقة ببند «الأرصدة والوصلات». والواقع أن الأرصدة الممنوحة وتكاليف الاتصال والمعلومات لا تظهر بانتظام في الوثائق التي تعدها جبهة التحرير الوطني. ولا تظهر الأرصدة، على سبيل المثال، في الوثائق الأصلية للولاية الرابعة والخامسة. ويمكن افتراض أن طريقة المحاسبة مختلفة وأن هذه البيانات مدرجة تحت عناوين أخرى.

ومع ذلك، يمكن تحديد جدول الأرصدة الشهرية المخصصة حسب الرتبة:

- جندي 1000 فرنك
- العريف 1200 فرنك
- رقيب (وممرض) 1500 فرنك
- الرقيب الأول 1800 فرنك

- ضابط صف 2000 فرنك
- المرشح (والطبيب) 2500 فرنك
- الملازم الثاني 3000 فرنك
- الملازم 3500 فرنك
- النقيب 4000 فرنك
- الرائد 4500 فرنك
- العقيد 5000 فرنك.

ويتقاضى موسبيلين (المساعدون) أجرا على نفس الأساس الذي يتقاضاه الجنود النظاميون (المجاهدون) استنادا إلى عدد الأيام التي عملوا فيها لحساب جبهة التحرير الوطني.

الإنفاق على السكان

ويوجه ما يقرب من نصف مجموع النفقات إلى السكان. ويزداد هذا التخصيص والإغاثة وغيرهما من أشكال المساعدة مع إطالة أمد الحرب. وقد اتجهت هذه الفوائد إلى الزيادة منذ النصف الثاني من عام 1958. وفي 1959، كانت تمثل 47,1 في المائة من مجموع النفقات. وهي مفصلة على النحو التالي:

- إعانات لأسر المقاتلين

- إغاثة ضحايا القمع الفرنسي
- إغاثة المحتاجين
- مساعدة المدارس القرآنية والطلاب...

وتمثل البدلات الممنوحة لأسر المقاتلين معظم النفقات الاجتماعية. تتلقى زوجة المقاتل 2000 فرنك شهرياً كقاعدة ريفية و 5000 فرنك في المدينة، بالإضافة إلى 2000 فرنك لكل معال (طفل ووالد وحيد). وتدفع الاستحقاقات نفسها للزوجة أو لأقارب المقاتل الذين لا حول لهم ولا قوة، إذا كان غير متزوج، إذا تم أسره أو قتله أثناء مهمة. كما ينبغي النظر إلى المساعدة المقدمة إلى أسر السجناء على أنها مساعدة غير مباشرة للمقاتل المسجون.

وتقدم مساعدة إضافية إلى نساء المقاتلات الحوامل (20000 فرنك) والأرامل (50000 فرنك).

من أبريل 1961، جبهة التحرير الوطني 5000 فرنك فرنسي لكل زواج ولكل ولادة. ويجري تدريجيا إنشاء نظام حقيقي للاستحقاقات الأسرية. يتم إنقاذ ضحايا الحرب المدنيين بطريقة متغيرة للغاية حسب مواردهم. يمكن أن تؤثر على ما بين 10000 و 50000 فرنك أما فيما يتعلق بالإغاثة الممنوحة للمحتاجين، فمن

الصعب تحديدهم كميا، خاصة وأنهم يتقاضون أجورا عينية (غذاء) بشكل متزايد.

يفسر هذا التطور الاختفاء الفعلي لهذه الفئة من المستفيدين من الإغاثة في عام 1959 (لا سيما في الولاية الثالثة التاريخية (القبائل)، حيث شكلوا ثلث العدد الذي تم إنقاذه في عام 1957 وأقل من 2.٪ في مارس 1959).

وتدعم المدارس القرآنية والطلاب قدر الإمكان من خلال الرغبة في المطالبة بثقافة خاصة بالجزائر. وتدعم جبهة التحرير الوطني أيضا المدرسين والخدمات الصحية في بعض المناطق التي لها حضور قوي فيها. لذلك تحل جبهة التحرير الوطني تدريجياً محل الإدارة الفرنسية.

وتشهد المعونة المتزايدة المقدمة للسكان على عملية القضاء على الفقر في الجزائر. مع مرور الوقت، يتم تغطية نسبة متزايدة من الجزائريين، مما يزيد من نفقاتهم، بينما يتم تقليل الموارد المستمدة من الأراضي الجزائرية نتيجة لهذا الفقر. وتصبح المساعدة الخارجية أكثر إلحاحا.

ويمكن تلخيص توزيع النفقات لعام 1959 على النحو التالي (1):

نوع الإنفاق	%	نسويا مليون	معدل شهري
نفقات العسكرية رواتب وروابط الإشراف intendance	47,8	4305 450 3235	357,5
نفقات اجتماعية	47,1	4235	355
مصاريف مختلفة	5,1	460	37,5

ومنذ عام 1957، ظلت الزيادة في النفقات الإجمالية مطردة. وتزداد الحصة المخصصة للإنفاق الاجتماعي أكثر من تلك المخصصة للإنفاق العسكري. وهناك أيضا اختلافات بين الولايات وداخلها.

الحالة المالية لمختلف الولايات

من خلال التركيز على الدراسة التفصيلية لكل ولاية، بقدر ما تسمح به الوثائق، يصبح المرء على دراية بتنوع المشهد الجزائري والالتزامات في الحرب. وكل ولاية وكل منطقة لها طابعها

وأولوياتها واحتياجاتها في بعض الأحيان، والطريقة التي توزع بها الأموال توضح ذلك بشكل جيد.

في أحسن الأحوال، لدينا معلومات فقط عن 1957 و 1958 و 1959. في بعض الأحيان لا تُعرف سوى نفقات إحدى المناطق ولمدة شهر واحد. ومع ذلك، فإن التقديرات على نطاق أوسع وفترة أطول ممكنة عن طريق الاستقراء.

وبالتالي يمكننا تقديم جدول بالأرقام التي تم الحصول عليها .

معدل النفقات لكل الولايات سنوات 1957، 1958 و 1959

الولايات	1957	1958	1959
الأولى		1 560 130	1 640 136
الثانية	2 220 185	2 220 185	2 220 185
الثالثة	1 593 132,8	1 778 148,2	1 800 150
الرابعة			1 140 95
الخامسة			1500 125
السادسة			1 020 -10 80 85 - 90

المجموع السنوي للفترة من 1959: 9 312 إلى 9 372

المجموع الشهري لعام 1959: 776-781

الولاية الأولى: أوراس-النمامشة

وتم تجديد نفقات هذه الولاية على أساس المعلومات المتعلقة بميزانيات عامي 1958 و1959 والمناطق.

وبالحصول على معلومات كافية، لن نعطي سوى أمثلة مفصلة لهذه المنطقة، لتوضيح وجهة نظرنا.

النفقات الشهرية لكل منطقة من مناطق الولاية الأولى، باستثناء المنطقة 3، يمكن تقييمه على النحو التالي:

	عدد المجاهدين	فترة التقرير	المصاريف الشهرية
منطقة 1	1080	جانفي/فبراير 1959	47 058 154
منطقة 2	1445	مارس/افريل 1959	11 889 051
منطقة 4	215	مارس/جوان	7 902 395

		1959	
منطقة 5 و6	2225		61 766 000
مجموع الولاية	4965		136 714 602

وبالنسبة لحوالي 5000 مقاتلا، تبلغ النفقات 136714602 فرنك.

ولحساب المناطق 5 و 6، استخدمت البيانات المعروفة للمنطقتين 1 و 2 لتحديد التكاليف لكل مقاتل (27535 فرنك في الشهر) مضروبة في عدد الجنود في هاتين المنطقتين، على افتراض أنها منظمة على نفس الأساس. لا توجد إشارة إلى المنطقة 3 التي كانت ملحقة سابقًا بالولاية السادسة.

يقدر إجمالي نفقات ولاية الأوراس-النمامشة لعام 1959 بـ 1.640 مليار فرنك. ويمكن وضع جدول تفصيلي دقيق إلى حد ما للمناطق 1 و 2 و 4، يوضح تنوع الحالات الخاصة بكل منها.

طبيعة الإنفاق	منطقة 1 %	منطقة 2 %	منطقة 4 %	المجموع %

الأكل	46,73	52	21,99	45,27
الملابس			14,83	1,89
علاوات	44,85	9,34	41,59	33,18
مساعدات	6,2	18,76	21,5	12,2
م.مفقودة	2,2	0,6		1,4
ديون		5		1,6
م.مختلفة		14,4		4,5
حصة الإنفاق في مجموع المناطق الثلاث	55,54	31,7	12,75	

هناك عدة نقاط يجب طرحها. وبالإضافة إلى تنوع المبالغ المخصصة لكل فئة من فئات الإنفاق، تجدر الإشارة إلى أن كل مجال يحتفظ بحساباته الخاصة، وبالتالي قد يسجل بعض النفقات

المماثلة في فئات ذات أسماء مختلفة. ويجب موازنة ضعف مخصصات المنطقة 2 مقابل الحصة الأكبر من المعونة.

وبالتالي، بالنسبة للمناطق الثلاث، حوالي 45,38٪ من الميزانية مخصصة للإغاثة بالمعنى الواسع، وهو ما يتوافق مع الأرقام العامة للجزائر ككل (47,1٪).

وتعزى الحصة الأصغر من نفقات الولايات في المنطقة 4 إلى انخفاض عدد القوات (215) وكذلك إلى انخفاض الموارد.

أما بالنسبة للمنطقة 1، فبينما يقل قوامها المسلح عما هو عليه في المنطقة 2، فإن مواردها أعلى (45 إلى 50 مليون في الشهر)، مما يسمح لها بتكبد تكاليف أعلى. ويبدو أن المنطقة 2 تواجه صعوبات في عام 1958، حيث تتلقى مساعدة قدرها 25 مليون فرنك من المنطقتين 1 و 6، ومن الولاية على فوائض ميزانيتها. ومع ذلك، وبفضل انخفاض النفقات (11,6مليون شهريًا في عام 1959 مقارنة بـ 19.6 مليون شهريًا في عام 1958)، فإنها تستعيد ميزانية متوازنة.

تختلف حالة كل ولاية وتقسيماتها الفرعية اختلافًا كبيرًا من شهر لآخر اعتمادًا على الأحداث التي تحدث. وهذا يجعل من الصعب تحديد ميزانياتها لأنها تتطور باستمرار.

الولاية الثانية: شمال قسنطيني

وبالنسبة لهذه الولاية، نتوفر بيانات عن الفترة من سبتمبر 1957 إلى فبراير 1958. تبلغ النفقات عندئذ 185 مليون في الشهر، مما أدى إلى عجز قدره 120 مليون. وتعزى هذه الحالة الحرجة بالتأكيد إلى التكاليف الاستثنائية المتكبدة نتيجة للجهود المبذولة لإيصال الأفراد والمعدات من تونس وإليها.

ومن المرجح أن إيرادات الولاية قد تحسنت مع تعزيز المنظمة السياسية - العسكرية، بينما كانت النفقات في مستوى أدنى. ويبدو من غير المرجح أن هذه الولاية تلقت على مدى فترة طويلة معونة خارجية تزيد على 100 مليون فرنك، نظرا للصعوبات التي تواجهها في توجيه الأموال في الجزائر والصعوبات المالية التي تواجهها الجزائر ككل.

الولاية الثالثة: القبائل

تُظهر أرشيفات الجيش بالتفصيل الوضع الخاص للولاية الثالثة التاريخية القبائل، للأعوام 1957 و 1958 و 1959. ويتيح لها مستوى مواردها المرتفع زيادة نفقاتها. في عام 1958

كانت 22٪ أعلى مما كانت عليه في عام 1957 وفبراير 1959 بنسبة 27٪ أعلى مما كانت عليه في فبراير 1958. وبالتالي، يبدو أن تكاليف الإغاثة والمساعدة لا تمثل مشكلة في هذه الولاية. يتزايد كل من مبلغها وحصتها من إجمالي الإنفاق بشكل مطرد إلى حد ما خلال هذه السنوات الثلاث. في فبراير عام 1959، بلغت المخصصات والإغاثة 63.5 في المائة من مجموع النفقات (مقابل 40.2 في المائة في فبراير 1958)، أو 94 مليون فرنك. ومع ذلك، لا يمكن الحفاظ على هذا المعدل المرتفع في خطر كسر ميزان الموارد المالية. يجب على الولاية الثالثة تطبيق معدلات 1958 الأقل ملاءمة اعتبارًا من نهاية عام 1959 من أجل حماية ميزانية مستقلة.

الولاية الرابعة: الجزائر

لدينا القليل من المعلومات عن الولاية الرابعة. في يناير 1959، في اجتماع للمسؤولين عن مختلف الولايات، أبلغت الولاية الرابعة عن العجز المزمن في نفقاتها. منذ عام 1958، كانت تعتمد على الإعانات الخارجية وخاصة على المساعدات من الولاية الخامسة. ويبدو أن هذا الاختلال يرجع إلى عدم التنظيم الدائم لشبكات جبهة التحرير الوطني في أعقاب «معركة الجزائر» وخاصة

الجهود المبذولة في المجال الاجتماعي في مواجهة السكان الفقراء بشكل متزايد. بيد أن الإيرادات لا تزال مرتفعة نسبيا ولا يمكن أن تبرر هذه الصعوبات.

الولاية الخامسة: الغرب أو الوهراني

بالنسبة لهذه الولاية، فإن حسابات المنطقتين 4 و 8 معروفة بشكل أساسي لعام 1958. وتتيح هذه البيانات وضع ميزانية شهرية متوسطها 39800 فرنك لكل مقاتل (مجموع النفقات الشهرية 125 مليون فرنك). وتشير هذه الأرقام إلى بعض السهولة في الولاية الخامسة (أكثر من 10000 فرنك لكل جندي في الشهر مقارنة بالحالة في الولاية الأولى)، وخاصة بالنسبة للمنطقتين 7 8 اللتين كانتا فائضتين في عام 1958.

الولاية السادسة: الصحراء الكبرى

وتتسم الولاية السادسة عموما، باستثناء المنطقة 4، وهي المنطقة السابقة 3 من الولاية الأولى، وتعتبر الجبهة هنا ظهرت متأخرة نوعا ما، ولم تكتسب بعد الكثافة والعائد المحققين في أماكن أخرى. وتتوازن الحالة المالية تدريجيا بفضل المعونة الخارجية

وانخفاض الإنفاق، ولكنها تتفاوت أيضا تفاوتا كبيرا بين المناطق. المنطقة 1، على سبيل المثال، في وضع جيد لإنفاق 60 في المائة من ميزانيتها على المخصصات والإغاثة.

بيد أن هذه الثغرات في البيانات تبين وجود اتجاه عام نحو زيادة النفقات، ولا سيما ذات الطابع الاجتماعي. يتقلب وضع كل ولاية كثيرًا من شهر لآخر. ولذلك فإن إعادة التوازن بين مناطق الولاية وبين الولايات أمر متكرر ويتم دون تدخل من المنظمة المركزية. في مواجهة هذا التطور، المساعدة الخارجية من فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا كمنظمة مركزية و ضرورية بل وأساسية.

الفهرس

التمويل المالي
لجبهة التحرير الوطني
خلال ثورة التحرير 1954-1962

في 1 نوفمبر 1954، دخلت الجزائر في ثورة شاملة من أجل استقلالها وهذا بعد السلسلة الطويلة من الهجمات التي قامت بها حركة جديدة مناهضة للإستعمار، تطالب بتحرير الجزائر كل الجزائر، من تبسة الى تلمسان ومن تيزي وزو الى تمنراست، وهذا عبر بيان أول نوفمبر، وما أدراك ما بيان أول نوفمبر والذي تَمَ إمضائه من طرف حركة جديدة تعرف بإسم جبهة التحرير الوطني (FLN).

الحرب ضد السلطات الفرنسية ستستمر سبعة سنوات ونصف. وكان الهدف والمطلب الوحيد منذ اليوم الأول هو الاستقلال، دون تنازلات أو شروط مسبقة. وتعتزم جبهة التحرير الوطني استخدام جميع الوسائل اللازمة. والمال ليس أقله. إنه «عصب الحرب»، وبدونه لا يمكن متابعة الكفاح المسلح لتحقيق الهدف الذي حددته جبهة التحرير الوطني